

البداية



# شرح المختصر الكبير

العنوان

١٤٥٨

رقم المصور

ورقية

نوع التصوير

أ - شرح الأبهري على المختصر الكبير لابن عبد الحكم

فقه مالكي

الطبع

٣٧٥ هـ

المؤلف الأبهري: محمد بن عبد الله بن محمد التميمي، المالكي، أبو بكر -

العربية

اللغة

تاريخه

مكان النسخ

الناسخ

نسخ

الجزء

٧

الأوراق

١٤٠ ق

الأسطر

٢٠

المقاس

X

سم

البداية مسألة قال ومن كان عليه دين يحبط بماله فقد اختلف في رهنه فقيل لا يجوز وقيل انه يجوز...

النهاية [مخرومة] ففي الخبر دليلان أحدهما أن الأب لا يحتاج إلى استئذانها إلا على معنى تطيب نفسها والآخر أنها لا تزوج إذا كان الولي غير الأب إلا بعد أن يستأذن... إذا بلغ بأن يطلق لأن الطلاق إليه وليس...

السماعات والاجازات

التملكات

الهدية ٥٠/٢

٢٤١/١٠

كحالة

٢٢٥/٦

الأعلام

-/-

الكشف

المصادر

فهرس الأزهري ٣٦٧/٢، المخطوطات المصورة: فؤاد السيد ٢٨٠



بلد المصدر مصر - القاهرة

مكتبة الأزهرية

الرقم ١٦٥٥

نوع التصوير : ورقية موجب سالب

الملاحظات :

- مخزوم النخاية .

- ورد في بدايته أن المخطوط وقف على المدرسة العروفة بالملاكية في المحرم ٦٠٤ هـ .

المفهرس محمد مولى النذوي  
٧ / ١ / ١٣٠٣ م

المدقق

التاريخ



للحرانه السعيدة الحافظيه عن ربنا الله ديام العز والبقاء . الحمد لله على ما علمه

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

الحزب السابع من كتاب شرح المحصول الكبر لعبد الله بن محمد  
الحكمي معاني بشرحه وانه ابنه ابو بكر محمد بن عبد الله بن صالح  
البرقي

الحمد لله وحده  
والصلاة على المصطفى وآله

لَمْ يَزَلْ أَنَّهُ الْأَحْلَى الْأَفْضَلُ الْمُسْتَقِيمُ الْجَلِيلُ الشَّرِيفُ النَّاصِرُ الْجَلِيلُ  
عَمَرَهَا اللَّهُ بِدَامِ الْعِزِّ

عَمَرَهَا اللَّهُ بِدَامِ الْعِزِّ

عَمَرَهَا اللَّهُ بِدَامِ الْعِزِّ  
فَقَدْ هَذَا الْجَزْءُ وَهُوَ السَّابِعُ مِنْ مَرْجِ الْأَبْعَدِ وَهُوَ أَجْزَلُهُ إِنَّا عَمَرْنَا جَزْءَ أَجَلِهِ لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
عَلَى طَلَبِهِ الْعِلْمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنَعُوهُمْ بِدَوْرِهِ وَبَنَيْنَا وَمَقَابِلَهُ لَا بَاعَ وَلَا يَوْهَدَ وَلَا عِلَّكَ وَلَا يَحْمَدُ  
عَلَى طَلَبِهِ الْعِلْمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنَعُوهُمْ بِدَوْرِهِ وَبَنَيْنَا وَمَقَابِلَهُ لَا بَاعَ وَلَا يَوْهَدَ وَلَا عِلَّكَ وَلَا يَحْمَدُ  
وَأَقْرَبُهُ كَرَامَةُ الْكِبَرِ الْمَعْرِفَةُ بِالْمَالِكِيَّةِ حَرَّمَ حَرَامًا عَلَى الْعِلْمِ عَمْدَ الرَّقْفِ أَوْ فَمِنْ مَا يَحْرُمُ  
دَوْلَةُ كَرَامَةُ الْكِبَرِ الْمَعْرِفَةُ بِالْمَالِكِيَّةِ حَرَّمَ حَرَامًا عَلَى الْعِلْمِ عَمْدَ الرَّقْفِ أَوْ فَمِنْ مَا يَحْرُمُ

CA

اسم

المكتبة الازهرية

شرح بلدي على مختصر الكبير لآدم عبد الحكيم

150N

نیاد و اسب ابراهیم مرخی

22/11/15















مع حسنه في ربح بعد موت فمعه الرهن في الدنيا الى ما ذكرناه من الرأيه  
والنقصان والحكم فيه كما ذكرناه فيما تقدم سوا  
قال وان كان الرهن موضوعا على يد رجل فله ان يرد اعيان الرهن  
فلا يفسد فيه ولا يحدق والقول قول الذي عليه الدين مع حسنه من له مال  
لم يكن له الرهن الا قال ذلك لان الرهن لم يكن الرهن على الرهن والحكم  
سأهداه اذا تلف في يده لم يترجأ في الحق انه يرجع الى قيمته بل يفسد  
من حقه الرهن ولا من سببه ولا في يده واذا كان كذلك كان الرهن كأنه لم  
يكن الرجوع الى قيمته في مبلغ الدين انما كان لا يرجع في الرهن الرهن  
فمنته اذا تلف في يده لم يكن سوا تلف بفعل الرهن او بفعل غيره او علم  
تلفه او لم يعلم ذلك فلا يكون حكمه في كل ذلك حكم الرهن اذا كان في يد  
الرهن وكان يحضر ذلك كله كأنه لم يكن الرهن في ذلك هو كأنه لم يكن  
انه لا يرجع الى قيمته في مبلغ الدين في اختلافه والله اعلم والاصل  
حار الحكم كذلك من الرهن في الرهن بخلافه على ان حكم الرهن اذا  
كان على يد غير الرهن من رعيابه بخلاف حكمه اذا كان في يد الرهن  
واذا كان كذلك وجب ان يكون ذلك في كل شيء وان يكون فمعه ساعده  
مبلغ حق الرهن والله اعلم **مسئله** قالون الرهن سوار  
لهذا فانه اعيان مملوكة من الرهن في يده فمعه رهنه ولا يفسد  
سأهداه الرهن فله ان يرد الرهن في يده فانه يفسد الذي في يده  
الرهن فمعه ما امكن من يده فانه يفسد الرهن على ما ادعى  
واخذ حقه الا ما ذكرنا من كل من ادعى دعوى الرجوع على العرف

الذي يعرفه الناس لم يعلم قوله ذلك منه ورجع الى ما عرف من ذلك  
فاذا قال الرهن في يده فانه يفسد رهنه وليس يكونان كذلك في الاصل لم يعلم  
قوله وكان القول قوله مع حسنه في مقدار ما يكونان من ماله في الاصل  
لم يعلم ذلك ولا يجوز القول قول الرهن فانه ادعى ذلك انه مدعى  
وعليه السنة وعلى الرهن السنة انه مدعى فان نكل عن المن حلف الرهن  
على ما ادعاه واخذ حقه كما يكون في السنة سائر الدعوى على ما سناه  
**مسئله** قال ومن باع رهنه بفراجه فانه باعه  
لحسنة وما لا الرهن منه بمسرون وهما مقرران بالحق الذي فيه فان لم يرد  
للرهن حقه حدق الرهن عليه الرهن وحلف بقوله حقه الا ما ذكرنا  
كان الرهن باع من لقمه الرهن فالقول قوله مع حسنه لان كل عام من شيء  
فالقول قوله مع حسنه لانه مدعى بما ذكره والاخر مدعى عليه زاده  
القمه فعليه السنة على ذلك وهذا اذا رجع حقه الرهن فاما اذا عرفت  
بسنه يقوم فانه يرجع الى قول السنة او يعرفه الرهن بها وحلف  
على حقيقتها **مسئله** قال ويضمن من الرهن كل ما كان  
من حلي او متاع او ما السنية ذلك مما يغاب عليه ولا يضمن حيايا ولا  
دعاه الا ما ذكرنا لان الرهن ليس هو الرهن على الرهن الا ما ذكرنا  
الرهن لم يفسد نفسه وحقه الرهن هو ان يضمن الرهن كالمودع  
واذا كان كذلك لم يعلم قوله على تلف الرهن اذا الرهن تلفه او يقوم  
على تلفه اذا كان في حقه تلفه فاما اذا قامت السنة على تلفه او خسر ذلك  
لم يكن عليه غرضه فمعه لانه ليس بمشترط في الرهن كالفاسد بل هو غرض







فان كان في يده ولا هو ماكد له فيكون يلفه منه فوجب لهذه العلة  
 ان يكون يلفه من الراهن اذا علم ذلك وقد عارض رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من رهنه له عنه وعلمه غريمه **مسئلة** قال ولا ضمان  
 على موضع وضع الرهن على يديه انما قال ذلك لان الرهن هو  
 مورد للرهن ولا غريم عليه اذ المرسل اليه يفعله لانه في بعض النسخ  
 لصفه نفسه وانما مضى لغيره **مسئلة** قال ومن ارهن  
 رهنا وحمل رهلا من فاقبه من ضمان ثم يلف الرهن غوما الرحلان ما  
 لحلايه وهو اصل الحق انما قال ذلك لان الرهن اذا نقص عن اصل الحق  
 لم يحمل غوما ما ينقص لضمائه بالنقصان وكذلك اذا لفظ الرهن كله  
 لم يمه غوما اصل الحق لضمائه لذلك وكان معنى المسئلة ان الضامن حال  
 للمضون له ابدان لم يصل اليه فذلك من الرهن فانما ضامن له **مسئلة** قال  
 حال ومن كان لهما رهنا فباع احدهما بخلافه وقام الاخر به فان كان  
 نقد على قسمته وانقص من حق الذي قام بقوله بيع له وان جفان  
 لنقص حقه بيع الرهن كله بعض الذي قام بحقه وبيع الثمن الى الراهن  
 اركانته نفسا منحت والاحلف بالله ما انكوتنه الا لووفى به  
 يعني حقه **مسئلة** انما طار انه يستمر الرهن ولا حق كل واحد من الرهنين  
 واجب في الرهن فليس احدهما اولى من الاخر فاذا احلف حقا لهما لم يكر  
 به احدهما بيع من الرهن بحقه من لم يكره ودفع اليه وترك منه  
 مقدار حوالا في ان يفسد الرهن اذا كان كالحنكة والساب وما سبه  
 ذلك وان كان لا ينقص بيع كله ثم وفي الذي لم ينقص حقه ودفع الى

مسئلة

الراهن ما بقى الى حله ان اذنت ذلك المرهن اليه وان لم يرد بيع الرهن  
 بعد ان حلف لنقصه الخو عن الراهن ولم يوفى الى حله من قبل ان يبيده  
 للراهن وعف ذلك الى الاجل بل قد يجوز ان يلف حلقه في ذلك عترة **مسئلة**  
 قال ومن ارهن رهنا سيفا فحلف المرهن ولم يعلم الوزن له لغير  
 هو من فاقبه لحلف الراهن من رهنه الا بدنا من راحته انما قال ذلك لان  
 ملك الرهن قد ثبت للراهن ولست يدركه خواتم الذي الرهن عليه ولا يدرك  
 مقداره احد فترجع الى قيمة الرهن فيما يدعيه المرهن وبارا القول  
 الراهن مع قيمته في مقدار ما ذكره من الدين لست بها ما شئ او انه منه **مسئلة**  
 قال ومن ارهن رهنا فبيع السبعة بيمينه يعني اذا  
 اذنت له في رهنه فبيع بالذي عليه كان لها قيمته على الراهن ولا يكره **مسئلة**  
 قال ومن اخرج اليه رهنا فأنكره حلف المرهن ان رهنه  
 الا ان اذنت له في رهنه فبيع على كذبه انما قال ذلك لان الجلالة موثقة  
 على الرهن والقول قوله مع يمينه اذ المرأخذ الرهن بيمينه وليس ذلك  
 امره اذ انلف فيما ذكره انه ليس محققا على اللف ابيضه الرهن ينقصه  
 نفسه وهو موثوق الى يمينه فكان القول قوله مع يمينه **مسئلة**  
 قال وان قال الراهن قد قضيت نصف حقه فلا يحدو ولا يقر بغيره  
 باخذ رهنه وهو حلف من كان من الوزن ثم يهرنه يعلم ذلك انما قال  
 ذلك لان الراهن مدعي انه قد قضى بعض الحق الذي على الراهن فلا يقبل قوله  
 الا بيمينه والاحلف المرهن انه لم يقض حقه او وثقته ان كان قد مات لانه قد  
 لما تدعا عليه واليمين على المدعي والمراد على المتكبر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



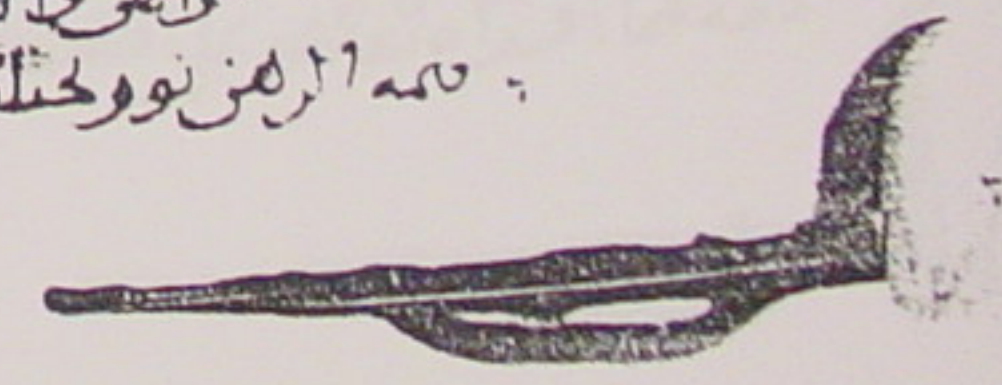
قال ومن ثم هنالك ما لم يرد في حيز امر رهنه فابا فليست كذلك  
 انه يرد ما امر به وان باع الرهن في حق الرهن في حقه حل او لم يحل  
 ومضى البيع اما قال ذلك لان الرهن قد وجب فيه حق للمرهون فليست  
 عليه رد ذلك على الراهن واخذ غيره الا ان يجب ذلك كما لو اكتوبر سببا  
 لم يملك المخرى منه ان تدره اليه ويدفع عنه لم يكن ذلك على المخرى  
 فكذلك الرهن مثله فاما اذا باع الراهن الرهن فان لم يرهون الجبار ان  
 فسخ البيع واخذ الرهن وان شا امضاه واخذ منه وحقه الجبار اليه  
 ذلك لان الراهن متعذر والمرهون متعذر عليه والجبار المتعذر عليه في حصول  
 على ما بيناه فيما تقدم من مساله قال وان باع الراهن الرهن  
 باذن المرهون لم يرد ان يرد له لدفعه الى حق فكيف على ما قال ويوضع  
 له رهن فاخذ المهر فان لم يضع له سببا وفاه المهر له اما قال ذلك لان حق  
 المهر قد وجب فليست للراهن بيع الرهن ولا اخذه من يد المهر  
 لغرضه فاذ اقال انما اذنت له في بيع لدفعه الى رهنه كان المهر قوله  
 مع لمينه لا حتمالا فيكون له من كما قال الا ان يدفع اليه الراهن  
 رهنه لم يكون حقه فيه ويكون للمهر الراهن فان لم يفعل ذلك الراهن كان  
 للمهر المتوفى له بدل الرهن الذي قد تعلق حقه فيه  
 قال ومن ثم هنالك ما لم يرد في حيز امر رهنه فابا فليست كذلك  
 فان ضمانه عليه في وقال ان المهر اذا بيعت معقوفه هلاكه من غير تسببه  
 فلا شيء عليه وكذا لو باع المهر فاما قال انه يضمن ما يلف من المهر اذا  
 كان مما يحق وان قامت اليه على نفسه ان يضمن ما يلف هلاكه هو الضمان

فليست بقول ضمانه وان علم نفسه بيمينه لان ضمان اليه على ذلك نادى  
 ولا نزول الاصل الذي هو الغائب بالنسبة له هذه رواه عبد الله بن عبد  
 الحكم وقد قال غيره عن ملك انه لا ضمان عليه اذا علم نفسه وهو قول  
 ابن القيسر وكذلك الضمان وهذا هو الصحيح من قبله ان اذا علم نفسه  
 من غير قوله بيمينه بقوله فهو غير متعذر في نفسه ولا في كونه المهر  
 في يده فلم يكن عليه ضمان من يمينه وان وجب عليه ذلك كان كالمعاصي  
 وهذا علمه لان الغائب متعذر في بيع الرهن متعذر وبالسبب كذلك المتوفى  
 ولا اخذه على كونه في المعاصي كما القرض فيكون ضامنا له اذا لطف  
 بصنعه او غير صنعه لان المهر قد ورد على رد مثل المهر من غير  
 فيها وليست كذلك المهر فهو له في بعض الرهن المتعذر فيه فاحصلنا  
 لهذه العلم فلم يكن على المهر ضمان من مساله قال وان اذا  
 بعث رجل مع رجلا ثوب بيمينه واقوى بشي فزاد الثوب صاحب الثوب  
 فكلب المهر من عشرة وما ارجاهب الثوب ما دفع اليه الا خمسة وما امر  
 الا بذلك واقر الرسول او انكر فانه لو خذ من صاحب الثوب العشرة كان  
 للمهر الثوب ذلك ويكون لصاحب الثوب قبل رسول له اما قال ذلك لان  
 المهر هو القول قوله مع لمينه فيما نكح من مصلح الحق الى قيمه الرهن  
 فوجب ان يكون له العشرة اذا كانت قيمه الرهن ذلك او اكثر من  
 لقوله لا يخرج الرهن عن يدي الا بما اخذ من الرهن فيكون ذلك له ولستوا  
 اقر الرسول او انكر فانه لو خذ من صاحب الثوب العشرة كان  
 من المهر بيمينه وان انكر فانه لو خذ من صاحب الثوب العشرة كان



ثم ما اشره بغير الخمسة التي دفعها الى آت وبقوله من الخمسة  
 المسد قال فان زكراته دفعها اليه خلفه وتبين وان انكر ان يكون اخذ من الرهن  
 الخمسة خلف الرسول وتبين وكانت على صاحب التوبة انما قال ذلك لان  
 الرسول موثق بالقول قوله في دفع ذلك الى الرسول فان انكر ان يكون اخذ من  
 خمسة قال لقول قوله ادخا مع خمسة ان الرهن مدعى عليه وهو منكر  
 قال وهذا رهن حليا فارهنه الرهن من آخره كسر الرهن الاخر وادعى  
 حاجته ان فيه ما لا يكبر اذا لقول قول الكاسر وخلف الا ان يكون للرهن  
 منه انما قال ذلك لان الكاسر له غارر لعينه والقول قول القارح مع  
 يمينه في مبلغ ما غرر من القيمة ان الذي يدعى عليه اكثر من ذكر مدعى عليه  
 البته ومع هذه المسئلة انما كان الرهن الاول ارهنه باذن الراهن فان  
 كان يتراد أنه فهو متعذر وللواهن ان اخذ فتمت منه يوم تغدق الرهن  
 من غيره والقول قوله مع يمينه في القيمة او اخذ فتمت من الدائن والقول  
 قول الكاسر مع يمينه وهو الرهن الثاني المسد قال  
 ومن الرهن ساجا فاكل فلا ضمان عليه وعليه الممنوع ما احدثت وادعى فسادا  
 وان كان اخذ معه فلم ينكر في شيء من امره حتى اصابه ذلك فهو شبه ان يكون  
 فيه شيء انما قال انه لا ضمان عليه اذا افسد لانه لا يهيأ له منع فساد  
 ولا الاحتراز منه اذا حفظه حفظا قفلا فلا شيء عليه لانه ليس بمنع  
 ولا مفرك فاما اذا فرك في حفظه فعليه ضمانه انه قد فرك في حفظه ونعدي  
 في ذلك فلو لم يمتد بالبعد والتمساح هو كتمان الشيء التماسا  
 المسد قال وادعى خلفه الواهن قال لا يضمن بالقول قول الواهن مما يضمنه  
 خمسة الرهن نوعا مختلفا من اختلاف

يعني اذا اختلفا في سماع الدين كره هو والقول قول الواهن مع خمسة ان  
 مبلغ الرهن ان الرهن هو كما ان شاهدانه يرجع الى قوله في مبلغ الحق وذلك  
 يرجع الى قيمة الرهن مبلغ الحق ولما ذكره ان يكون للرهن فائدة فان قيل  
 فادته انه وثيقه لحقه متى قلنا الرهن او مات فالرهن اولى به فيقبل له  
 حفظ اصل الحق ومعرفته تدره هي من اجبر الفوائد الى جعل الرهن  
 اجلها الا ترى ان قوله عز وجل ولم يكنوا كتابا فهو مع يمينه جعل الرهن  
 كالكتاب به في الوصفة بالحق ويرى عكس الذي عليه الحق عند عدو الرهن و  
 الكتاب به فمما اذا ان من بعضه كبر بعضا فلو ان الرهن امانته ولسن الله به  
 عدل ان وجود الرهن والادعاء الى مبلغه في الدين كوجود اليه انه يرجع  
 الى قولها في مبلغ الدين وقد ذكرنا هذا مما تقدم المسد قال  
 ومن الرهن بوا لعسر ان يهود على ابيه ثم زاد فيه بعد الخمسة فلا تقاضاه  
 حقه ادعى الخمسة عكسه جعل الرهن اليه والاحلف الراهن ما اردت  
 منه سيما وكان القول قوله انما قال ذلك لان الرهن قد ثبت ما روى به  
 ليسها ره السهو وعلى مقدار الحق فكانت سهام الرهن اولى من الرجوع  
 الى خمسة لان سواه السهو اقول من سواه الرهن كان هو اولى  
 ولم يقبل قول الرهن من ادعى من الزيادة الا يمينه والاحلف الراهن ويرك  
 منها لان الرهن مدعى الزيادة على ما ثبت الرهن به من الحق والواهن  
 منكر فعليه الممنوع اليه على الرهن المسد قال ومن  
 كلب من رجل حليا فزعم انه عنده وديعه وقال الذي هو في يديه بل  
 رهن على قول خود به انما قال ذلك لان الذي يريد





إلى فدا قرآن ملكه للذي يدعيه وأدعى أنه رهنه أياه فالقول قول  
 ربه أنه لم يرهنه لأن الذي يدعيه مدعي عليه حقا وقد وجب في ملكه  
 وحاجب الملك منك على المدعي تبينه وعلى المنكر التمسك به  
 مسألة قال ومزاد يهن عبد يخرج فاسأل الرجل عبده وماله إلى الخروج  
 الغريم إذا أخذه وأودى من الخرج فليستر له أن يأخذ ماله لأنه لم يكن  
 رهنا ولكن نشأنا خنا لعبد الذي هو رهنه من الخرج وترجع المال  
 إلى سيده فعلى من سائر ذلك إذا قال ذلك مال العبد لم يكن رهنا  
 فتدخل في الرهن من أفتى الرهن العبد كخائنه كما إذا افتكه كخائنه  
 بقاءه على ما كان عليه في الأصل من الرهن ولم يكر ماله من هنا معه  
 قال وقد قيل إذا أسلمه سيده كان للموكل بها أن يقد به أن يشأ ويكون ما اقتداه  
 به في رقبه العبد وماله لا يدخل على السيد وإن كان في الرهن فضل  
 عما اقتداه به كان للسيد وإن كان رهنه أقل فلا يملكه وإنما كان له أن يقد  
 به وإن كان يتجاوز يكون له فضل ولا يجب التمسك به إلا إذا كان وجه  
 هذا القول هو أن الرهن هو الرهن العبد كخائنه وقد وجب له العبد  
 بماله لأنه لو كان الرهن عليه أخذه ماله وإن نشأ سيده العبد أخذ العبد  
 وماله بغير أن يدفع إلى الرهن حقه من الدين وما زاد عليه مما افتكه به  
 من أن يشأ الخائنه وإن نشأ تركه له أن يأتى حقه من الدين وإن دفع  
 منه على الدين كان لا موهن أحد ما بقى من دينه من مال سيده وهذا  
 إذا اقتداه الرهن بغير ما في الرهن من مال إذا اقتداه بأمير فإما زاد على  
 حقه مما اقتداه به فهو على السيد وهو موهن إلى الرهن من حقه وأخذ

عبده أو ساع في دينه ونفقه الرهن لما استقام من الدين وما زاد عليه مما  
 افتكه به العبد من أن يشأ الخائنه  
 مسألة قال ومزاد يهن عبد  
 فأخذه منه فاحذ ما له من عبده فأصله به حتى يفتش ماله ولا يبدأ  
 الرهن الثاني يعني أنه يبدأ بالذي حصل الزرع ماله لأنه أقوى سببا من غيره  
 لأن الرهن له لأنه لو كان ما حصل به من مال الرهن يرفع مال الرهن فوجب أن  
 يبدأ الأول فالأول يعني الأول الذي حصل الزرع به وهو الذي افتق ماله آخر  
 يبدأ به لأن الزرع لماله جبري هو الذي عليه بليته وهذا معنى قوله يبدأ الأول  
 فالأول أن الأول في الأول  
 مسألة قال ومزاد يهن عبد  
 فطلبه حاجبه لبيعه ويدفع إليه ثمنه فاستوفى ذلك له حتى يرضى الرهن  
 إنما قال ذلك لأن الرهن قد وجب له من الرهن وهو يعلق حقه فيه فليس للرهن  
 أن يرفع ولا يخرج عن يد الرهن إلا بقرضه  
 مسألة قال ومزاد  
 الرهن إذا ذات غله ثم قال لصاحب الدار استأجره ونى نقاضا غلده  
 وأخذ الخراج باجازه معلومه فلا استأجره إنما قال ذلك لأن الرهن  
 خرج عن يد الرهن وإن استأجره الوافق بقاءه عليه وحفظه لأنه لا ينقل  
 عن يده إلى يد غيره وإنما الذي يكره أن يخرج من يد الرهن العبد ممن لا  
 يقوى مقامه  
 مسألة قال ولو قال رجل لرجل قد  
 أقرت لك رهنك فاسأله فلا مال  
 يديه فدفع بقوله فإنه ضامن للمفلس ولخاصة الغرماء إنما قال ذلك  
 لأن الذي قال للموكل يهن فدا حوزت رهنك وهو يجوز قد عزم ودفعه ماله  
 إلى الوافق بل قد عزم له ثوابه حقه من الرهن الذي ذكرناه قد مضى عليه



دفع الحق الى الموهون ان الموهون على ذلك دفع المال الى الراهن فمضى له  
دفع اليه حقه من الرهن الذي ضمنه له وحب عليه ان يدفع اليه من ماله  
وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما على مال امرئ مسلف من ماله  
قال واذا رهن رجلا دارا او اثرا من احدى الماهيات او حلا فمضى على المسلف  
في حقه ان الماهيات ذلك ان الدين حل هو الذي عليه وفيلسفه ان والى  
المست وخراب ربه المفلتس ووجوب بفرقه مال البيت على ورثته وقسم  
مال المفلتس على غريبه وكان الدين والى المهرات فوجب بقدمته لصد  
العلم وبقى نصيب الحق من حل الدين مسله قال ونفقة الرهن  
على صاحبه له انما قال ذلك لان ملك الرهن هو الراهن لا يتغير بكونه زهنا  
عن ملكه فوجب بفضته عليه وكان له غلته وقد قال رسول الله صلى الله عليه  
الرهن موهون رهنه له غنمه وعليه غريمه بغير غلته وعليه بفضته  
قال والرهن والى من كفه انما قال ذلك لان الموهون قد وجب حقه  
الرهن وعلق به فصار والى من عبه كاشا ما كان موزبه وغنمه الراهن  
انه ليس له اخذه موزبه ولا اخراجه عن رهنه الا باذنه او دفع الحق اليه  
فما لم يكن له ان اخذه في حال الجاه لغناذنه حتى يوفيه حقه فكذا  
اذا مات لم يكن له ان يورثه لان الورثه لغنموز مقامه فمما اذا ان ساكه  
وليس له مال لم يكن له مسله قال وموت هو على ماله  
ثم حلف بعنقه فمضى وليس له ما رهنه فلا يجوز بمقه ذابت فسنه  
فلا ان رهنه او احد ما رهنه انما قال ذلك لان حق الموهون قد يعلق بالرهن  
وهو العبد فليس للراهن ان يعنقه لان ذلك يكاد هو الرهن لا تولى له ليس

مسله

له ان يبعه لغناذنه متوفيه وتسوا كانت لمينه قبل رهنه او بعده لغنا  
عقد مينه بعنقه لانه لا يجوز ان يعنقه بعد رهنه سواء ان عقد الموهون بعد  
الرهن او قبله لان العنق بعد رهنه ولا يجوز عنق الراهن الرهن من غير اذن  
الموهون ودفع الحق اليه وهذا اذا لم يدر الراهن من لا غير العبد الموهون  
فاما اذا كان له مال عيبه جاز عنقه واخذ حق الرهن منه او دفع اليه رهنه  
بدل رهنه مسله قال ومن رهن حيا كالسمر من رهنه من رجل  
فما لبيع مودود وليس ذلك له الا بترضا الموهون انما قال ذلك لان حق  
الموهون قد وجب في الرهن وليس يجوز له اخراجه الرهن عن رهنه لغناذنه  
او دفع الحق اليه ابيع ولا يغيره وهذا اذا كان الذي رهنه من حوز رهنه على  
السمر فاما اذا كان ممن حوز ذلك فوهنه رهنه باكل مسله  
قال ومز وضع رهنه على يد رجل ثم عدوا عليه فباعوه فانه باخذ رهنه حيث  
وجده فان فات اخذ حقه حالا ان خسر ذلك وان تعدى الذي وضع الرهن  
على يديه فباعه ولم يكن له مال لم يكن له الحق على الراهن حان الى احله انما  
قال ذلك ان الحق هو باخذ الراهن دا ببيع لغناذنه ان شأ او اخذ رهنه فلا  
الرهن قد تعلق به حق للموهون وليس له اخراجه الا باذن الموهون او دفع  
حقه اليه اذا رضى بذلك الموهون ومن تعدى اخراجه من وضع عليه  
فلا من رهن اخذه حيث وجده او اخذ رهنه من رهنه ان رهنه الرهن او كان  
قد فات فان لم يكن له مال لم يكن له اخذ الحق من الراهن حان الى احله  
الراهن لم يتعد فبيع الرهن وليس عليه من تعدى غنمه شيء وعليه دفع الحق  
الذي كان الموهون اذا حل احله مسله قال ومن رهنه مته



لصبر ولديها ولها ولد صغير فذلك جازي وازا سعت مع معها ولديها فدار  
له في رهنه فمن الولد ولديها فدار فضل له من حقه س كان  
استوه القوم في الرهن الولد اما حازر هو الامه دون ولديها لان الرهن للرهن  
هو اخراج ملك الامه عن الراهن الى المرفوع وانما هو وسبقه للمرفوع انما  
منع من الفرقه بينهما في السبع لانه اخراج ملك واما اذا لم يكن اخراج ملك  
حازر ان لا يجرأ من دون الولد فذلك يجوز ذكر في الرهن  
تبلغ الامه مع ولديها الا حلال الحقة لانه يجوز الفرقه بينهما في السبع  
لانه اخراج ملك تزكوز للواهن حصه الولد من الامه وللرهن حصه الامه  
من الامه فان بقي من رهنه سشارك المرفوع سائر القوم في الرهن لانه  
مستفوضه لشاركه القوم في الرهن لانه اولي بالرهن منه فذلك هو  
الوجه منه فظهر

مسئله قال وموت الرهن حلال هذا  
الى سنه وحظه ثم اتى مع سائر سبيها الى سبيهم ورهنه فحلال الرهن الاول  
فحل حلال الرهن الاخر قبل الاول ولم يكن على الاخر ان يرد الاول  
فباع الرهن ويصرف حصه من رهنه ويعطى الاخر ما فضل له بوجوه الاول  
الاجله انما قال ذلك لان الرهن الاخر انما دخل على ان ساع الرهن اذا  
حل حلال الحق وعكس حقه من رهنه ان لم يكن يعكس الرهن كدفع ما له  
فوجب ان ساع له الرهن ثم يدفع اليه ما فضل عن حق الرهن الاول ويدفع  
الى الرهن الاول حقه انما ولا يوقف الاجله لانه ليس ذلك صفعه  
للمرهن ولا الرهن بل قد ينفذ الرهن من رهنه وهو سلف ساج ان  
غير موقوف الرهن بانه وهذا ضرر عليه وعلى الرهن وقد قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا ضرر من المالك دخل ايضا  
على مقدمه الرهن ولا يملكه وانه انما اخذ ما فضل عن حق الامه وهذا  
اذا كان الرهن الثاني ولا يملكه ولا يملكه فان كان رهنه وكان الرهن  
كله رهنه للاول لحقه ولا يملكه للمنفق الثاني لان الرهن متعدي بالرهن الثاني  
فوجب رد تعديبه ولا يلزم رد الرهن الثاني ولا  
قال وموت الرهن رديه لم ينفذ عليه فلا ضمان عليه انما قال ذلك لان  
المستفوض للرهن متعدي بالرهن كالفاسد فلو رده ما يملك في رديه من  
غير صفعه ولا هو مطلقا لا يستفوض الذي يضر ليرد ماله بدها فصفه  
وانما فضل الرهن به لسبق بها لم يرد عينها ان يفت وان يفت فلا ضمان  
عليه اذا لم يكن ينفذ لسبقه فان رده قال النبي صلى الله عليه  
وسلم العار به مضمونه وان لم يرد غارم له فله معنى قوله صلى الله عليه  
العار به مضمونه ان رده ان الرهن حقا او احمقا فالله اعلم امره بالرب  
بالحمد فقار النبي صلى الله عليه وسلم بل عار به مضمونه ان مواده جفوت  
كحازر الرهن صلى الله عليه وسلم لا يرد عليه ما استعاره وقد روى اسمعيل  
بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرهن حقا او احمقا فالله اعلم امره  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حقه الرهن العار به  
مواده وان لم يرد غارم له وروى عمده عن سعد بن عinarه عن الحسن بن  
لهمش عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على اليد ما اخذت حتى تؤديه  
ومعنى قوله مواده كقولنا لله عز وجل ان الله را مريم ان تؤدوا الامانات  
الى اهلها فاذا لفت الامانه الى يمينك على الوفاء فذلك العار به انما هو



انها قد بلغت لانه لم يخذها على الضمان ولا هو متعدي لاخذك وترون  
 وكيع عن علي بن صالح عن عبد الاعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن السلام  
 قال الغاربه للشيخ ولا مضمونه انما هو معروف ان خلاف قسمه وهذا  
 قول جماعة من التابعين منهم شرح وابرهه والحسن  
 قال ويضمن الغاربه كل ما ضاع او انكسر من الخلى او ليا ب ولا يضمن  
 الحيوان الا ما تعدى به وكذلك لو هون ومزبذبه امروا لله حل وغير  
 بسنه تقوم بعذره لم يفرك ولم يضيع فلا ضمان عليه انما قال ذلك لان  
 المستعير ليس بمضاه الغاربه على وجه الامانه مفردة بل مضاه لمصلحة  
 نفسه فاذا علم هلاكها من غير منعه لم يضمن عليه شيء وانما يعلم ذلك ضمن  
 قيمتها لانه غير مصدق على التلف وانما صدق على التلف من غير السي  
 لمصلحة له كما هو دعى روز غنره من المستعير والمضاهي اما اذا لم يمتنع  
 بتعدي به على لزمه قيمتها كخائنه عليها فمتره ما لو تعدى عليها وهو  
 في يد رها فقله فمترها له مسله قال ومن اعاد رطل اربابه  
 الى اجل فليست له اخذها الى ذلك الاجل انما قال ذلك لانه قد  
 بعته فعمل جبر ومعرفة واجبه في ماله لغرضه على ان يرجع فيه  
 كما لو اوجب لسيما من ماله عددا او احميه او على وجه النذر لم يضمن  
 ترجع فيه وقد قال الله عز وجل اوفوا بالعقود وعدوى محمد بن المنذر  
 عن جابر عن النضر بن علي بن الله عليه وسلم قال كل معروف صدقه فليست  
 يجوز الرجوع في صدقه مسله قال ومن اعاد رطل اربابه  
 كسنتا او مهنات او غير ذلك من المناع حياته فذلك له وليست له فيه

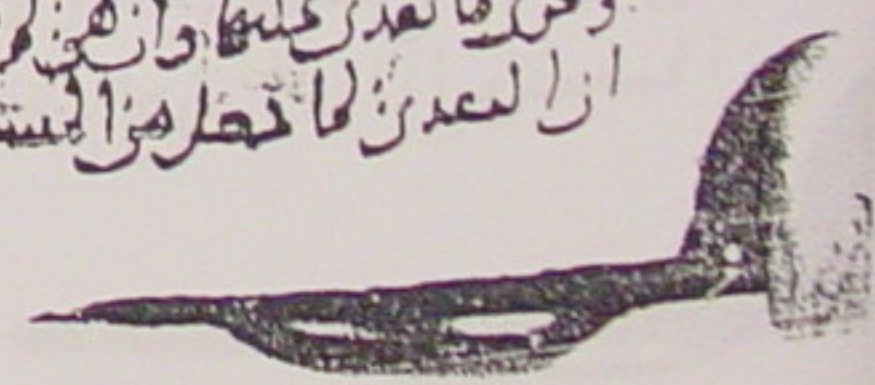
ذبه وشراء منه جاز ان يساوه انما قال انه لا يرجع فيه لما ذكرناه انه قد  
 ارى نفسه فعل خسر في ماله لغرضه فليست له ان يرجع فيه ان فعل المعروف  
 صدقه كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لست به منه  
 فانما تريد ان يعصى المعصية المعصية سببا على ان يخطئ به ومن الغاربه وذلك  
 حان كما يجوز ذلك في الغاربه ان لست به المعصية لخصها لانه فعله لم يمتنع  
 على غنره وجه المتاجره فذلك كما له غير انما اراد رجوع الشئ اليه واجبه  
 المتاجره في ستر مصغه الغاربه مسله قال ومن استعار  
 دابة الى مكان وتعدى فيها حياها الجيار من ان يضمنه اياها لو تعدى  
 بعينها ومن ان يكون له النحر في السعد انما قال ذلك لان المضاعف  
 عليه قد جعل محيرا اعني النحر عليه او او المقتول من القود والعقود واخذ  
 ان من الحنايه اذا نذرت له ان النحر عليه مملوك والحنايه كما وقد قال الله  
 عز وجل انما السبيل على الذين يكلمون الناس فجعل النحر عليه محيرا على الحنايه  
 لئلا يعود الجاني لمثل فعله وليرتدع عنه بذلك كان الدابة محيرا من  
 كثر الدابة من حيث تعدى ومن اخذ فمترها منه مسله طار  
 ومن استعار دابة او عبدا فضلت او اتى فهو مصدق عليه المهور وان  
 ادعا انه مات وله جبر ان لا يعلم ذلك احد منهم ولا غيره فلا بعد  
 الا ان ياتي اياها او ان ياتيها فليست بذلك الا ان ياتيها على كذبه وقد  
 قيل له كاشي عليه الا ان ياتيها على كذبه انما قال ذلك لان  
 العبد وخلا له وانفلتت الدابة وخلا لها لست هو مما يضمن المستعير  
 على ان ياتيها في النحر لانه لم يمتنع عليه ولا يعرفه بذلك في القول



قوله مع خبره على ما ذكر من ذلك لا نعرف كذبه فيما يقول فاما  
 اذا ذكر موت ذلك لم يقبل قوله الا ان ياتي من يعرف ذلك لا موت  
 العبد والداية ليست بحرف كذا على غيره من الجيران ومن يقرب منه ليس هو  
 بقدر به ويقدر ايضا على اخطائه واعلام حشرانه ذلك من العمل  
 ذلك فقد في كذا وقصر فل يقبل قوله **مسألة** قال من استعار  
 دابة الى بلد فاصلا عمار المعبر غير ذلك البلد والقول هو المسعير  
 اذا كان سبه مما زاد له اما فان ذلك كان المسعير قد وجب له رغب  
 الدابة خصوص الغاربه له وقضه لها فكان اقوى تشبها وكان القول  
 مع كمينه وان المعبر قد بدا كالسارق قد وجب للمستعير من الغاربه فلا  
 يقبل ذلك منه الا ان ياتي المسعير من ذلك بما لا يعرفه الناس ولم يحسن  
 عا دتهم به فلا يعاوبه فلا يقبل قوله لوجه عن عرف الناس كما لا يقبل  
 قول من يدعي خلاف عرف الناس المسير والسير والحمولة واسباه ذلك  
 قال ومن استعار دابة اربعة اميال فتقدر عليها الى تريد حجها على  
 احسن ما كانت عليه فليس عليه سائر ما ركبها انما قال ذلك  
 لان هذا المقدار الذي تجدي اليه ليس على طيس عليه فميتها اذا سلمت  
 الدابة فيه ولم يفتق ولو وجب ان يكون عليه القمه في هذا المقدار لو  
 ذلك في المبل وكوه وله العويكة نه زاد في ركبها على ما اذله صاحبها  
 فله كونه ذلك ووجدوا مكان له فميه الدابة ان ياتي من حشره عليها  
 او من مائة على وان لم يفتق لا يتوزع لابه في وجهه ما قلناه  
 ان السعدن لما خط من المستعير كان في الدابة المنفلا عليه هي

مسألة

بشر خور مثلها في التقدري وضمنها من حشره على الاخرى لئلا يتعدى الناس  
 بعضهم على بعض بهذا التبعدا عنه بالخيار على ما سناه مما تقدم **مسألة**  
 قال ومن استعار ثوبا اياه فليس له ان يخر من ذلك ثوبا  
 ما نقص من قيمته بعد الا ان ياتي الى استعارتها وان كان اخلقه فرده وما  
 بقصر بعد تلك الامور اما قال ذلك من صاحب الثوب ان ياتي من  
 اخر مما اعاره من الهدية فاذا اراد عليها كان مبعدا وعلمه بدراية البسه  
 لحاجته من نقصان قيمته او اجره تلك الدابة في خياره **مسألة**  
 قال ومن انت الى اهلها بفلاة من رحمت اهلها استعار ثوبا فاذكره ذلك  
 عليها فاعلموها لتوردوها فاعتلت الفلاة فارغانه يعرفها الذك  
 قبلها ودفعوا عنها لم يخلعوا على حشرها وبن مهمهم غرم ما قومته **مسألة**  
 انما قال ذلك لان الفلاة احدث على وجه الغاربه فاذا بلغت من علم  
 بلغها فعلى من بلغت عنده فميتها من المسعير او من دفع المسعير  
 اليه ذلك وهم اهل الدابة والقول قولهم حشرها لا هم يعرفون  
 قيمتها والقول في الاصول قول الغارم مع كمينه لا صاحبه **مسألة**  
 بما ذكره الغارم فلا يقبل ذلك منه **مسألة**  
 قال ومن استعار دابة ليحمل عابها حمله حمل الحمار فلا حمار عليه  
 ان كان الذي حمل منه مولا الذي ذكره وكذا لو حال احمل متروك حماره  
 فلا حمار عليه انما قال ذلك انه اذا حمل على الدابة مثل ما استعارها  
 له واقترضا بها فقد فعل ما له ان يفتق من المعبر فاذله في ذلك فلا س  
 عليه لو شاء ذلك واذا حملها هو اخطا حمارا بالذات فقد تعدى وفقد ان  
 يوزن





فما حبه المختار من ممتلكاتها او كس ما زاد على ما ذكرناه  
 قال ومن استعان بدينه على انه لها خاضع فلا ضمان عليه في الما فان ذلك كان  
 العار به اذا كثر هلاكها فلا ضمان على المستعير هذا اصلها ونحوها فان  
 سر كحلاف ما عليه الاصول كان السر كحلاف ما لا وقد قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كل سر ك لست بكتابا لله فهو باكل ما ياكل استنزل المانع  
 التوك على المستعير ان اصله للمستعير مسئله وان  
 استعان بغير اتر فستر فتهول كما خاضع الما فان ذلك كان الثقل  
 حتى هلاكها فان المالك المستعير يملك على هلاكها جميع ممتلكاتها لا نه المثل  
 محدثا على تلف العار به ان يفسد كسبته دون ممتلكاته فان  
 فان قيل البتس المخارب اذا ذكر ان الما قد تلف في يده قال قول مول  
 مع ماله وان كان يفسد الشيء لم يفسد نفسه وكذلك المستعير يفسد  
 الشيء المستعير لم يفسد نفسه بل يفسد ماله في يده والعول قوله في تلف  
 ذلك مع ماله وكذلك يجب ان يكون المستعير والمالك في يده  
 دكرت من قبل ان اكثر المنفعة في الما هو المالك وكلها للمستعير واكثر  
 المنفعة في الاجاره للمواصر وكذلك في المخارب اكثرها للما وان  
 كان كذلك نكر الى من هو اكثر منفعة في اصل جعل التلف منه وكان  
 الشيء الذي به محدثا على التلف بدله ان المودع مصدق على تلف  
 الشيء اذا سفعه له في الوديعه ولست الفاضل مصدقا على تلف الشيء  
 ان يفسد الشيء لنفسه لونه وكذلك لو عمل بلفه كان ضامنا وكثيرا  
 المستعير اذا تلف الشيء في يده كان عليه بدله لان يفسد العرض  
مسئله

لم يضر بعد تملك الما ذكرنا الى اكثر المنفعة ان يكون للمالك الشيء ولونه  
 فيكون ان كثر لونه مصدقا على التلف على الذي يديه وان كانت له دون  
 لونه لم يكن مصدقا على التلف ان يفسد بلفه بلسه ولا يكون عليه ضمان لان  
 قد ثبت له بقوله ولست به ومنتعد ما بالعرض فيلزمه ضمان ما لم يفسد عرض  
 فعله ولا ضمانه كما يلزم من كذا الفاضل المنفرد باسم الوديعه  
 قال ومن كانت عنده وديعه فاستقر بها جار به فحملت منه فهي  
 دليته وتكون له ولد وان كان الما اكلها فصاحب الوديعه استوفى الغرامه  
 الما قال ذلك لان المودع لما تعدى الما مال الذي عنده باستنائه جار به  
 فقد تعلق الما في ذمته وجمارت الجار به له فان حملت منه جارت امر  
 ولد ان المودع اعني رب الماله يملك عنها ويكون له اخذها وله الما  
 في ذمه المودع وكذا اذا تلف الما مال فهو في ذمته ويكون المودع استوفى  
 الغرامه لانها قد حاربت في ذمه المودع ولست المودع في هذا كالمفاد  
 او المبيع معه اى استنائه الما جار به فروجها فحملت اياها بلف دون  
 ولدها لان المودع لم يرد في الوديعه كلب الفضل والمال اذ حفظها  
 فاذا ارد عليه صلتها فقد وجب له عرضه والمعارض والمبيع كلب الفضل  
 لما دفعها الى المعارض والمبيع معه فيكون لهما الجار ان اعلى  
 من خصم من المتعدى الما الذي كلب الفضل وهو فيه الجار به حتى لو كان  
 او خصم الما الذي اخذاه وله بيع الجار به ان لم يكن للمتعدى مال لان  
 شئ الجار به الما هو لوب الما ولست كذلك شئ المودع الجار به لوب  
 الما ويكون له اخذها فان كان هذا الوجه مسئله



قال واذا استودع الرجل وديعه عنده لم يجز ارادة عند من يتوق به فلا ضمان  
عليه وكذلك اموال التاميم اما قال ذلك لان المودع عليه ان يفعل  
في المودعة من الحفظ والحياطة والحرص مثل ما يفعل له مال وانا احتاج الى  
سفر فخرجت من ماله من المودع ان كان يودعها عنده من يتوق به كما يفعل ذلك  
لما له ليس عليه اكثر من ذلك فان بلغت ماله على من يتوق به فله ان يفعل  
كما لو بلغت عنده لم يفعل عليه من **مسألة** قال واذا كانت  
المودعة لا تقدر على حياضها انما اياها ليس منه تحديق بها عنه اما قال  
ذلك لانها ما لا يعرف له مستحق فحكمه ان يفرق بين الفقراء او في مصالح  
المسلمين كما يفعل ذلك في اموال التي ارباب لها كالحشم والصدقات  
والسباه والكت **مسألة** قال ومن لم يودع ماله في دار ولا في رجل ولا في  
عليه انما قال ذلك لانه متعدي في تجارة بها فعله الضمان ليس بلفظ  
والرجوع به بالضم واللفظ كذلك المضارب والمضاعف معه اذا لم يربح المار  
انفسهما لان رب المال دخل في هذا على كلب الفضل والكاره فليس  
لهم ان يعلوا ذلك لهما دون رب المال ولم يدخل المودع على كلب الفضل  
وانما اراد حفظ ماله وله اصل المار دون الرجوع **مسألة** قال  
قالوا بسلف الرجل من المودعة يكون عنده اياها من صاحبها انما  
قال ذلك لان المودعة لرب المال عند المودع وليس يجوز له ان يصرفه  
بغير اذنه به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك المار اموال  
**مسألة** ان يكتب بغير منه فليس ينبغي له ان يبيع بغيره بغير اذنه  
اذا كان ذلك بغيره فان كان بغيره كان ذلك له لا لغيره **مسألة** قال  
قالوا لا يصرار ولا اصرار

فليس ينبغي له ان يبيع بغيره ان يبيع بغيره انما قال ذلك لانه اذا كان بغيره  
**مسألة** قال ومن لم يودع ماله عند رجل من عتوان لشهد عليه  
صاحبها بغيره فليس عليه ان يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فليس عليه ان يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
كالمال فليس عليه ان يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الكتابها فيها في يده وانه انما قال ذلك لانه انما قال ذلك لانه انما قال ذلك  
فاما اذا كان ذلك على كمال ما بين يديه واستطاعه على نفسه ان يبيع  
لنفسه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
محو المدة **مسألة** قال ومن استودع ماله في دار  
فليس يودعها على غيره عند فعله المدة انما قال ذلك لان المودع  
انما وثق بالمودع دون غيره فليس عليه ان يبيعها الى غيره من غير اذنه  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
عثر خروجه **مسألة** قال ومن يودع ماله في دار  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
المودع عند فسخه للمودعة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الدفق اليه فليس عليه ان يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فليس عليه ان يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ومن سلف من يودع ماله لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
على ذلك فارجوا ان يكون بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
انما قال ذلك لانه اذا كان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره



من الوديعه اذا اختلف فلانه غير متعدي فيما يقاها وليس هو متعديا  
 بالسلف معهما ان سلفها اخر لهما لانها سلفون بقتنه وتركها كذلك  
 كخسر عليها السلف فاذا كان الوديعه موثرا ما مونا كان لسلفها الصع  
 لربها فلم يكن متعديا بالسلف منها ولا يترك سابقا فليس يلزمه ضمان  
 ما يورثها بل يلزمه رد ما تسلف وقد روي عن عائشه وابي عمير انهما كانا  
 لسلفا في اموالنا من حجر لهما **مسئله** قال ومن استودع  
 رجلا حقه فيها حنكه فاعقها فما حاد بها بكماله فقا قد اعقته ا  
 فارا فاني جعلت فيها زنا من مختلف المستودع ما اخذت شيئا ولا علمت  
 كد فيها شيئا واثبات اياها قال ذلك ان الوديعه مدعي على الوديعه ربا  
 وهو منكر له كد عليه الله على ما يدعيه والاحلف الوديعه كانه منكر  
 قال ومن دفع اليه مال فغيره ليدفعه اليه رجل فلا يدفعه الا بيمينه فان  
 فعل خسر ولا يضمن له ان يودعها اليه من ائتمنه بيمينه اذا كان يدفعها اليه  
 بغير يمينه **مسئله** انما قال ذلك لان المدفع اليه المال يجب عليه ان يسوق للمدفع  
 اليه ذلك بان تشهد على الذي اقر به بالدفع اليه لسلفه المال الذي كان على  
 الدافع ولزوم المحاسبه عنه فمضى لم يفعل ذلك الما مورا يدفع فقد فترى  
 وضيع ولزمه المال اذا جدد ذلك المدفع اليه وقد قال الله عز وجل  
 فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم امر الحكماء والواجب  
 بذلك والمال ليس به ذمه لهم انما هو في ايديهم امانه فذلك المدفع  
 اليه المال فهو يده امانه وليس عليه ان يدفع ذلك اليه الى من امانه  
 عليه فاما اذا اراده ان يريه الذي دفعه اليه قبل قوله فان لم يكن له يمينه

مسئله

لانه قد ائتمنه على ذلك وهذا اذا لم يدفعه اليه بيمينه على ما ذكرناه  
**مسئله** قال ومن استودع ساه فخرج له قد ضاع قال يقول قوله وكه  
 شى عليه **مسئله** انما قال ذلك كانه موثرا على الوديعه والقول ان موثرا مع  
 يمينه في السلف كانه بقدر على التمسك من ذلك ولا يمنع في سلفها ولا يترك  
 فبعضه الشئ لم يفعه بيمينه كانه لم يفعه ولا فائدة له في الوديعه فقام بلفظ  
 انما قال يقول قول الوديعه في ذلك **مسئله** قال ومن علق  
 وديعه وقراض ومال بضاعه دفع اليه بيمينه ونذكر في حقه  
 ذلك قد هلك قبله فانه يجب في ماله كونه الدين يكون بشئوه الغرماء  
 انما قال ذلك لان كل ذلك هو بيمينه وديعه كانت او قراض او بضاعه و عليه  
 رد ذلك الى ائتمنه كما عليه ان يدفعه في اوقات فانه كانوا استوء  
 الغرماء اذا لم يعترف اموالهم بيمينها وان اعترف كانوا اوليها من ارباب  
 الدين كانه حقوق وهو لا يقر الا بيمينه الدية فصار في ارباب الغرماء  
 انما ترضي انما تولفت وتعلم ذلك لم يوجد من ماله انما قال يعرف الجاهل  
 كانوا استوء الغرماء لا يخلو ذلك كله ماله وانما حقوق في يده  
 تؤخذ من ماله اذا لم يعرف اعماليها **مسئله** قال ومن  
 رجلا نقض له ساه ففعل وخلقه بماله فهو اسوء الغرماء انما عا  
 ذلك لان مال الذي اقر به بيمينه قد صار في يده واخلطه بيمينه  
 استوء الغرماء على ما ذكرناه **مسئله** قال ومن  
 حداقها استوء الغرماء انما قال ذلك لان العداق دين من الدين ويجب عن  
 بدل ومعاونه كما وجب لسائر الدين فقامت المراه استوء الغرماء



أما أحد مضكريه أنما قال ذلك أنه إذا سعى عن أخذها تركها  
حتى يأخذها من هو أحوج إليها منه لم يكن على أخذها غنايا  
مسئلة قال ومن وجد ثوبا مذهب به إلى أصحابه فلم يعرفوه فلا  
بالسر أن يترده إلى موضعه أنما قال ذلك إذا كان عبقاره في أخذه أنه  
ترده أن لم يكن له من ثوبه له أنه لم يأخذه على أن يخفيه حتى يجد صاحبه فاما  
إذا أخذ على ذلك لم يترده فعليه صمته أنه قد ضيعه بترده بعد أن قد  
الخفي وقد فسق معنى ما ذكرته عن ماله مسئلة قال ولا يأكل  
الموت ولا الكسرة إلا الخماح أنما قال ذلك لأن السعي عن أكلها  
بما له فحب أن يدعها الفقرا وداية على الخماح في أكلها كما يجوز له أكل  
الكفارة والتركاه مسئلة قال ومن عرف لقطه  
فليستدق بها أفضل ثم يجبر صاحبها أن يرد من أكلها أمسكها  
أنما قال أنه يستدق بها أفضل لأن الصدقة ينتفع بها الفقرا ويروى عنه  
تعاهد بها وتركها في يده قد تلف فلا ينتفع بها صاحبها والفقرا ثم حين  
صاحبها إذا قدم بين يدي يكون له الثواب أو يفرمها له على ما قلنا  
مسئلة قال ومن أفتقد دينارا من كسبه فنبه به رجل ما  
استيقظ أنه له فليأخذه أنما قال ذلك لأنه إذا استيقظ أنه ماله جاز  
له أخذه وإذا شك فيه تركه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما بينك  
إلى ما بينك وقال صلى الله عليه وسلم من رجع حول الحمى يوشك أن يقع فيه قال  
من الورع ترك الشبهات مسئلة قال ومن أفتقد دينارا من كسبه  
بها غنا فثبت فليستدق بها الدينار والفقرا وفي بعض النسخ والعن له

العبد  
اللفكه قال وإذا وجد اللفكه فاستهلكها  
فيل السنة فهي في رقبته وإن استهلكها بعد السنة فهي في رقبته  
قال ذلك لأن تصرفه في اللفكه قبل السنة حنابة منه لأنه لم يوزن له  
في التصرف فيها قبل السنة وإنما أذن له في ذلك بعد السنة أن يشاء الملتفك  
وإذا كان كذلك فقد جنى وتعدى وحنابة العبد على ما لا يخفى  
رغبته بعتكها السيدان شيا أو شئامه فاما إذا استهلكها بعد السنة  
فهي في رقبته أنه قد أذن للملتفك في التصرف فيها بعد السنة أن يشاء الملتفك  
لصاحبها إذا جاز فليس هو متعديا بالتصرف فيها لأن الذي أذن له  
أن تصرف فكانت رقبته عليه ودين العبد عند ماله في رقبته  
فلما فرغ من استهلاك العبد اللفكه قبل السنة وبعد لها  
قال ومن وجد ثوبا أو شئامه فلم يجد صاحبه فتمدق به عنه فان جنى  
غرمه وإذا كان ينتفع بذلك إذا كان محتاجا وإن كان غنيا تصدق  
بها انتفع به ويستلف من ذلك ما كان يوجب فياكله أن كان محتاجا  
أنما قال ذلك لأنه إذا عرف ما التفتك منه أنه لا شيا فليأت ما به  
كان له أن تصدق بها أن شاء أن يخفيها لها وتعاهد به بشئ عليه ثم يبره  
إذا جاز من الأجر والغرم وقد روي أنما إذا في كسبه عن غمته  
رضي الله عنه فان كان محتاجا اسع به ولم يكن عليه بدل ذلك للفقرا  
وإن كان غنيا تصدق بصمته أن احتاج إلى أنه سفاع به أنه لا يجوز لغنى  
يسع بأمور المحتاجين كما لا يجوز له أن يسع بالركاه وكفارة التوبة  
مسئلة قال وإذا وجد الرجل ثوبا مذهب به أو ما أسبغ فترك ذلك أحب



لا ما تفكر في هو الصحيح انه منزلة المورد اشترى بالذات بغير شيئا عنهما او  
 غيرهما فالغنى له وعليه لصاحب الذات بغير شيئا وهذا مثله سواء  
 ومن قال يتصدق بالذات بغير الغنى فما قال ذلك لانها الذات بغير شيئا  
 فليته دونها وبما فيها عنهما كانت او غير كانت لانها لا تجزى بها لانها لا لنفسه  
 اعني الملتفك ومن استقرضها وتحت فيها لنفسه كان الحج له دون  
 المال وذلك بمنزلة الوديعة **مسألة** قال ومن وجد مثله  
 العملاء والدو والحمل والشباه ذلك فان كان حركت وضعه في اقل الاماكن  
 الى ذلك المكان يعرف وان كان مدينه اسفح به وتصدق به احب اليها  
 وحاجه على حقه ان حاد اما قال ذلك لان حاجه انما يكلبه في الموضع الذي  
 خلع فيه وما قال به من الا ما كان يجب ان يترك فيه ان كان في المدينه عرف  
 ويجوز ان يرفع به اذا كان له خبر به وتصدق به ان شئ الملتفك ويجوز  
 حاجه يختار ان حاد على ما ذكرناه **مسألة** قال ومن وجد مثله  
 فكانت ذات بال فليأخذها اما ما قال ذلك لانه اذا ترك اخذها اخذها من  
 لعله غير يقفه عليها وذلك لانه ترك خفيها على صاحبها وفي حقه  
 عليه فعل حتر ومعونه عليه وقد قال الله عز وجل ونها على البوا والهي  
**مسألة** قال ومن وجد شئ في المسير فليعنه بعض شئ المسير يعرفه افضل  
 انما قال ذلك لان الشئ مما يكون للشئ فهو يعرفه اعرف اليه ذكره  
 للشئ ولا يقدرا لرجا على مثل ذلك **مسألة** قال ومن وجد  
 انما قال لا يقوى عليه فوجد من سبقه بعينه يعرفه فليقل وان كان  
 له بال فليقل فلما اخذها اما قال ذلك لان حقه الملتفك وتقرضها

شئ يجب على المسلم حمله ليس تحت احد من يركب دون ان يقرضه من تعاون  
 على ذلك فحان للملتفك ان يدفعها الى غيره لتقرضها اذا كان عنه مثله ويستدبر  
 كما لو دفعه لان الوديعة لا تخلفه عليه في كونها عنده ولا يحتاج الى تعريضها  
 وخلاف في اللقمة التي ذكرتها وتقرضها فليقل ذلك عن سفله وكان للفقير  
 لم يتركها حبها امانته فحان له نقلها الى غيره والوديعة قد اختار صاحبها  
 امانه المورد ويده فليست يجوز له نقل ذلك الى غيره **مسألة** قال ومن وجد  
**مسألة** قال ومن وجد اللقمة في المسجد ورفعها في المسجد  
 را فوجوهه فلا يتركه انما قال ذلك لان من صلى اليه عليه وسلم سمع  
 رجلا يمشي فقام في المسجد فقال له وجده فكانه حركت رفع الصوت  
 المشي لان المساجد اما جعة او بحر الله عز وجل والصلاة فيها  
 وهذه العلم كره فيها السمع والشم وعمل الصانع وبما اذا كان حركها  
 رفع صوت فلا يتركها حركها في المسجد واما غيره رفع الصوت  
 ذلك لانه في الناس ان يركب كره المحترق لانه ان يركب يركب الناس  
**مسألة** قال وازا وجد في التوبه شئ فليقله عن صاحبها  
 انما قال ذلك لانه انما وجد في صاحبها وما اخذها ولا يتركها كسائر الاشياء  
 التي خشي فشاها وتلقها بتركها ولا تنقل الى صاحبها فحان له  
 ترك اخذها والفقير من ما يوجد في البر وما يوجد في البحر فهو  
 قد يعرف موضع محمل في غير ذلك النوع لانه انما فلا يتركها  
 وليس كذلك التوبه لانه يمكن ان يتركها في القرب البر وجدها  
**مسألة** قال ومن وجد شئ او يقوى في حجر فليأخذها وعرفه عليه



لا مانعك من ان يكون له من الميراث ما يشاء من ثمنها او  
 غيرهما فالغنى له وعليه لصاحب الدين ان يبرئها وهذا مثله سواء  
 ومن ان يتصدق بالدين يبرئ الغنى فانما قال ذلك لانها الدين يبرئها  
 فليصدق بها وينما بها غنى كانت او غير ما لا نه انما يخر بها لانها لا لنفسه  
 اعني الملتقى ومن استغفرها وتخر بها لنفسه كان الرجاء له دون  
 المال وذلك بمنزلة الوديعة **مسألة** قال ومن وجد مشد  
 الهلاك والدنو والحمل والشبه ذلك فان كان يخرن وضعه في اقل الاماكن  
 الى ذلك المكان يعرف وان كان مدينه اسفغ به وتنصدق به احب اليها  
 وحاجبه على حقه ان حاد اما قال ذلك ان حاجبه انما يكلبه في الموضع الذي  
 خلع فيه وما قارب من الا ما يحجب ان يتركه ان كان في المدينه عرف  
 ويجوز ان يسفغ به اذا كان يخر به وتنصدق به ان شأ الملتقى ويكون  
 حاجبه بخير ان جاء على ما ذكرناه **مسألة** قال ومن وجد نكحه  
 فكانت ذات بال فليأخذها اما قال ذلك انه اذا ترك اخذها اخذها من  
 لعله غير نكحه عليها وذلك بكونه ترك حفظها على صاحبها وفي حفظها  
 عليه فعل حتر ومعونه عليه وقد قال الله عز وجل ونها على البر والهدى  
**مسألة** قال ومن وجد شفا في الميراث فليعنه بعض نكح الميراث يعرفه افضل  
 انما قال ذلك لان الشنف مما يكون للنكح فهو يعرفه اعرف الميراث  
 للنكح ولا بعد را لرجال على مثل ذلك **مسألة** قال ومن وجد  
 اسما فتار لا يقوى عليه فوجد من سق به معيه يعرفه فليعنه وان كان  
 له بال فليعنه فلما اخذها اما قال ذلك لان حفظه الملتقى ونه نكحها

شح على المسألة حمله ليس تحت احد من ذلك دون ان يبرئها  
 على ذلك فليأخذها الملتقى ان يدفعها الى غيره ليعرفها اذا كان فيه مثله ويشترط  
 كما لو ديعه لان الوديعة لا خلفه عليه في كونها عنده ولا يحتاج الى تعريفها  
 وخلاف في اللقحة التي ذكرها وتعرفها فتعكع نكح عن سفله ولا للفقحة  
 كحتر صاحبها امانه فليأخذها الى غيرها والوديعة فداختار صاحبها  
 امانه المودع ويده فليست يجوز له نقل ذلك الى غيره او من يورثه سفله  
**مسألة** قال ومن وجد الملتقى في الميراث فليعنه في الميراث  
 را فحوته فلا يشترط انما قال ذلك لان من حله عليه ما سمع  
 رجلا نكح لقا حبه في الميراث فقال له وحدث فكاك حتر رفع الصوت  
 الميراث لان الميراث امانه فليأخذها الى غيرها والوديعة فداختار صاحبها  
 ولهذه العلة كره فيها السع والشك في عمل الصانع وانه اذا ذكرها من  
 رفع صوت فلا ياتس كما يجوز الحديث في الميراث اما ذكره رفع الصوت  
 ذلك لكونه في الناس ان تروا انه كره الميراث لكونه في الناس ان تروا انه  
**مسألة** قال وان وجد في الميراث فليعنه عن الميراث  
 انما قال ذلك لكونه في الناس فليأخذها واما ذكره فليأخذها  
 التي خشي فليأخذها وتلقها بتركها ولا نه لا يوصل الى صاحبها فداختار  
 ترك اخذها والفقير في الميراث فليعنه عن الميراث اما ذكره في الميراث  
 قد يعرف موضع محصل في غير ذلك الموضع لكونه الميراث فليعنه  
 وليس كذلك التركة لكونه في الناس فليأخذها واما ذكره في الميراث  
**مسألة** قال ومن وجد شفا في الميراث فليعنه بعض نكح الميراث يعرفه افضل



صاحبها ان ياكلها وان كانت في قرية فليخمسها اليه او الى غنمه ولا  
 ياكلها حتى يمت بها سنة او اكثر وان كان لها جوارح او لبن فليشبعه ويرفع منه  
 ولا يسل من سبب من نسلها ولنفسها نقد قناسه وان كان قنسا ولا يسل من  
 بنز وفي غنمه ان ياكلها او ان ياكل النشاء والبقرة اذا وجدها في الصحراء  
 وحش كحاف عليها ونضيع ان يتركها فلا ياكلها ولا ياكلها ولا ياكلها  
 الذئب ولا يندفع صاحبها بها فكان اكل هذا الواجد لها اول من يلفها او اكل  
 الذئب ولم يكله شوقها الى المدن والقرى لم يكله ذلك عليه وقد قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الشاة هل تاكل اولها والذئب ياكلها  
 انها لا تاكلها ولا ياكلها اي لا ياكلها الا في حال الحاجة والذئب ياكلها  
 ان لم ياكلها انت او اخوك ومعنى ذلك انها سلفت ان لم ياكلها انت او  
 اخوك فجاز لو اجدتها اكلها لهذه القلة ولا يتركها عليه لصاحبها لانه لم  
 يلف عليه شيئا له قيمة في حال ما يلفه فان قيل له كيف يجوز  
 للانسان ان ياكل ما لا يمشي عن غير حبيب نفس منه ولا يكون عليه بذله  
 اذا اكله وقدة النبي صلى الله عليه وسلم في حال ما لا يمشي من سبب الله عن  
 حبيب نفسه في قيل له معنى هذا الخبر ان كان ما لا يمشي مما نقدت ان  
 يفسح به ويصل اليه اوله فبمده فاما اذا كان في حال اليه ولا يفسح به  
 اوله فبمده له فليست يمنع ان يفسح عنه به اذ لا يترك على ربه في ذلك ويفسح  
 عنه به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك ربه في ذلك  
 وقد وجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لولا اني احش ان يكون من الصدقة  
 اكلها لم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من اكلها من اجل انها مال غيري

لا يترك عليه وانما اسنع من اكل حق الله عز وجل وهو كل شيء اصدق  
 عليه فان قيل كيف يجوز للانسان ان ياكل من اكله قيل له ان يكون عليه  
 قيمة ذلك في حاله كما يجوز للانسان ان ياكل الكفا من ارض العدو وليس عليه  
 رد قيمته في المغانم ولو اراد ياكله لغت اكله من ذلك فان قيل ان ياكل  
 الشاة لو شاقها الى قريته لم ياكلها صاحبها كانت لصاحبها دون اكلها  
 فلم يكون عليه قيمتها اذا اكلها في قيل له كما يحمل الكفا من ارض العدو  
 ولا ياكله فلا يجوز له ملكه بل يتصدق به او يتركه الى الفهم ولو كان اكله  
 لم يكن عليه غم من ذلك فكذلك الشاة مثله فاما اذا كانت في قرية او قرب  
 قريته لم ياكلها وضمها الى القرية لانها في غم من مضيعة من الارض وعبر  
 موضع لحاف عليها التلف فلا يجوز له اكلها ولا يستوفى الى القرية غير شاق  
 عليه وليس كذلك ما كان في الصحراء والبادية فلا ياكلها في القرية حتى يمت  
 بها سنة لم يكون يمشي الى ما سناه وحكم صوفها ولبنها من اكلها  
 كله فليتركه ويجوز ان ياكل من نسلها بقدر قيامه عليها اذا كان  
 محتاجا كما يجوز له ما من المسلمين وجاهلهم وقوا منهم ان ياكلوا من اموالهم  
 بقدر حاجتهم الى ذلك وكذلك قيل ليس اذا كان محتاجا وقد قال  
 الله عز وجل من كان غنيا فليست تعفف ومن كان فقيرا فلياكل من ثروته  
 ان من مال الشتر مسلمه قال واما ما سنع الصوال  
 فاذا اجاب صاحبها دفع اليه فبمده فاما الا باق فليتركه حتى يمت بها  
 والا يبيعها فان صاحبها اخذها لم ياكلها ولا ياكلها الى العبد يسير  
 انما قال ان الامام سنع الفقه والافاق من حياضه وبما حياضها



الى موونه وخاف لفقها ارضا يجوز له سعيها ورفع منها الى صاحبها ان حيا  
وكذلك يجوز بيع امة بواذا كان حبسه خيفة ان يلف وان يهرب يجوز  
بيع امة مملوكة فاذا ارجعها الى موونه كان له المهر وليس له ان يخذل العدة اربع  
اهل ما مملوكة على ان يشار كسعة لنفسه لا فرق في ذلك بين حشر الحاضر بسفد  
على المحكوم عليه وان كره ذلك فذلك سعة عليه <sup>مسألة</sup> ما  
وهو بيع ضالة امة مملوكة انما فان ذلك لان امة مملوكة هي القبر باموال  
المسلمين الغيب منهم والولع عليهم يجب ان يبيع الخالة وهو لغيبه  
حاجتها او من امة امة مملوكة لان سعة لها بمنزلة حكر كحكمة <sup>مسألة</sup>  
قال ومن وجد ابلا فحق فيها فليعرف فليست حراما حتى وجدها وليس  
اشهاد على ان يشار لها انما فان ذلك لانه لا يجوز له ان يخذل امة مملوكة لان الله  
عليه وسلم قال لمن تساله ما آتاك ولها معها نسقا وبها وجدوا رعاها ناكل  
السكر وتترد الى الف وانه لا تخاف عليها كالخوف على النساء والنظر  
فعل من اخذها من كذا حيث وجدها <sup>مسألة</sup> قال ومن وجد  
شاة الى جنب قريبه فاكلها غرمها انما فان ذلك لانه لا مونة عليه  
في شوقها الى القريبه ولا في موضع الخاف عليها الف من اكل ذنب  
او غيره <sup>مسألة</sup> قال ويحرم من الحجاب من آوى ضالة فهو حار بقول  
عمر بن الخطاب انما فان ذلك لان الله تعالى في سورة النحل  
واخذها خال اي فحكي لانه فعل ما لا يجوز له فعله لئلا يفسد الله  
عليه وسلم عن اخذها <sup>مسألة</sup> قال ومن وجد ضالة  
فكان زمانها ولستم قدوها فانها صاحبها في غرمها لان المواساة

ليست كغيرها انما فان امة لا يغرر لحاجتها فممنها لان المواساة لو  
اكلها في موضع خاف عليها الف لان كان عليه غرم فممنها لحاجتها وليس  
كذلك لتساوي الاموال لانها تبقى ولا تخاف عليها لفقها لان يكون من الاسيا  
التي يفسد من الما كور فيكون حكمها حكم المواساة وان كان كذلك لم يكن  
عليه غرم فممنها لصاحبها ان اصدق بها لان سعة مملوكة المواساة فيها  
وامر او كد من لسان امة نسبا غمها فعليه غرم من مائة مائة وليس عليه  
غرم من امة مواساة لانه لو اكلها في موضع ما رما احد فممنها غرم من مائة  
<sup>مسألة</sup> قال ومن وجد كلبا او حقرا فاقطعت منه ثم وجده ببيع  
فان كان قد كاد وصار مع الصيد فليست له فيه شيء اذا صار الى الحائنة الاولى  
وان كان بعد ذهابه سويا او مومي فهو اولي به انما فان ذلك لان الصيد  
لما كان صله مباحا اخذه بغير عوض ولا رفع من ادم عنه كان ملكه لمن هو  
يديره ما دامت يده عليه فاذا خرج عن يده ورجع الى امله من الاسراع  
من حارده امة اخر كان للناس في لانه قد ملكه بالحق الذي ملكه به الاول وراى  
معنى امة اول عنه والنسبة ذلك لانها لسفينة الانسان في قريته من تركه او من  
معينه غير جارية ثم يذهب في السر او البركة بعد اخذه له فقد زال  
ملكه عنه وعاد الى ما كان عليه من اجل اياه فهو غير من الناس  
سوا في ما التزمه او التزمه ان اكله مباح ثم عاد ما كان في يده  
الى امله في ذلك الصيد اذا اتماد اكله واستوحش فهو وعينه سوا  
وان صار الى الصيد يعرف بعينه وليس كذلك انما فان هذه امة قبل  
لنوعه لعله ان يزول ملك صاحبها لانه اذا انصب في التركة



او التبرع بها ملكه لو حب اذا انصب له رجب في تركه زنت لعمره او تبرع  
 زنت لعمره ان يروى ملك صاحب الرب عنه لانه لا يعرف بعينه فلما كان  
 بعد املكها باجماع وايضا ان يتركها في التبرع على مقدارها لكل واحد  
 منهما ولو يكونا كذلك في انما فخذ كرجب ان يكون الصدقة له في ذلك  
 يكوناه وهو ان اصله مباح لا يمنع منه ادمي فان قيل لو كان كما  
 قلت لكان العبد اذا خول في رجب ثم اخذه عتق سيده وجب ان يكون  
 له من اخذه لانه قد رجع الى اصله فلما لم يكن كذلك فخذ ذلك الصيد للشخص هو  
 له من اخذه فيلزم ما قلت من قبل ان اصل العبد ليس هو مباحا  
 كالصيد ان لهم من منع عتقه وهم ممنوعون بالعتق في ذلك الصيد  
 ان لا يمنع منه ادمي في اصل العبد هو بتركه الفاني فاشبه ذلك  
 المسرى له اذا اسقى مريده انه يرجع الى ربه وليس كذلك اخذ الصيد  
 لانه لما خذته لغرض تركه وكذلك اخذ اذهبه من المعادن هو بمنزلة اخذ  
 العبد من بلد الحرب لان اصل العبد ليس مباحا كالصيد بل هو بمنزلة  
 ممنوع عن عتقه وليس كذلك الصيد لانه ليس يجوز ان يهرق بدمه  
 فالملك والمملوك اذا جاز من يعرف العفاص والوكا انه يدفع ذلك اليه  
 لما قال ذلك لما رواه مسلم والنور بن حجاج بن مسلم عن ربيعة بن عبد الرحمن  
 عن زيد بن مسعود عن زيد بن جندب عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 جازعها ففروا عفاصها ووكاها وعتقها عما فان جازعها  
 جازعها عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 جازعها عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم

مسألة

عن زيد بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 النور بن سنان عن جندب بن سنان عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جندب بن سنان  
 وجدت صفة في منافع قوم فيها ما به دينار فاستأني النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال عتقها حوله ففعلت ثم استأني فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني  
 فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني فقال لي مثل ذلك ففعلت ثم استأني  
 احد لحيته بعدتها ووعاها فادفعها اليه والافاسسفع بها فلما امر  
 النبي صلى الله عليه وسلم برفعها اليها انما عرف عفاصها ووكاها  
 وجب على المملوك دفعها اليه وان لم يكن له كتاب يدينه على ذلك  
 وان قبل ان الكتاب قد يجوز ان يكون عتقها طهرت لكون المملوك  
 ان يدفعها اليه لغرض يدينه في ذلك قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 بدينه الكتاب ما ذكره من العفاص والوكا وامر المملوك ان يدفعها اليه  
 اذا ذكر ذلك والنفقات في مختلف على حسب الحال المسهورة عليها  
 ترى انها يجوز في مواضع الضرورة ما لا يجوز عتق الضرورة من ذلك  
 سهاه النساء سفريات يجوز مما لا يملك الرجل عليه للضرورة ان  
 ذلك لانه لا يحضره الرجل فذلك جعل العفاص والوكا يدينه في دفع المال  
 الى الكتاب لان قامه اليه على سقوك ماله بعد ذلك ولشوقه ولو فعل ذلك  
 لا يدين ذلك ان ترك اسفاعة ماله لانه لا يدينه في دفعه وبقدر سنده  
 ولو فعل ذلك فيحتاج ان يدينه عليه ثابته وهو قول من القضاة لانه  
 يدينه في ترك اسفاعة المولى هو وان الذي في يد المملوك لا كان  
 لا يدينه في نفسه وليس هو مدعا عليه لعينه المولى لانه لا يدينه في ترك







على صاحبه قد لزمه كما لو اخذ لفكته لحفظها ثم ردها الى موضعها لزمته  
 فمما لا يحتمل لانه قد يرجع على صاحبه ما اقر به من حفظها له وان اتق  
 فلا شيء عليه ان لم يترك حفظه لانه غير متعذر ولا مضيع فهو مستلزمه ما لو  
 مات في يده **مسئله** قال ومن جعله ابن ذنار المنيابيه ليرد اليه  
 عن ذلك فليس ذلك له انما قال ذلك اذا كان قد خرج الممولى في كلب العبد  
 وثما في ذلك فليس له ان يرجع عنه وبكل عمل الممولى وان كان قد اخرج  
 في كلبه كان ذلك له ان المولى ليس بفقدان كلبه حاره والحرر يجوز ان ياله  
 والمضاربة **مسئله** قال ويجوز ان ياتي له كالم  
 بيع اذا خيف ان يموت ضايعا انما قال ذلك لانه يبيع حراطة للسيد اذا في  
 ذلك حفظه له اذا خيف بلفه وحلاح للعبد ايضا لنزول عنه الضرر الذي  
 يلحقه من عدم النفقة وغير ذلك **مسئله** قال وقد قيل ان المامر لا يسببه  
 ولا يتركه يموت يعني تركه حتى يرجع الى سيده لا يرجعه الى سيده  
 او اخذ سيده له ان لم يرجع اليه اجملا سيده من تركه حتى يموت بوجع  
 وضراوه ووجه القول الاول ان تركه حتى ياتي سيده او يبعه وكف  
 عنه على سيده **مسئله** قال ومن جعل في ابوق حلالا ان  
 رجده فان لم يرد له فله كفارة وكسوته فلا يجوز ذلك انما قال ذلك  
 لان الجعرا ما يصير محمولا وغورا لا زال الممولى له لا يدرى المولى  
 همل له ان يرد جعل له لمي العبد والكفارة والكسوة ان لم يرد له  
 جانزا ان اخذه الكفارة والكسوة ان لم يرد له غير جانزا ان لم يرد له  
 لسيده يجر العبد كما لسيده ان يرد له غير الكفارة والكسوة

**مسئله** قال ومن جازى باني وكان ممن خرج بملكه الا باق عليه  
 الجعلة ذلك على وجه الاحتياط وان لم يكن بملكه الا باق عليه نفقته قد  
 ذكرنا وجه قوله ان جعله اذا كان ممن يعرف بملكه الا باق من قبله فله  
 على سيده العبد فعلة وما يجب على الامام فعلة اذا لم يخط صاحبها اعني  
 امواله انما تسقط عنهم باخره ويختار اجرة لا يجره جواز لهم بصيغها ومضى فعلا  
 ذلك خرجوا الى حد السفة ووجب المخرج عليهم وان لم يكن يعرف بملكه  
 الا باق كانت له نفقته روزا لوجه على ما ذكرناه **مسئله** قال  
 ووجه ما لم يمس فيه الا بقية سنة انما قال ذلك لانه اذا لم يمس في النفقة على  
 صاحبها لان النبي صلى الله عليه جعل حد حفظها على صاحبها سنة من ذلك  
 السنة ثنائك طائفة في حوزان النصف من سعة عليه او نفقته او غير ذلك  
 اذا جازا او التمدق بها وجبته اذا جازا عن الاجرة والفرق في ذلك ان  
 سنة لحفظه على صاحبه لم يجوز له بعه وحفظ نفسه على صاحبه  
 قال ومن وجد ابقا فكان لهم يعرفه فلا خذ وان كان لهم يعرفه فلا اخذه ولا  
 لقربه انما قال ذلك لانه اذا كان لهم يعرفه حفظه على صاحبه واداه الله  
 غير ضرر لم يترك سيده فتركه ولا العبد ايضا فوجب اخذه وحفظه على  
 صاحبه فاذا كان لهم يعرفه كره له اخذه لانه يعرف من صاحبه فحفظه  
 عليه ولا ان العبد لم يترك سيده وكذلك سيده لم يترك سيده فتركه  
 عقه وقد يجوز ان اخذه من يعرف سيده ولست كذلك للنفقة لانها لا تزول  
 من موضع الى موضع وخافق ابها الهلاك وقد قال ملكانه لا بأس باخذه  
 الا بقد صاها الفياتق سوا كان لهم يعرفه او لا يعرفه كما اخذ الفقهاء عرف



صاحبها ولو لم يعرفه لكان له اخذه حقيقا ما لم يغيره وذلك من فعل الجيئ الذي  
 قد امر به الناس في مسله قال ومن جعل حمله في اتق من كلب  
 بفقته مع الحمل فليتر له الا الحمل ولو خلى سبيله بعد ان اخذه لعذر طاف  
 ان يضربه او يقتله فلا شيء عليه وان كان انما ارسله لشدة البقعة فهو ضامن  
 انما قال انه لا يفقه له مع الحمل لان الحمل انما اخذه لما لم يمه من المونة  
 والتعب نعمي العبد فليتر له ان يفقه مع الحمل وله البقعة دون الحمل اذا  
 كان ليس بضر يكتب مثله الحمل على ما ذكرناه فاما اذا ارسله بعذر  
 مثل خوفه من قتل الحق له او ضربه او اضراره به فلا شيء عليه لانه عيب  
 متعدي لا يتأله وان كان ارسله بضر عذر من خوفه على نفسه مثل خوف  
 البقعة عليه فهو ضامن من قبله ان كان ينبغي له ان يرفع الى الامام ليعرف عليه  
 وليتر له كونه يرفع اليه مع خوفه على نفسه وكان معذورا بالرسالة  
 فاء ومن انى به احباب الابرار وقد سرق مقلعه السلطان وان كان حمله  
 جعلوا فهو اذن له وان كان لم يجعل فليس حمله وكان له بالعذر حمله انما هم  
 جعلهم واخذه وان لم يكن له به حمله فليس عليه انما قال ان الحمل  
 لم يمه اذا كان قد جعل له لانه قد اذن لنفسه ذلك ولست له صنع في بفقته  
 العبد فاما اذا لم يجعل حمله فاجبارا الى تبديده فان تبدا انما جعل مثله و  
 كان له العبد وان تبدا السلم له لانه يقول ان امرؤ بالحيي وانما احسن  
 ذلك فليتر على جعله وذلك من قبله العبد اذا جنى انما يتيه في نفسه وان  
 تبدا سلمه وان تبدا افتحه بان تبدا الحياه وعذر جعل العبد في نفسه  
 انما امره السيد الذي به فان تبدا اخذه ودفع اليه الحمل وان تبدا في

باب الفصيح  
قال ومن استعمله سعيًا من الحيوان  
أو العروض فعليه عمنته يوم استهلكه ومن استعمله كعاما فعليه مثله ومن  
استعمله زهبا أو فضة فكذا ذلك إذا حال ذلك إلى الله عز وجل قال عمن  
أعتمد على عيني فاعندوا عليه فمثل ما اعتمد على عيني فاعندوا عليه  
ومثلها فعلى الإنسان القصاص إذا اعتمد على الإنسان بدنه بدرا ما قيل  
وعليه مثله في المال أعني عاقبه ذلك وبذلك حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
وعبد الله وجماعه عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال من اعتمد  
على عبد قوم فعليه قيمته المحدث فاعتمد على شركاه حصصهم وروى محمد بن  
أبي السري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كعام كعام ويحلفه كحلفه فوجب بدليل  
الكتاب والسنة على الإنسان بدرا ما ألف على الإنسان من ماله عدا كان أو  
خطأ كان حكمه خلاف لسفوف في العمد والحكم في المال إلا أن كان ذلك لسفوف  
من وجوب الجن على قاتل الحية فإذا كان الشئ المملوكا مثله كالحبوان  
والعروض فعليه عمنته لأن ضيق مثله بالعمه احصر منه في الحلقة وإذا  
كان مصادرا أو يوزن فعليه مثله في الحلقة لأن رد مثله في الحلقة ممنوع  
خلاف في هذه الجملة من قيمته ما صار الذر ترجع إلى همدون من سبهم وروى  
حذافه  
سلسلة قال ومن اعتمد عبد الله فعليه عمنته من عمنته  
ولا كحول زمان فقد عمنته إذا قال ذلك لأن الفصيح أعني فإذا ألف المصو  
في يد الفاحص لزمه عمنته يوم غصب لتفديده وسواء ألف بفعل الفاحص  
أو غير فعله أنه متعدي لغيبه فله ضمانه ولا في هذا من أهل العلم  
سلسلة قال ومن تعدى في شئ فاعلمه بها يميز واحد منها استعمله



رجل فهو ضامن لحياته كاه ولا ينكر الى عمتها انما قال ذلك لان من اراد  
 قد اعطى حياته القيمة لحياته وما غدا خاير من يد لها من اول من فيها  
 التي هي اجتهاد وهذا اذا كان بمن يشبه منها فاما اذا كان اكثر من ذلك  
 فليس على مستهلك كما عثر فممنها او من مثلها والعمه اقبس  
 فالوارد المستكره النصواني الاله غرم ما ينقص من ممتلكاتها كذا  
 تيباو كذلك بعد استنكح الاله فان دفع ذلك لسبيده والا سلمه  
 انما قال ذلك لانها جانيان جميعا على مال عريضا وانصراني عليه غرم ما  
 ينقص من مال غيره وذلك في ماله والعبد فعله ذلك في رقبته فان شئت  
 سبيده سلمه بارش جنابته وان شئت افرقه مسله فالرؤيه  
 ضعف الغرم على احد في نفس استهلكه انما قال ذلك لان الله تعالى قال  
 من اغتدر عليه كرم فاعند واعلمه بشكوا اغتدر عليه كرم والاعلى خراسه  
 سبيه مثلها فاما كرم خزان ففقد في القضا حرا الى اكثر مما وجب فكذا  
 المال وكذا قال السلي على الله عليه وسلم كفا م كفا م وقصه كقصه  
 وكذا ذكرنا عن شركاه في عهد قوم عليه فعمه العبد فوجب له ذكر  
 من دليل الكتاب والسنة ان الضاعف الغرم على احد في مال ولا قود  
 حثايه فاما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النافه  
 الم امرنا علمنا انه ان ذلك يجوز ان يكون له ماله وسبب اوجب ذلك عليه  
 من اجل ان لا يملك ولا يملك فاما ان يضعف قيمه الشئ المتلف غير حازه  
 الفقهاء وانما عليه غرم من الله عند ما غرم من اجل اجاعته لعبد كاه من  
 الجاهل لا يفهم النافه فكذا قال السلي على الله عليه وسلم من ماله كاه فكذا

مسله

آخذوها وشكرنا له غرمه من غزوات زنا عرو حلاي عقوبه على منع  
 الزكاه لان ذلك كاه غرمه الحقوقات قد تقع في المداين والاموال كاه  
 وجوب القود والحدود في المداين والكفارات في الاموال  
 قال ومن استهلك زرع اقبل ان سبوا حلايه غرمه غرمه على قدر الرطاب والخوف  
 انما قال ذلك لانه قد ابلغ الزرع وفكحه عند بلوغه الى حال الانتفاخ  
 ان نفوه على حسب ما تر من بلوغه وعلى قدر خوف انتفاخه عن ذلك  
 كما يفعل ذلك في حصى الحوت والاله ان فيه عشر دريه امه اذا كان حرا وعشر  
 قيمه امه اذا كان عبدا لانه قد فكحه عن بلوغه الى حال الحياه ولم ير اعلا  
 قيمته في نفسه فكذا لا يزرع حب ان بلوغه مع حوز الحق عليه ولا  
 نفوه في حال الاملاف مسله قال ومن اغتصب ماله في موضع  
 فليس عليه الا غرمه في الموضع الذي استهلكه فيه انما قال ذلك لان  
 قيمه المصحح خلف في البلاد فليس على المصنف ان يعرض المثل ما الفه في الموضع  
 الذي الفه وسواء كان ذلك مما تره مثله او غرمه لا زرع زرع في عتق الموضع  
 الذي الفه ضررا عليه الا ترى انه لو اراد ذلك المتلف وامنع المصنف عليه  
 لما كان ذلك له الا ان تراه ضارا على ذلك يكون مسله فاذ ومن  
 استهلك عليه رجل مائة فباعه فان وجده اخذه وان لم يجده فله منه  
 وان كان ثوبا فلبسه الذي استراه اخذ قد نفعه ما لم يضره انما قال  
 ذلك لان الشئ المستهلك على ملك صاحبه بغير صنفه فله صاحبه اخذه ان  
 وجده وان لم يجده فله غرمه ان كان قد تلف او كمنه الذي سعى به ان يشاء له ان  
 ماخذ بدل ما قد لبسه ممر وجده عنده لانه ابيع لشئ غرمه ماله كاه



مسألة قال ومن ثم يجب رجل ارضه فزرع حتى بلغ فلصاحبها الكثر فان اذ ركه  
وهو لو قلع زرعه وزرع مكانه كان ذلك له انما كان ذلك في العام  
متعد بالقبض وزرعه الارض لصاحب الارض قلع زرعه وازاله البعد  
منه وقد روي عنهما من عتقه عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه  
وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهو له وليس له فرق كما لم يفرق بينه وبين ارضه فان كان وقت  
الزرع قد فات ولم يقدر صاحبها على زرعها لم يقطع زرعه لم يقطع قلع زرعه  
انه لا يقطع ذلك ونص صاحب الارض وليس له جواز ان ينصبه من حيث لا  
يسفح هو يقطع زرعه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه  
ابو سعيد الخدري عنه وقد قال مالك ان له قلع زرعه سواء قد تازع  
ارضه ام لا لان القاصب هو الذي الف ساهه وحكم نفسه حيث زرع ولم  
يكن له ان يزرع والقول الاول له مكانه اولي مسأله قال ومن  
تكم عليه الكثر في مكان رجل قام معهم لم ينالوا شيئا ثم اقسموه فاحد  
معههم فغرم ما اخذ عليه وغرم ما اخذ اصحابه لشيء ان يكون عليه كلهم  
تعاونوا جميعا انما حاز ذلك ان غرم ما اخذ فغرمه باخذه ما ان غرم  
على غير حق فوجب عليه زده فاما ما اخذ غيره فعليه زده ايضا لانه  
سبب التلافة على صاحبه فوجب عليه زده وان كان قد شاركه غيره  
اخذ كماله عليه القود وان شاركه غيره في القتل والحمل عليه الكفارة  
والخز او ان شاركه غيره في القتل والعباس ان يزرع عليه الا غرم ما اخذ  
دوما اخذ اصحابه لان كل واحد عليه غرم ما اخذ ولا يشبه ذلك القتل ولا  
الافارة لان القتل ليس بيع فيه ببعض محمل على كل واحد بقدره والكفارة

والخز فانما جعل ذلك نفعه لانه لا يملكها حق ولا الله عز وجل فاما حق الزرع  
مخلاف ذلك انما يملك ان يجامع له لو الفوا مال الانسان لكان على كل واحد بقدر  
ما الف دون ما الف صاحبه وليس كذلك القتل والافارة  
قال ومن خانه رجل ماله ويحبه لم يقدر له على قتل ذلك فادان بنفسه فلا  
ياضقه بذلك انما قال ذلك لان له لسانه يجوز له ان ياخذ حقه منه ممن وجب له  
عليه لان ذلك كالحكم له ولا يجوز له ان يحكم لنفسه وقد روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال ان امة امانة الى من ائتمن ولا تخن من خان ذلك وقد قال مالك  
ان له ان ياخذ بقدر حقه ان كان عليه دين لغرضه مما ائتمن في المخاصة ان يزيد  
على ذلك ووجه هذا القول هو ان الانسان له اخذ حق نفسه من ذلك فعلى  
ما يجوز له فعليه فلو قدر على اخذ حق غيره من كمال لوجب ذلك عليه ان ذلك فعلى  
حيرو معونه عليه وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقاروا كسبي  
على الله عليه وسلم ان يصر الخداك خالما او مظلوما فبدكف ينصره خالما مار  
لنفعه من الخلم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ليهن امرأ الى سفن خذ ما  
لك عبيد وولدك بالفقير فاباحها النبي صلى الله عليه اخذ حقا وحق وندها  
بالفقير من غنم على ان يسفر ولا اذنه لكان في ذلك فوجب ان يجوز لكل ذي حق  
ان ياخذ حقه ممن منعه منه ان اقدر عليه نفسه وغيره والله اعلم  
مسألة قال ومن زرع ارضا سببه فعله كراهها لغرضه لا يقطع  
زرعه اسحقها صاحبها في وقت الزرع او نحو وقتيه انما قال ذلك لان  
زرع لشيءه فليس هو شجره بالزرع كالتفاح الذي هو متقدر بالزرع  
فوجب ان يجوز لزرعه حومه لا يجوز ان يزرع حرمه كما وحار يكون للواحد لشيءه







اولى لسد قال نحن من عذوه البار في هذا الحديث ولغنه مختلفه  
 فالوان استر له ما استر به اكثر مما استر به ولم يعلمه حتى دفع اليه شيء  
 طلب ذلك فذكر له ما لم يعبر بزيادة او نقصان وكلف الكاتب ونحو الذي  
 عنده وان دخلها فوت فلا شيء عليه وان علم الزيادة كان الجباران ساهل واب  
 سائرهما انما قال ان له الزيادة التي زادها لم يغير السلعة بزيادة او نقصان  
 او حملت كانت بزيادة لان المأمور يقول لا من امر ما ربيت لما زدت من الثمن  
 ودفعته اريد ذلك او زدت ما استرته لك واخذت الما ولا صورته عليك  
 في ذلك فكون القول قول المأمور فاما اذا فانت السلعة بزيادة او نقصان  
 او حملت كانت بزيادة وقد فرق المأمور حيث لم يعرف ذلك الا من حيث كانت  
 السلعة وكان متعديا بذلك ولم يخلف شيء من خبيث ماله ولم يصبه شيء  
 عليه فان علم الامر بالزيادة وقبل ما استراه له على ذلك وحيث عليه  
 الزيادة فان شأنا رض بها وان شأنا السلعة ما لم يفت او يفتى بعد علمه  
 بالزيادة فلا يكون له زدها في مسلة قال ومن اضاع مع رجل  
 ذهب بناع بها سلعة فرحماتها قد هلكت او هلكت السلعة فهو  
 صاحبها وان انفق حلف بالله عز وطر ما خازها انما قال ذلك لان المضاعف  
 معه هو من قال القول قوله في تلف ما ابتاعه وكذلك تلف الما قبل ان  
 يتناعه مع منسه لانه هو من ينزله المودع وكذلك كل من كان يده شيء كان  
 وجه الامانة فان القول قوله مع يمينه كما نذكر من سلفه وكلفه كتاب  
 يده شيء على وجه البعدين فعليه غرم ما تلف في يده بفعله وعلمه  
 ويذكر كالتصاحب وكذلك كل من قبض الشيء ففعله بفسده كالتسديع

والمتضرر فهو ضامن اذا ذكر انه قد تلف في يده انما ان يمينه على تلفه  
 فلا يكون عليه ضمان وقد ذكرناه مما تقدمه مسلة قال ومن اضاع  
 مع رجل ذهب له فعما الى رجل فانكر الرجل المضاعف معه اليه  
 فان حاد ردتها الى صاحبها فهو مصدقها اما قال ذلك لان المأمور  
 ما دفعه كان خادرا على ان يسهل على المدفوع اليه ويتوقف الامر فمضى العمل  
 ذلك فقد خضع على له من وفرك فيما صنع ونحو ان يكون ايضا يدفع  
 اليه فلم يقبل قوله الا لئله وقد قال الله عز وجل فان رجعتم اليهم فاستهزؤا  
 فاستهزؤوا عليهم فاستهزؤوا به الما على وجه الامانة ان يسهل على  
 من يدفع اليه لكونه كد حجة له في الدفع متى ما انكر المدفوع اليه فذلك  
 ما ذكرناه من المضاعف معه فاما اذا ما قد ردته الى صاحبه قبل قوله  
 مع يمينه لانه قد اتمته فيما يمينه وليم يمينه في الدفع الى غيره يعني  
 يمينه مسلة قال وكذلك لو بعث معه نفقة لاهله الا ان  
 يكون دفع ذلك اليه اعني المأمور بالدفع اليه لا مستأجره وما استهزؤوا  
 فهو كونه ذلك مصدقا انما قال ذلك لما ذكرناه من قبل ان المدفوع اليه  
 اذا كان يمينه لم يسهل المأمور بالدفع الا لئله لانه قد رد على الاستهزاء  
 عليه ولا ان المدفوع اليه قام يمينه مستحق له وسوا كان ذلك بفسقه بفسده  
 او دينه عليه لا جسي او حله له او ما اسبه ذلك فقد رد الما هو على الشهادة  
 عليه فاما اذا كان ذلك المستأجر قال القول قوله مع يمينه لا يعرفون انما  
 فقبل قوله اذا قالوا لم يقبض شيئا لوان يكون غمهم قد قضى ذلك ودفع  
 اليه ولا ان الشهادة عليهم بغيره وتعين ان كانوا يفتوا عيا نهره وتعينه



عن مكرانه قال اذا كان المار الذي امتو بالرفع حله للمدفع اليه او هبه ولا  
 تنى على المامور وار لم يسهل انه لم يلف عنه ما له وان كان قد فعله  
 ضمانه انه قد ائتمه عليه ان صاحب الدين يرجع على الامتو بالرفع بالدين الذي  
 له والقول الاول كانه ايج والله اعلم **مسئله** قال ومن ائتمه معه  
 بضاعه من ماله الى مصر فعرضت له اقامه بالمدينه ولا بأس ان يبعث بها  
 مع نفعه الى صاحبها بعلها الله اما قال ذلك لان النفع بقوى مقتا  
 المدفوع اليه الاول وقد اذله ان يستأجر بها مخازن يدفعها الى نفعه مشله  
 يستأجر بها ان اقامه الاول عذر يجوز له دفع ذلك الى غيره لدفعها الى اهلها  
 قال ومن ائتمه مع رجل بضاعه على ان احتاج اليها انفقها فلا يجوز له  
 ان يستأجر بها سلعه فربح فالربح له في النقصا فاما في الخلفا فيه الاما  
 ذلك ان اخذ البضاعه انما هو على وجه المعروف من اخذ الى صاحب المال  
 فاذا اخذها على ان احتاج اليها انفقها رجل ذلك فربح من ماله  
 لانه انما اقترضه من احتاج اليها لما ائتمه معه فربح ذلك لهذه العلة فان  
 ربح فالربح للمدفع معه لانه لما استقرض المالك منه فكان ربحه له  
 ما ربحه من ائتمه الى رجل لئلا يثوب فاستتره فقال الرسول الذي  
 فاز به فهو لا يباع بغيره فربح فربح ضمانه على الذي **مسئله**  
 اما قال ذلك لان الرسول لما استتره لئلا يثوب فقد صار ملكا للمدفع  
 فاذا ائتمه ضمانه لئلا يثوب فربح ضمانه على وجه الامانة  
 والرسول موثوق بدينه بد المرسلة **مسئله** قال ومن دفع الى  
 رجل بضاعه لئلا يثوب بها ان لا يستأجر به فيفقد من الربح فمشله عو  
 فعول عذر رد بها اليه فانه حله **مسئله**

مسئله

مسئله

انما قال ذلك لان المدفع معه من ماله والقول قوله في رد الما اليه مع ضمانه وكد  
 القول قوله مع ضمانه اذا قال بلغت منه وهو كما لو دفع سوا من كل واحد  
 منهما ماله **مسئله** قال ومن ائتمه مع رجل بضاعه الى رجل او  
 حله فموت الرسول ولسا الى الذي بعث اليه فيموت ان يكون دفع اليه من  
 ماله ورتبه ان كان ماله ما يملكها من ماله عندنا سوا من كل واحد  
 الرسول قبل ان يموت بعث بها معي كان كذلك **مسئله** انما قال ذلك لان يكون قد دفع  
 ذلك الى المبعوث اليه قبل موته فان يكون على ورتبه من غير ضمانه لانه ما يملك  
 انما في ماله **مسئله** قال ولو هلك الرسول قبل ان يبيع البلد من  
 انما قال ذلك لانه اذا مات الرسول قبل ان يبيع البلد الذي فيه المامور بالرفع  
 اليه علمه الا غلبانه لم يدفع ذلك اليه وانما في ماله فوجب ان يوحى ذلك  
**مسئله** قال ومن ائتمه مع قوم من رقيق فملك اموالهم من استتر  
 رقيقا فملكه لئلا يثوب لكل واحد من رقيقه من ائتمه كل رجل منهم اياها بقدر  
 بصاعته واعلم ان رجلا منهم من جارية موصيه من نفعه ابتاعها وهي من نفعه فملك  
 من ائتمه فهو ضامن وان لم يثوب ولا ضمان عليه ان يستتر من نفعه ائتمه  
 اذا لم يرض من ضامه فافواه بئله كثر عليه ولا يرجع المدفع معه على الاثر  
 وانما الضمان عليه **مسئله** انما قال ذلك لان المدفع معه لملك المار غير متعدي  
 اذا كان المار شيئا واحدا لانه لا فضل للمار على ما ارد مسعته واحده وبغية  
 التاثير فيه تسوا اذا استتره الوصو بفرقة عليهم حان عمله اذا دفع الى كل  
 واحد منهم بقدر ماله فاما المربح فان كان موصيا فهو متعدي بالتسوية  
 فعليه ضمان ذلك لانه لا فضل بالتسوية ان يبيع وان كان موصيا غير موصي وماله



فوجه عند الجار فلا يشترط له ان يفعل ويلقى الجار به من دفعها  
 به ولا يرجع على غيره من استولى له على الموضع معه ان كل واحد منهم  
 يتحيز او متعد بل اخذ ماله اخذه **مسألة** قالوا زاعث قوم  
 معه سباع في قمع جمع رضا بعضهم فاستولى لهم صفقه فلا ضمان عليه **مسألة** قال  
 لما ذكروا ان كل واحد من اربعة غنم حاربه غنم لهما واحد من الغنم فاستولى  
 خلاف بعضه فكان غير متعد لما فعله ولا ضمان عليه اذا دفع الى كل واحد من  
 خصه مما استولى له **مسألة** قال ومن ابيع معه سلعين  
 جارية على صفقه فاستراها بعشرين على ما وصفه فهي كانه لم يضع وقد  
 احسن فان زاد على ثمنها الدنار واكثر من مائة كان كانه كسرا فانه كغير  
 فان احب ان يخذل لسلعه ويكفيه ما زاد فذلك له وان ابلغ عمره الذي ابيع  
 معه ذهبه **مسألة** انما مال ذلك انه اذا استراها على الصفقه باقل من الثمن  
 الذي ساء له فقد احسن ذلك وعليه قبولها لان امناعه من قبولها شبه  
 منه فاما اذا زاد عليه لشيء فخذلته لانه لا بد من زيادة لشيء او نقصان  
 لشيء على الثمن المسمى لشيء فلو من ذلك لكانت اقل من الثمن فاما اذا كانت  
 زارة كسره لم يلزم من امر قبولها لانه يقول انما كان عرض لشيء فها هو  
 فان اذا ردت عليه زارة لشيء لم يلزم من امر قبولها لانه يقول انما كان عرض لشيء فها هو  
**مسألة** قال ومن ابيع معه سباع في سلعه واستولى  
 غنمها فخرج ثمنها فخرج طالع لصاحبها والضمان على من اخطأ  
 انما قال ذلك لما ذكرنا ان مال المخبر من بعض المتعدي عليه في ماله  
 اذا اختلفت امر به من جلب الفضل له ومن تركه على ما كان عليه ومن

ضمانه المالك وله الويل فيما استولى في السلعة الاولى وعليه ضمان من  
 استولى في السلعة الثانية التي خسر عليها لانه ان تعدى فيهما جميعا لرجل  
 لصاحبه واذا ضمان عليه بالهدى **مسألة** قال ومن ابيع معه  
 بسلعه وقيلع ترابك فباعه انما يعرف من فزان باع بما يعرف فزان  
 انما قال ذلك لانه اذا باع بما لا يعرف من المتوفى بعدد بالجمابه فحضر  
 ذلك لرب المال واذا باع بما يعرف ولو لحباب فلا شيء عليه  
 قال ومن ابيع ببعه في يوم فاستراها بغير مال لصاحبه اذهب فانه وان  
 له فستش في ضمانه على الذي ارسله **مسألة** انما قال ذلك لان الثوب قد ملكه  
 المرسى لشيء الرسول اياه فلفه منه على ما ذكرناه  
 قال ومن ابيع ببعه لسلعه ببلغها فباعها وصاحبها بالجمابه بثلثها وربع  
 الذي بيعت به او قيمتها بثلث من باعها اذا كانت عرضا فاما الذهب  
 والورق فله ذهبه او مثله كميته او وزن به **مسألة** انما قال ذلك لان صاحب  
 السلعه متعدي عليه في ماله فله اخذ سلعته ارضا او اخذ منها الذي  
 بيعت به او اخذ قيمتها ان كانت قد رقت من ابعائها ان كانت عرضا او  
 حيوانا فاما اذا كانت مما يحال او يوزن مثل الذهب والورق وغيره  
 من المكيل والموزون فلما اخذ ذلك من اياه كما لو تعدى عليه الشاة  
 في ماله فله فلفه فعله فله في الخلقه او القمه على ما سناه  
**مسألة** قال ومن سافر ترفق لنفسه وبضاعه لقوم فابفق  
 على نفسه فلا اخذ من البضاعة شيئا انما قال ذلك لان اخذ البضاعة  
 لقوم على وجه المعروف والتمس به فليس له اخذها نفقة من البضاعة



يكون له أخذها و قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة رضي الله عنها كل معروف صدقة  
 قالوا وما بعثت معه بضاعة لم يزل يدفعها اليه فاخذها على ان السهم  
 يكون القوي ثلثا والضعيف ثلثا الذي بعث الله فيقول ان الضعيف  
 للميعوث معه بينه وبينه ثلثه عز يكون للميعوث معه بينه وبينه  
 عشر على الرافع اليه ان يشهد على المدفوع الله فيكون المدفوع اليه  
 ثلثه وشركه على الرافع ولا يكون على المدفوع الله الضمان اذا دفع اليه  
 الحامول والمدفع اليه يعتز به ان لم يزل قد رضى بذلك فلم يفرك ولا يضيع  
 عليه شيئا واما اذا لم يزل له بينه على ما يدعيه من ذلك لم يعمل هو له  
 وكان عليه غرم الحامول لا يثبت عند المدفع انه قد فركه فثبت  
 ان يشهد له مسأله وال مدفع اليه ذهب واسمده عليه  
 ليدفعها ثلثا لغيره ان كنت رفعت اليه شيئا فقد ضاع واثبت عليه  
 الامينة انما قال ذلك لان الحامول المدفع هو موثق على ما دفع اليه  
 من مال قال لقول في ثلثه قوله مع ثلثه لو دفع اليه وهو كثر له  
 المودع في ذلك مسأله قال ومن اضع معه ثلثه  
 فاذا كان بحسب علم صاحبها من البضاعة كما حسبت على نفسه فان كان  
 كثيرا فذلك له انما قال ذلك لان البضاعة اذا حثرت حو حثرت  
 عن جدار معروف لثمة الشاغل المصحح معه بها وقامه عليها فكان  
 له البضاعة فيها تغذي له واما اذا كانت فاخذها على وجه المعروف  
 فانه له قال وقد قيل انه ليس على البضاعة بصفة الا ان يثبت

لا

ووجه هذا القول هو ما ذكرناه ان اخذ البضاعة هو على وجه المعروف  
 والخسبة على يده محو عن يده اخذ على هذا الوجه ان يثبت عند  
 اخذ ذلك فيكون له البضاعة لانه قد يثبت وقت اخذها انه لم يخذها  
 على وجه المعروف لغرضه مسأله قال ومن كان له على  
 رجل دينار فيقول له معي ذهب لا اعرف ونها وهذه ثلثة فادهب  
 فاستوف دينار فمضغ فمضغ دينار منه وهو في الباطن امنون  
 انما قال ذلك لان مضغه للدينار هو على وجه القضا فكان مصلته  
 منه وما زاد عليه فهو امين فيه فليست عليه ضمان مسأله  
 قال وان استوفى رجل ثوبا بامره فادفع اليه ثمنه فستفك منه غرم  
 امته ولا تغرم الرسول انما قال ذلك لان ثوبه هو لا امره  
 وملكه له فعليه دفع ثمنه الى البائع وما يلف من الثمن فريده الرسول  
 عنه من الا من كان يدا الرسول يدا امره من امواله وعلبه ان يدفع  
 الثمن الى البائع الثوب لان ذلك قد نزل منه في بيع الثمن الذي كان  
 الرسول مسأله قال ومن ابيع بضاعة فباع لم يوضع  
 عن المستوف فانكرت بها فليست له ان يضع من ذلك شيئا الا ان يعلم ان ذلك  
 ران صاحبها انما قال ذلك لان البضاعة هو ملك للمضغ اعني صاحب  
 البضاعة فلا يجوز للامور ان تضع من ثمنه شيئا يعتق امه لانه انما  
 تنوي حق غنم وليست له مسأله ان البضاعة الرابع  
 وال وبيعات في يده ان يبيع هو او يوه من قبله برحمة فاقا من  
 ابيته ايها الجدة ونحوها الذي هو يديه وهو له يدين ويدبر



فيلحق على ذلك ما يفيده للكاتب فيها حقاً و يذكر من ابرار صارت  
له من الكمال غائباً او حاضراً انما قال ذلك من الناس في الاعلى  
من ذلك من يسمونهم اولاكمهم في يد غيرهم يتصرفون فيها بحرف الملاك  
بما يولونهم من حازه ثم لا تدعون ذلك كما يعارضونهم فيها و اذا كان  
ذلك على ما وعقنا في الاعلى والعرف من الناس ثم ادعى مدعى خلاف نقد  
الاستدلال في تبيين الحق و هو انهم في الموضع الذي تعاقدوا فيه البيع  
فما جازاه من ذلك ضعف دعواه و تنصرفه فكذا ما ذكرناه في امس  
الدار اذا ادعى خلاف ما عرفه الناس لم يقبل دعواه وانهم في ذلك وكذا  
يتم بسنة فلا يصل وهذا اذا كان المدعى حاضراً في البلد الذي فيه الدار  
ثم غاب عنه فاما اذا كان غائباً ثم قدم فان كانت للذي يده الدار  
بينة ان الدار التي يده صارت اليه من جهة المدعى او ابيه او حده فكان  
اولى لان لقوه بسببه لقاء البينة له انما له على السماع مع حقها  
في يده فكان اولى بسببه اذ اخرج بغيره من بيته الخارج بانها بئنه  
لحق عن حق وجهها من ملك المدعى او من يدعي بسببه فاما ان المالك  
للذي يده الدار بئنه على ما ذكره فالمدعى لها اولى اذا اقام البينة  
انما له اولاً بئنه او لجهته من قبل ان البينة او من البينة المفقودة التي  
بئنه معها فهذا ما حكاه ابن القيس عن مالك وكذا يسمونهم ابرار  
وحكي ان عبد الحمزة هذا الكتاب والحاضر مثل ذلك فاما ان المالك  
للذي يده الدار بئنه السماع على ما ذكرناه صارت اليه من قبل المدعى  
او جده الذي ذكر المدعى انها صارت اليه من اجله فان الدار يدعيها

لذي كان غايبا اذا اقام السنه لان لبنه المنقده اولى من المدا منقده  
لغير لبنه ونقد فاننا لمي صلى الله عليه وسلم لبنه على المدعي وانهم على المدعي  
عليه فان ذكر الغائب اللبنه حكم له بها اذا لم يكن للحاضر لبنه مع يده فاما  
اذا كانت له لبنه السماع مع يده او مقدمه وكحول حيازته كانت لبنه مع  
كحول حيازته اولى فاما المدعي الحاضر اذا اقام السنه لم يسمع منه مع كحول  
حيازته المدعا عليه وسواء كانت له لبنه السماع مع كحول حيازته او العصف  
دعوى المدعي الحاضر وقوه بسبب المدعا عليه الحاضر للمدا المدع الكوليكه  
لعارضه فيها الحاضر ولا تذكرها ولا يستبها اليه على ما ذكرناه وقد  
روى ابو وهب قال اخبرني محمد الجبار بن عمرو عن ربه عن ابن الحبيب  
يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه انه قال من حاز شيئا عسر  
للسنن فهو الجبار وان عسر الحار وحديث عبد الله بن عبد الله  
عن زيد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من حاز شيئا عسر  
عبد الجبار عن ربه انه قال اذا كان الرجل حاضرا وماله في يد عسر  
ومضت عشر سنين فهو على ذلك كان المال للذي هو في يده حيازته  
عشر سنين الا ان ياتي بسنه على انه اخراه او اسكن او اعاز عاربه او  
صنع شيئا من هذا ولا يلبس له شيء من ربه ولا حيازته على غائب  
قال ابو وهب وسمعت الشتر سعد يقول ذلك الا انه لم يحد للحاضر  
الحيازته وقتا مسئله قال ومن كان له من فناء بزمون  
فيه من غايبا فاحذفه ثم حاووا فقالوا لنسوى المقاتر ويروى عن  
حاله ما كان من ذلك من كل قدم وما كل حديد ولا عيب لم يروى



انما قال ذلك لان الفناحق لهم ومالك فاذا انصبوا عليه فلمهم ان اخذوه  
 وترووه الى ما كان عليه وسوا جعل ذلك فقته او غيرها لان حق الاسان  
 وملكه لا يورث بالتعد عليه وكوه ذلك في الحقيقه الخديده لعرب محمد  
 الذي ينادي اهل البيت بدن اهل البيت وان جو منهم مع بقائه امرهم  
 عنها وان كانوا اشرابا وان سواك مسله فالو مقدم من  
 ان يشرأوا في قبيله فجددانه قد حازها رجل وبناتها في قبيله الله على اصلها  
 كان الذي فيها قد سمع انه استراها وان لم يسمع على اصل السبع بينه الا ان  
 ذلك سمع بما ضعه فهو للذي عرفت به والما كان الفناحق اولي بها انما قال ذلك  
 لان بينه السماع اذا كانت مع كونه جبانه فهي او كد من بينه الخارج الذك  
 حازه له كلما كانت الله التي يعطى اليها او التي هي الله التي لا يد معها  
 رخصا اذا كانت مع ذلك طيب ان يد التي هي بينه السماع ان الذي يديه  
 الدار صارت اليه من جهة المدعي او ابيه او جده فاذا لم يسمع كذلك  
 كانت بينه الفناحق اولي بها قد استبان ان الدار ملكه او ملك ابيه  
 ارجده حتى يعلم وان ذلك منهم الى الذي هي مده  
 فالو من باع على ابنته وقد تزوجت هو وزوجها دارا فقامت في يد  
 ابنته رابع عشري سنه ببنى ويهدم وشي معه في البلد مقبليه  
 انكرت السبع ووكا لثما فان كانت لهما بينه عليها او كانت  
 بليا انها واخلفت بالله ما علمت بذلك وتر اربعه انما قال ذلك  
 مع الاب والزوج على المراد غير جاز اذا كانت المرأه من سنه الا ان  
 لهما وان كان كذلك فبعضهما عليها عش حان وحلف بالله انها لم

تعلم ببعضها لهما ولا رضيت به ويكون لهما اخذ الدار من يد المستتر  
 وترجع المستتر الى من على من باعه مسله فالو من حاز دارا  
 سنن بمراتي مؤمنه الله انها جده وقد كان ابو حاضرا تراها في يد ذلك  
 هي في يده فنان عه او لم يزار عه حتى مات ثم خط الا ان حاضرا تراها في يد ذلك  
 اخذ له زمانا وكانوا حضورا ولا سيما اذا كان يكتم ويقول هي لي انما  
 قال ذلك لما ذكرناه فيما تقدم من ان النشاز لم يترك غيره بصرف في ملكه مده  
 كويله يهدم وينابيع وشي لا يزار عه في ذلك ولا ينكر ذلك عليه ولا كلمه  
 اذا كانت يد اغماصه وان كان الامن في عرف الناس وغالبهم كذا كذا مدعي  
 النشاز ما خرج به عن عرف الناس لم يقبل دعواه وكذا ان اقامت على  
 ذلك كانت بينه فتهمه فلما لم يكن لهذا المدعي الذي حاز الدار الملك من  
 حصته ان يدعي ذلك لو كان باقيا مع كونه جبانه الذي كانت في يده وتصفه  
 عنها وتركه النكته عليه كان كذلك من مدعي لسيبه وقد ذكرنا هذا في  
 تقدم مسله فالو من ادعى عليه دونه في يده فسيال ان يقرأ او  
 ينكر فيا باو حال لتقر البينه على ولا تترك حتى يجتر على ان يقرأ وينكر  
 انما قال ذلك لان المدعي عليه قد ثبته الاقرار اذا كانت الدار له حقا او  
 رد لها بالانكار لا بدله من ذلك فاذا امتنع من الاقرار او الانكار فهو  
 بذلك تارك لما قد اقر به فوجب جتبه على الاقرار والانكار وقد قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان المدعي والمدعى عليه المنكر فقل هذا ان  
 المدعي عليه لا بد له ان يقرأ وينكر مسله فالو اذا كان الرجل  
 الدار على ن بها زمانا كويله او الذي كانت له الدار معه بالبلد ن ك



يسكن ولهم ولتسبب المسكن في الدار الى بيته كما هو ذلك في اهل  
 البلد فان لم يسكن بكون حيازة وان كان على غير ذلك احدهما السلطان  
 فيه بقدر ما يحضره قد ذكرنا وجه هذه المسئلة مما تقدم وهو ان  
 ان لسان من ترك ملكه تنصرف فيه غيرة وبسته الى بيته ويبنى  
 انكر ذلك عليه ولا منعه منه ولا يحكمه ان كان غاصبا هذا هو الاعلى  
 من الناس وان خرج المدي عن خوف الناس لم يسمع دعواه وان اقام عنه لان  
 تركه بكون هذه المدة ما انهم يبنونه لحوار ان يكون يدافع او ويبني حيث  
 لا يعلم بيته لان تركه تنصرف الذي يده يهدم وينال واستعمال واستعماله  
 ذلك يدل على استقلال ملكه ذلك اليه **مسئلة** قال ومن كان له شئ  
 غائب في دار فقدم حقول قد قام مستحق وهذه حاجتي ونكر القاب  
 على الذي يدعي القسم اليه **مسئلة** انما قال ذلك لان الدار ملكها في الحال  
 وعلى الذي يدعي القسم اليه انها قد حصلت وعلى سريكة المنكر المنكر  
 القسم فيكون بينهما على الحال ثابته **مسئلة** قال ومن حاز ارضا  
 على ابيه سمع من رعاها فهاك خارجاها ونكر اخوته دعواه فان لم يكن  
 فلا حق له وقد يدبر الرجل امر ابيه ولو كان ابنه لا يعالج ابيه ولا يقوم له  
 معارفا الحان على ابيه لم يكن له شئ الا بيته والاحسن في ذلك اقوى لكون الجارة  
 وموت السهرات **مسئلة** انما قال ذلك لان العرف قد جرى من الناس ان اولادهم  
 تقوى من اموالهم في دورهم وعلاقتهم وينوبون عنهم في الصرف والقبول  
 بها فاذا ادعى ان ملك ذلك حيازة وتنصرف له ليعمل ذلك منه الا بيته ولم  
 يترك ذلك فله الا على الذي لا يقوم بذلك من الا على الا على اياه

بتوكيل او غيره **مسئلة** قال واذا اختصر رجلان من اهل  
 القرية اثنان والاول قد ورث من هذا البيعة فعدوا على الثاني ويسمى هذا البيعة من  
 اهل ناديتة ولا ياتي لهم تعديل ويقولون لهم يعرفون بالعدل في مكانهم فليكتب  
 القاضي امرهم ان كان على اهلهم والى وان كانوا على غير ذلك فليدعهم ولا تقض  
 بينهم لشيء ذلك احب اليها **مسئلة** انما قال ذلك لجواز ان يكون البيعة القرية عدلا  
 في موضعها يجب على الحاكم ان يكتب الى من يستعفي ذلك منه لم يحكم باحد لهما  
 بيته فان استوت في العدالة وكان الشئ يداخهما حكمه وان كان لشيء  
 يداخهما حكمه لهما جميعا بعد انهما لا استويا لهما في الحق ويجوز ان كان  
 في ايديهما واقاما البيعة واستوت في العدالة حكم به لهما بعد انهما  
 وان كان يداخهما حكمه لهما احد البيعة اذا نشأت في العدالة بيته  
 الذي لا يبدل وان لم يكن الحاكم واليا على اهل ناحيته التي فيها السهو لم يكن  
 لان حكمه غتر حان علىهم وترك غتره حكمهم **مسئلة** قال  
 ومن يثبت عليه بيعة بمنزل فليس ان يخرج من كرجه قويه فنضربه بالجل  
 السهرت في ثلاثة ويذكر غرق سهود فان كان مامونا صدقوا غير  
 فليزده في الاجل وان كان قد ان انه تريد الاضراب والرجل المخذول فلا حكم في ذلك  
 الا ان يكون قد عارب من شئ انه ما لم يخبر كذبه في بيعة فليست ببالاجل القرية  
 ثم تقضى عليه **مسئلة** انما قال ذلك لان البيعة لا نشأ من كرجه عايبه عنه في وقت  
 تصومه غتره اياه فاذا ذكر جبه او بيعة بكل جبه خصمه او بيته وكان  
 مامونا عند الحاكم والناس وانكوه ذلك على حسب ما ذكر من غيبه بيته  
 وحضورها بعد الاجل الذي يوقعه الحاكم وان كان غير مامون لم ينكره الا كسر



لانه انما اراد بذلك ان اله المحرم واجبه الى قدر الجحمت عليه وست لحمة عليه  
 وانما فعل المحرم من ذلك حسب ما اراد والمحرم فيه بقدر ذلك  
 ————— في الدعوى والامان ————— قال ومن ادعى فيل رجل راى  
 من قس سبعة باعها اياه واما الرجل وديعه وقد ضاعف بمخلف بالله ما كانت اله  
 وديعه وقد ضاعف ولا شئ عليه انما اراد ذلك لان المدعى انها من قس سبعة تريد  
 ان يكون ذمه المدعى عنه شيا وينكر ذلك المدعى عليه ويقول انها امانة في يده  
 ويقول قس في يده بيمينه وعلى المدعى اليه على ما تدعيه والمطفا المدعى عليه اله  
 وديعه وقد ضاعف لانه في الاصل ثلث الذمه ولا سبب لها حتى يسأل الخوارج ان  
 ذمته قد وجب فيما حقه اله مسله قال ومن ادعى فيل رجل وديعه  
 فقال بل مفقار ضه وقد هلك بعض المال فانه لمخلف الذي يدعى انما قراض لا يكون  
 اله ذلك انما اراد ان القول قول الذي يدعى القراض لم قول رب المال لان القراض  
 امانة كما لو ديعه ولينش هو دينه سعلق بالذمه فكان القول قول المقر الذي  
 في يده المال ان حكم الوديعه والقراض فيهما امانة واحده فلهذا مالان  
 القول قول الذي في يده المال اذا قال هو قراض لا ذلك بمنزله ما يقول انه  
 وديعه مسله قال ومن ادعى فيل رجل يقول قراض عنده في سلع  
 استراها ويقول رب المال بل سلف فالقول قول رب المال والسنه على الذم  
 نعم ان قراضه وجه هذا القول هو ان الذم يده المال فذا قران المال  
 لربه وادعى فيه حقا واذنا من صاحبه في الصرف فيه وقد انكر ذلك صاحبه  
 فعليه السنه على ذلك لانه مدعى ذلك على رب المال والمطفا رب المال على ما ذكره  
 من التوامه ووجه القول الاول كانه اعم من قولان الذي يده المال انما افق  
 على وصف ما هو امانة يده امانة

دون ان يكون ذمته فالقول قوله مع حسنه وعلى رب المال الذي يدعى ذلك  
 في ذمته وهو القرض السنه على ذلك من قولان ذمه المدعى عليه القرض تربية في الاصل  
 حتى يعلم انه قد علق بها قول من قرض او غيره مسله قال ومن قال كان  
 لرجل على الف دينار فقصته وانكر فهو ضامن اله انما اراد ذلك لانه قد اقران  
 ذمته ما لا يقتره فقد وجب ذلك عليه باقرانه ثم ادعى خروجه منه وبراءة ذمته  
 مما وجب فيها فعليه اليه على ذلك وان لم يكن له سنه حلف المقر له انه ما افحص  
 شيئا ثم غير له ذلك مسله قال وان قال كانت كد عنده وديعه  
 فرددتها اليه فقد برئت وكذا كل ما كان امانة وكل ما كان في ذمته والفرق  
 عليه ولا يقبل قوله انما اراد ذلك لان الوديعه هي امانة في يده لا سعلق بذمته  
 فاذا انوال غدر ددتها على صاحبهما فالقول قوله مع بيمينه كما لو قال قد سلفت  
 كان القول قوله مع بيمينه وكذا كل ما كان امانة في يده لا في ذمته فالقول قوله  
 مع بيمينه في رد ذلك الى صاحبه اذا لم يكن اخذه منه باليمين وكذلك القول قوله  
 مع بيمينه اذا قال انها قد سلفت فاما كل ما كان سعلقا بذمته كالدن والقرض  
 وارث الجنايه واشباه ذلك فقول الصداق والجاره فعليه السنه على دفع ذلك  
 الى ربه لان ذلك كله متعلق بذمته كما يخرج عنه السنه على دفعه الى صاحبه  
 ومتى ادعى ذلك من غير سنه حلف صاحبه انه لم يدفع اليه ذلك وكان عليه دفع  
 ذلك الى صاحبه مسله قال وما وجد في احدى النصوص  
 والستراق من ائتمنه اذا اتى فيه عيبا قوم ولا يمينه لهم فستثنى بذلك ولا  
 يعمل حتى يكشف فان حاد واحد ولا دفعه اليه وضمنه اياه نفس جميل وما لم  
 لو حدا هله من ذلك تصدق به اله انما اراد ذلك لانه قد يجوز ذلك في العيب



واذا جاء بعلامه او سببه دفع ذكره اليه كما يفعل ذلك في الفقه لان الذك  
وبده الشك يدعي لنفسه وهذا في الفقه وبضمه اياه ولا يخدمه جهلا  
ليكون ان يكون ذلك لغيره ان يقره ما مونا فاما اذا كان الذي وبده الشك  
يدعي لنفسه لم يدفع الى مدعي ذلك عليه الا بينه مما دل به بقول المدعي والا  
حلف المدعي انه ليس للمدعي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة على  
مدعي واليمين على المدعى واذ لم يعرف صاحب الفقه والشك المستوف  
ونرى مدعيها احد صدق بها من يدعيه فيكون لصاحب ذلك الخيار اذا جاء  
على ما ذكرناه في الفقه من ان يكون النوب له ومن ان يقر من الذي صدق بها  
قال ومن ادعى في حقه شيئا فادعى معاد ان فلانا شهد عليك فهو هو عندك  
صدق فشهد عليه فنتكروا يقول ما كنت اكنه فشهد فلا يجوز ذلك عليه  
انما قال ذلك انه يقول كنت اعلم انه ليس مدعيه بغيره فاما ان اسهر بعد  
فليس يلزمه ذلك والقول قوله وهذا خلاف ما يحكم رجلا على نفسه في  
حكومه محكم عليه ان ذلك يلزمه من قبل ان الحكم يكونه الاحتياط فقد بين  
الحكم من الحاكم حكم بالشك وحكم الحاكم بغيره وليس كذلك الشك  
لان مقتضاها ليس هو احكامه انما هي عن علوم المشاهدين والحواس  
المعاني  
مسلة قال ومن ادعى رجلا ان يبيع ثوبا فباعه  
خمسه وقال امرني بذلك وقال لم امرني الا بعشرة فان كان الثوب لم يفت  
فالثوب احابه وحلف ورافات حلف الموهوم انما قال ذلك لان الثوب  
اذا كان قايما لم يلحق الباع والمشتري في زده فمن كان الموهوم الماتع  
سببه وان كان يدعات كان الموهوم الماتع مع منه لا يرد له الثوب

مسلة

بعد فوته والرجوع الى قيمته حتى را على المشتري في غيبته ان يقول قول  
الماور اذا باع بمن مثله لا يملكه متى قد ائمنه على ذلك كان الثوب قايما او قد  
فاته  
مسلة قال ومن ادعى رجلا ان يبيع ثوبا فباعه  
ان سلت بها الى حذوقه وقال ان رجلا يبيع ثوبا فباعه  
صدقه غان حلف مع الرسول كانت له انما قال ذلك لان الموهوم ان يبيع  
ان الباع قد جعله له واخرجه عن ملكه فعليه ان يبينه على ذلك فان شهد له الرسول  
بذلك حلف مع شهادته ويحكم له بها وهذا اذا كان حلف دفع الرسول الى المال  
فان كان بعد دفع الرسول اليه المال لم يقبل شهادته الرسول لانه حلف  
المال وانه انما شهد على اجازة فعله الذي قد خالفه فيه ربه وكذب فيه  
فاما اذا كان قبل دفع المال لم يقبل شهادته الرسول لانه حلف  
لانه لم يخالف ربه المال بدفع المال اليه على وجه الصدقة كما يكون ذلك بعد  
الدفع وقد فسرت هذه المسئلة في غير هذا الكتاب  
مسلة قال ومن باع من رجل سلعة وزهبا باع بالتمسك فقال الباع بعتك على ان  
تأتي بالتمسك الى الليل فلا بيع بينكما وانكر المشتري ما يقول قول المشتري  
ولو كانت له منه ما جاز يعني البيع لانه ليس مع المسلم  
بينه له انما قال ذلك لان المشتري يدعي صحة البيع الذي قد وقع  
الا حله ومن الباع وانفق عليه والباع مدعي فشاده فماد حشره  
فالقول قول مدعي الصحة على الا حله وعلى الاخر وهو الباع السنة على ما  
ذكره والاطف المشتري على الصحة الا ان يقول الباع ان بينه على ما حال  
فمكون البيع مفسوخا وفيه هذا الشرط للاحلاف من قول المدعي

السوق



قال ومن دفع إلى رجل ذهباً من قضاة ودفع إليه حقه ثم ادعى أنه  
 لم يوف به أباه كله وانقصه رهنه فحلف الموهن ولست بكماله ادعى عليه  
 إنما كان ذلك كان الموهن موثقاً على مقدار الرهن الذي هو في يده فثبت له  
 أنه كسب وكسب وادعى الرهن أكثر منه كان القول قول الموهن لأن الرهن  
 فثبت عليه ولا نه منكره كبر ما ندعيه الرهن أو لعنه أن ادعى رهنه  
 على فعله البينة على ما ندعيه ولا حلف الموهن وتري أن البينة على  
 المدعي واليمين على المذنب كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ومن كانت شهادته مشارة وكان له عنده ما لم يرض به إليه  
 وتساوى خلف له وقال إنما خلفني بالشرا الذي يرضى به عليه اليمين ولا  
 يفعده ذلك إنما قال ذلك لأن الذي يرضى به الما المدعي يدفع المال إلى ربه  
 فعليه البينة أن كان رهنه أو اليمين أن كان رهنه ادانته إذا ادعى دفع ذلك  
 أن ربه ولست بسقك اليمين عنه فأنكر من الشرا الذي يرضى به ذلك  
 حق عليه <sup>مسألة</sup> فقال ومن كان على الكا رجل فندى عليه خلفاً  
 فقال له كلوب احلف بما به فلا يعض عليه حتى يهلك الكا باحلف أن كان  
 نجاهه واستحق حقه إنما قال ذلك لأنه يجوز أن يحكم بغير المدعى  
 عليه دون خلف المدعى لأن الحكم يجب أن يكون ساعداً أو شاهداً وأما  
 أو شاهداً بخبر أو يقول المدعى عليه وليس المدعى ليعود بعد اجتماع أموار  
 الحكم بما ليس يقول المدعى عليه وليس المدعى فيكون ذلك كالتشاكس أو  
 الشك في المدعى أو لا يستخرج الأصول فوار الحكم بسبب واحد دون أن  
 تقارنه بسبب غيره أعني إذا كان الحكم بموجب قول حقا يأخذه فاما

أن يستقك عنه حكماً فإن ذلك يكون بسبب واحد وهو بمن المدعى عليه  
 من قبل أن رهنه في الأصل ربه فهو أو كد سبباً من المدعى عليه اليمين  
 والقول قوله في ذلك وعلى المدعى البينة لأنه يدعى بيمينه من المدعى  
 عليه فهو أصغر جهة من المدعى عليه وكان ما جعل عليه من المحل أقوى وذلك  
 هو قول غيره وسبباً ربه وجعل على المدعى قوله مع رهنه <sup>مسألة</sup>  
 قال ومن تكادى دار أسنه ونقده كراهها فقول له بعد أسهراً فخرج من الدار  
 فقد أوفيت ونقول لا تخرب أسكن أسنه أسهراً فحلف الساكن فأنظر  
 صاحب المسكن إنما قال ذلك لأن صاحب المسكن قد أقر للسكنى أن  
 سكنى أسهراً وادعى بقبضها والساكن ينكر ذلك فعلى صاحب المسكن البينة  
 على ما يدعى من قبض ما قد وجب للسكنى من المدعى ولا حلف الساكن أنها لم  
 تقبض وكانت له فإن أبان خلف حلف صاحب المسكن وكان القول قوله مع رهنه  
 لأنه قد اجتمع له نكول الساكن مع رهنه <sup>مسألة</sup> فقال ومن كان  
 على رجل دينار فقطاه وأشهد عليه ثم نقضاه فقال ما قضيت به فقال له  
 احلف وأعجيك فحلف وأراد أن يرضى عليه بالبينة التي أشهد عليه أن ذلك له بعد  
 رخصه بيمينه فذلك له عليه فليأت بالبينة <sup>مسألة</sup> إنما قال ذلك لأن البينة هي  
 من بمن المدعى عليه فوجب أن يحسم بها إذا شهدت بخلاف ما حلف عليه المدعى  
 عليه لأن الحكم بالبينة إذا وجدت أو لم يكن بالحكم بالتكول مع بمن المدعى عليه  
 ولأن المدعى يقول لم أعلم أنه خلف وأنه لم يرضى على البينة وكسبه  
 تنفذ عن ذلك فهذا وجه هذا القول ويتوابع المدعى بسببه أو لم يعلم  
 أنه لم يحكم بما بعد من المدعى عليه <sup>مسألة</sup> وقد قال مالك أن المدعى إذا عجز



ثم استخلف المدعى عليه وكانت بيته حاضرة لم يسمع بيته بعد ذلك ووجه  
 هذا القول ان المدعى اذا استخلف المدعى عليه بعد علمه بيته وهو قد رجع  
 فامتنها وهو حاضرة معه في البلد فقد ترك حقه عن البيته ورضى به  
 فامتنها عليه ولزمه ذلك ولو رجع الى بيته بعد تركه لما واز كان  
 رجوعه كماله لو ترك من حقه شيئا ورضى باقل منه على وجه العلم لم يكن له  
 رجوع الى حقه بعد تركه اياه وكذلك اذا ترك بيته ورضى به منه لم يكن له  
 رجوع اليها بعد رضاءه تركها فاما اذا لم يعلم بيته ولم يقدّر على اقامتها  
 لغيبها او عذر منعها من الحضور كان له ان يعمها بعد ذلك لان تركه  
 اقامته اياها لم يكن على وجه الاحتيال والرضا منه بذلك وانما كان على  
 وجه العذر فكان له ان يرجع الى حقه من البيته كما لو ترك من حقه شيئا على  
 عتريضا منه وكبر بعض كان له ان يرجع الى حقه فاحذره والله اعلم  
 قال ومن ادعى على رجل دعوى فادركه وحلف ثم وجد بيته على اخراجه بالحق  
 فانه يقضي له به انما قال ذلك لما سناه في المسئلة التي قبل هذه  
 قالوا وان كان لشريك منفا وخصا وعثر ذلك فيقول احدهما لشريكه قد  
 جعلت في المال الذي لعمل فيه ما لم ينعقد من بعد المماسه او قبل ذلك  
 فنكر شريكه فكلف شريكه بالله ما جعل فيه شيئا ولا له فيه شيء وليس له  
 ان ينفذ على علمه انما قال ذلك لان الشريك الذي يذكر ان جعل من عنده  
 ما لم يذره على ما علم به شريكه مدعي ذلك جعلها بيته على ذلك والاحط  
 لشريكه بالله ما الامر على ما يدعيه ولا يكون عليه شيء لان البيته على المدعي  
 والامر على المنكر فاما حلفه على العلم فلا يجوز له ان يملك ان يعلم كونه انرا

مسئلة

مسئلة

قال ومن اشترى سلع او تكرار ردا به ونقد وبقرا به انما اشترى ثمواته  
 ثم حازت الفراه الحنوز او الدابة لم يملك منها الا ما فقور قد دفعته  
 ولا بيته لها وان كان يقدر الممنوع من المراه بالله لغدر دفعته منه وماله  
 عند رقبته ولا كبير وان كان لم يقدر حلفا الزوج بالله ما اقتضت منها  
 من ثمنه سببا لم يأخذه له الا ما فارق ذلك لانه اذا فارق نقد الممنوع ففوت  
 سبب المراه مع اقرار الزوج انه اشترى لها او اخذت لها فصدقت عليه  
 في اياها قد اعطته المراه او المراه وان لم يقدر بعد قولها اياها لم يقو  
 بدفع الزوج ذلك الى من هو له فكان القول قوله مع البيته عن المراه  
 جعلت على اقوى المندا عين سببا وجعلت البيته على اضعفها سببا  
 ان دعوى نواله اعلم مسئلة قال ومن عتبه في رجل دابة  
 حق وشركا منه ان جاء ذكر الحق فهو بتراته فجابه فادعى انه سرقه فانه  
 لحلف ويبرأ وذلك هما يجوز من الناس ان جاء ذكر الحق انما فارق ذلك  
 من المناصرة والجارية في مرفهم انهم يدفعون ذكر الحق والثقة به الى  
 من عليه الحق عند دفعه ذلك الى صاحبه وادابا به الذي عليه الحق عليه  
 مع بيته للشريك الذي شريكه صاحب الحق والزوج نفسه وهو الذي  
 الحق به فكان القول قوله مع بيته انه قد ترك من الحق الزاوي  
 الحق نفسه ذلك مع ما ذكرناه من عرف الناس من قول رب انما ادعى  
 ان الذي عليه الحق سرق منه دعوى او ضاع منه ان هذا السارق الغائب  
 من الناس وعنه قد انزل نفسه برأه الذي عليه الحق من الحق من يدعي  
 الحق مع جواز السرقه والضياع فيه فهو انزل نفسه ذلك فله من ذلك







قال وادعنا سب الشريكان وكنه احدهما احاط به البراء من الخوف  
 انه قد جازى دعوى حقنا نفع في اصل البراء انتمه فادعى الشريك انه قد  
 نظر هو وكنه في البراء فحلف بالله لقد دخل في حجابنا مبرأ منه انما  
 ذلك ان البراء قد وقعت حملته لامرأ وبنت له فدخل في حجابها كل حق  
 يدعى على الشريك ان البراء قد عمت ذلك كله الا ان يدعى حقا تارخ متاخر  
 في احوال البراء فيكون ذلك له فادعى ان ذلك لم يدخل في البراء فاما ما  
 في هذا البراء فقد دخل في حجابها هو وادعى ان ذلك لم يدخل في البراء فادعى  
 سببه **مسألة** قال ومن كان له على رجل حق رهن وثق بغير رهن  
 فادعى بعض حقه فقال الراعي قد سلك الحق الذي في الرهن وقال الموهوب  
 فحسني من الذي ليس برهن فاستمر ذلك الذي قضى من الحق جميعا انما  
 قال ذلك لهما قد استويا في الدعوى فاحتمل ما دار كل واحد منهما  
 لحدهما على الآخر بسبب تقوى قوله فكان ذلك كما لم يدع في اثباتهما ان  
 ذلك لهما وكذا كان قايما بينه وكان اثباتهما او يكر في ايدى لهما  
 فهو لهما بعد انهما استويا لهما في الحق فكذا يجب ان يكون  
 من الحازن الحق الذي بالرهون والحق الذي بغير رهن لانه ليس لهما  
 من لسان قول احدهما **مسألة** قال ومن قضى رجل الحق  
 عليه فمات وحلب ورثته انفق ولم يكن له دين على اندفع حلف الورثة ما  
 علمناه ادخا واحدا الصغر حقه بغير رهن ولا يضمن عليه اذا كثر لانه من  
 يعلم انه لم يكن بذلك علما انما قال ذلك رضى الله عنه على الذي هو عليه  
 فلورثته اخذ ذلك من هو عليه لغيره قد ورثوه عنه فادعى انه دفع ذلك

الاحاط به الحق كانت عليه البينة لانه يدعى خروجه منه والاعطاف ورثته  
 والله بما يعلمون انه خرج منه لم يكن لهم ولا حلف الصغير اذا بلغ لانه  
 ممن يعلم انه لم يكن علم فضا ذلك وقد يجوز ان يقال انه حلف لانه يعلم ذلك  
 بالخير وبغنا عيسى **مسألة** قال واذا وضعت مملوكه فاعلم  
 دكوت ان رجلا امرها برهنه وانكر ذلك السيد وقال المانع متاع  
 فان غامر الذي دكرت الجارية ان المانع له البينة والا كان للسيد مع كونه  
 انما قال ذلك لانه ما في يد العبد اما ان يكون هو منها السيد فلا يبرأ  
 العبد والامه ان ذلك لعن السيد او يكون ذلك للعبد والامه فليس السيد  
 فيه حق الا ان كان له انما اعاد ذلك من ايدى لهما وانه ليس لهما التصرف فيه  
 بحق ولصيه وحقه الا ان اذن السيد فلا يبرأ قولهما ان ذلك لا يضمن لان  
 ذلك اقرار منهما على السيد لانه ان تقوى ليدعى ذلك لانه والا حلف السيد  
 ان ذلك ليس له لان البينة على المدعى واليمين على المنكر **مسألة**  
 قال ومن سلف رجلا سلفا برهن ووضع على يد رجل وحمل له ما ينقص  
 من رهنه واسلف سلفا اخر برهن ووضع على يد الاول فحمل احدهم فقط  
 بعض حقه وزعم انه قد اعلمه عند الفخا ان الذي عناه من الحق الذي بالرهون  
 المتمثل به فانكر ذلك اثر رجل وقال بل من الآخر فقتل الذي امضى  
 بالحقصه انما خال ذلك لانه يحتمل ان يكون القول كما قاله الذي عليه  
 ولحتملان يكون كما قاله الذي لم الحق ولست لهما اثبات في قول احدهما  
 فوجب ان يكون ما قضاه من الحق الذي به هو الحق الذي استبره من عما ذكرناه  
 مما تقدم **مسألة** قال ومن ائاع حايكا فاسكن بحقه فهو



واليه ان احب ان يترده وراخذ ماله وان احب اخذ نصف المهر وحده نصف  
 الحايك له انما قال ان المبتاع بالميان وما ذكره انه منقذ اعلمه مفرو و قد جعل  
 لتقدير اعلمه مخترا لتبا اخذ حقه وان شئت ترك من ذلك المهر على حقه له ان  
 يعثر او يقتصر او اخذ ثلث الحنايه اذ ابداله ذلك وكذلك المبتاع له ان يترده  
 استراة اذا استحق من مده ثلث كبره نه خرج عن خلاف غرضه لان غرضه كان فيه  
 له او في اكثره وذلك كما لو وجد فيه عيبا كان له رده او استناحه لان المدة  
 في ذلك للمتع فكذا في الاستحق من مده ثلث كبره كان له رده ما بقي واخذ المهر او  
 المتساوي اخذ من الاستحق من مده وان كان الذي استحق من مده لسبب التبرر المهر  
 له رده ما لم يستحق من غرضه في المبيع فاقب وله ان يرجع بمقدار ما استحق من مده من  
 المهر وكذلك المهر اذا وجد عيبا مثله سواء وقد ذكرناه في السور  
 والرو من اسبب حره من حرج واستهلكها بر اختلفا في العده فالمر على  
 المنتهين انما قال ذلك لان المنتهين مدعا عليه لما ذكر صاحب المار من الزاوه  
 رعو منكر لافعل صاحب المار السنه على ما تدعيه وعلى المنتهين انهم انه منكر  
 والبينه على المدعي والتمس على المنكره مسله قال ومن كان من المدة  
 على ليا فلا يجلب الى المدينه لحلف على التبرر ويحلف هو مكانه انما قال  
 في المدة من حمله الى المدينه من بعد حصر اعليه ولو حاز ذلك الحاز من المار  
 البعيده وانما حمل الى المدينه من قريب متبعا من اعمالها واعراضها لان الس  
 في ذلك عليه وسلم قال من حلف على منتهى هذا المهر كان له المنة او مفقده من  
 المار فيل ترسول الله وان كان لتسترا قال وان كان لسوا كما مر ان كان مملوك  
 من قريب من المدينه الى الحبر ومن كان بالمدينه يبر تدع ونهيب ان يحلف عثر

حادق اذا علم ما تواعده به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ومن سزوج امرأه فدخله تراه من الصداق العاجل ومن الاجل الذي قد  
 حل قبل دخوله وما حل عليه بعد دخوله عليها فالتراه عليه والا غرم له المهر  
 قال ان الدخول تراه من الصداق لعن المدينه ان عرف الناس قد حرج عنه فهو  
 بقدمه الصداق قبل الدخول بالمرأه هذا هو الغالب عندهم والمعرف منهم هو  
 حملهم على عرفهم وعادتهم الحاربه منهم ان اختلفوا احكاما وحمل المتبايعين  
 في النقد ان اختلفوا على عرف بلادهم وكذلك في الجمله والزيادة والتبشير وغير  
 ذلك من الامور اذا وقع الخلاف بين المتبايعين انه يرجع الى عرف بلد المهر الذي هما  
 فيه فيكون القول قول مدعى العرف فيه دون من حرج عن العرف لان قوله  
 نادى والنادية لا يحكم به كانه ليس هو الا حل للمعروف والسنه عند اهل  
 المدينه بقدمه الصداق قبل الدخول وكذلك فعل على بن ابي كالب رضي الله عنه  
 ذلك قدم حديق فاحممه عليها الاسلام قبل دخوله بها وكذلك امره النبي صلى الله  
 عليه وسلم حن قال انه ابن د ر عبد الحكميه الحديث فاما اذا كان سلم مكر  
 عرفهم بقدمه الصداق قبل الدخول فادعى ذلك الزوج لم يقبل منه وكانت  
 عليه البينه على ما تدعيه ولا تحلف المرأه انه لم يعطها الصداق بل يكون له  
 ذلك لان قولها اقوى وقوله اذ عفا عنه لم يرجع عن العرف الجاري في بلده وكذلك  
 اذا كان بلدا تقدم فيه بعض الصداق ويؤخر بعضه او يقدم بعض الناس ويؤخر  
 بعضهم يرجع في ذلك الى ما عليه من حال البلد وعرف الناس فيه فحمل المدينه  
 عليه فعلى هذا هو ملك ان الدخول تراه من الصداق اذا كان قد حل قبل الدخول  
 فاما اذا حل بعد الدخول فعليه البينه على المدعي انه معلوم ان ذلك كان عليه



بعد الرخول فلا يخرج منه الا بيته على الدفع او اقرار المراه بذلك فكذا اذا  
كان له عليه عتار لا اصدق فيقال قد دفعته قبل الرخول لم يقبل منه ذلك  
مراه بيته هو الذي من قوله بها وانه تركه الكتاب معها بعد ذلك  
الحد على ما ذكرناه له على مكان قوله فعلى هذا القول ملك في الصداق  
وان الزوج يترا بالرخول وما راى من غير الحق لم يذهب على ملكه ولا على  
زوجته بل ارجع بمقتضى الصداق مدفع فله السهم لان هذا لا يذهب على  
المرء العلم ومن منتهى فيه فليدفع فخلا عن ملكه واصحابه وان كان له امر  
عنان له وردوا له مورثا وصوننا كما نفعل ذلك من العلماء في الاشياء اذا  
وفي التذات فيما انهم يتبعون الى اقوى البتة عن شيا فدون القول قوله  
سنة من ساد كراه من غيره بكثر ذكرها وما قال ملك في الصداق  
قوله انما السبعة وقول غيرهم من الناس  
مختلف لرجل للرجل ان يكون بينهما محال كما يختلفان في كل ورد انهم حله  
الكاتب انما قال ذلك ان السهم ينفصل امرها على اكثر الناس ونظامه انها  
الامر صهر وكذا التقدير الى الحكم فلو سكر الناس من ذلك لا يركب  
النساز على من يمد منه ومنه شي تحته الى الحاكم واسم لقه وانذله  
انتهى في ذلك خبر على الناس فوجب ان يستعمل الحاكم هل بينهما  
ولينوا المدعى عليه ما ادعاه المدعى فان لم يكن بينهما محال كما  
سار عام لم يسمع الدعوى في المدعى في الغالب عن حق دعواه وقد روى  
عن حمير بن عبد الله بن حمير عن ابيه عن حمير بن علي بن محمد بن السلام عن ابيه  
عن الساعد فان لم يكن بينه فالتمس على المدعى عليه ان كان مدعى

في بلد ان يخلقه فوجب عليه جميعها وان كانها والله اعلم  
قالوا لشركا في الجوابك والزرع اذا كان ما اخرج جميعا من حوائجها  
او ارضهما ما يكون حصه كل واحد منهما خمسة اوسق فصاعد  
فعلهم ان كاه ومن بلغت حصته من ذلك فلا نكاه عليه والركاه  
على من بلغت حصته ما يجب فيه النكاه انما قوله في من بلغت حصته ما  
يجب فيه النكاه ان عليه النكاه فلا اجتماع الموصوفين الموجب للنكاه  
من النصاب وغير ذلك وان كان كذلك فلا فصل بين ان يكون بينهما  
ونفقتهما في وجوب النكاه عليه ولا خلاف في ذلك فانما من لم يبلغ حصته  
ما فيه النكاه فلا نكاه عليه لعدم وجود الوصف الموجب للنكاه  
لان النصاب يجب من اعانة في الاجتماع والافراد كوجوب ما اعان  
الاسلام والخبر فيهما فيجب على من له دون النصاب اذا كان محال كالميراث  
نصاب اذا كان عبدا او كافرا لانه لو انفق رغبته لم يجب عليه النكاه وقد روى  
من معه دون النصاب لا يجب عليه النكاه لا اجتماع مع غيره لانه لو انفق  
لم يجب عليه النكاه اذا النصاب في الافراد كبد من امراته فكذا في  
الاجتماع وقد ذكرت هذه المسئلة في نكاه الخلع كسب خمسة فاعلمنا  
عن اعمادها والله اعلم  
قوله قال ويؤخذ النكاه من  
ارض الخراج وغيرها انما قال ذلك لان النكاه هو حق الله عز وجل  
اوجبه للفقراء والمساكين قال الله عز وجل فانما الصدقات للفقراء  
والمساكين والخراج فهو كذا رضى فلا يسقط احداهما الا خرا الى  
رب الرجل اذا اكرهت رضاءه فان قال معلوم من ذلك ما خرج منها











من الباقي عشر وثمانون فاقول قول صاحب الحق ان حقه قد سئ  
 والذي عليه ان يدين نفسه بدينه وخروجه منه فلا يهل ذلك منه لغير  
 منه والما حله في ذلك ان يدين نفسه ما نقضه مسله فاروق  
 استقر عليه ان يدين نفسه مع من سواه يدفعه الله محمدا لرسول فان الرسول  
 دفعه من ان يدين نفسه محمدا لرسول فكل الباع ما وصل اليه في حقه  
 لمخاضه في حقه من الرسول وكان من الرسول الذي يجوز اقراره على المعنى  
 نفسه من غير ان يدين نفسه انما قال ذلك انه كان يجب على المستر ان لا يعطي  
 رسول الله ثمنه بدينه فانما لم يسهل عليه فقد ابلغ على نفسه ان يدين حقه  
 الباع في حقه وعلى الرسول ان يدين للدافع انه لم يدفع اليه وبما انه موافق  
 فالقول هو مع فيه ان كان حقه املا لا خلف وبه يجوز اقراره لم يدين عليه  
 في اقراره حقه لئلا يدين وهو المعنى ضع دناؤه يدفعه الى من يدفع  
 املا مسله قال ومن اقر ان يدفع الى رسول الله فليس هو عليه  
 انما قال ذلك لمخاضه ماله وثبوته وللا ماله يدفع وقد قال الله سبحانه  
 فان ادفعتم للهرا موالكم فاسهوا عليه فامروهم في هذه المار ان يدفع  
 لهم بدينه دفعه اليه بدينه لئلا يدفع فان لم يسهل قوله على  
 ما دفعه من الدفع مسله قال ومن اقر ان يدفع الى رسول الله  
 دفعه من دفعه الباع فقد دفعه ما في حقه ماله فانما دفعه ان يكون  
 المحالون هموا بالدين في حقه فوجهه في دفعه ماله فوجهه عليه  
 فانما دفعه الذي دفعه عليه ان خلفه انما ان خلفه غومه ولا  
 سره الا انرا انه لا يدين وحل اليه ان لم يهل ولا خلفه على ما عمل له به لار

انما لم يهل ولا حمله انما قال ذلك ان سب الباع قولي هو حقه ان يدين  
 عند البتاع فكان ليدان لسكفه فان نكل غوم البتاع بالخود مع قوة السب  
 والباع لا خلف لجوان ان يكون قد وصل اليه ما لا يدين هذا الاحياء لا الحكم وان  
 حله البتاع سئفه عنه الغرير وانما لم يهل الباع لانه لا يدين لولا ما افقده  
 من الحكم الى المستر ان لا يهل لئلا يكون ان خلفه على ما لا يعلمه  
 فاروق من ترك دينه وتركه خلا فيه عسره فحقه الورثه خمس وربع المراه  
 ان يدين او ادعوا انها اذنت ورخصت فلا يدين لهم على ما يقوم وينكر في ذلك  
 انما قال ذلك لان الورثه فعلوا ما لم يهل لهم من تركه عن الميت لست وهو  
 نصف ما فعل عن له بدينه ذلك غير جان فعملهم غوم ما ان ادعى حقه  
 للمراه بقدر ما حصها من ذلك ولا يدين عليها انها ما رحت بذلك بها في الاصل  
 غير راضه وعلمهم بانه وقد ختم ان يكون ماله في امواله  
 بعينه سئل عنها كانت ما سونه بعهده في قولها انها لم تر خيرا في ان  
 ليس له فاما غيرهما اذا وقع مثل هذا حاقها بالسكف وهو العباس بن  
 سدا عليها وعلى المدعى عليه المهر اذا انكر ولم يكن للمدعى بدينه حقه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسله قال ولا خلف اح  
 عند فقير السحلى الله عليه وسلم في اقراره بدينه انما قال ذلك لان  
 ربع دينار هو اقل ما ثبت له حقه في استحقاقه بالدينه وكره السماع  
 به البتاع على وجه الدكاح لا باطل منه في هذا المعنى حازر لسكف البتاع  
 عند المستر على هذا المقدار فاما في دون ذلك فلا يسكف لعلنه ولا حاقه  
 دلل عليه لان هذا العلم على قولهم فهو من دينه المستر عند على العليل والكثير



ومنهم من قال ان يحلف على مقدار ما هو ربح دينار على حوز ملكه واهل  
 الجده ومنهم من قال ان يحلف على عشرة دينارات او مائة درهم  
 او ما احدث يقول انه يحلف في اقل من ربع دينار او ثلثه درهم ولا يعلم قولا  
 فلهذا مسله قال وحلف النواة في الحلف كتحريم بالليل  
 كانت من كتحريم بالنهار اما قال ذلك من قبل ان يحد من الحلف  
 والنسب مما يلزمهما من اليمين فعليه ان يحلف عند التبر والتحريم لئلا  
 كانت كتحريم النواة ان ذلك استلزامه مسله قال ولا بأس ان  
 نفس الرجل يمينه اما قال ذلك لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ما وقي به المرد عرضه فهو حرقه رواه محمد بن المنذر عن جابر عن  
 ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فجاز لهذا المدعي ان يحد من نفسه البذل والمهنة  
 لما يحد من ماله فلم يمنع منه ولم يحل المدعي ان يحد اذا كان غير مسجون  
 وروي القس بن عبد الرحمن بن مسعود لما اتى رضى الجبشه اخذ في سب  
 فاعلم دينار حتى حلف مسله وروي القس بن عبد الرحمن بن مسعود  
 عن جابر بن زيد والشعب بن ابي اسحاق عن رجل على نفسه وماله اذا  
 حلف وخبر يمينه عن الجسور مسله مسله قال وحلف  
 النصراني في الكنية وحلف بالله عز وجل اما قال ذلك ان يرتدع  
 الخائف ويضع يمينه ان كان كما رما من خارج موضع يمينه واسر  
 ان كان يرضى اساقط يمينه وان كان يهوديا فهو كالمسلم وان كان  
 مسلما فهو كالمسلم وقوله حلف بالله ما ان يميني بالله تعالى او صفاته  
 لا يجوز ان يحلف بها غير المسلمين غير ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

من كان منكم حائفا فليحلف بالله عز وجل او نصحت مسله  
 قال ولا يحلف عند صبر الا بصور رسول الله صلى الله عليه وسلم اما قال  
 ذلك ان يبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلفه ويمينه واليمين  
 ليست لغتة ولا يحلف الا لشيء عنده ليرتدع عن الحلف ويضع يمينه ان كان  
 عنده ولست كذلك سائر الامم بركة له اقرمه لها حرمه مبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف عند صبر غير حلف  
 فليتبوا مقعده من النار فليبر رسول الله وان كان لسرا او اذوان كان غير  
 من اركان مسله قال وحلف في متساجد المداين وبقية الامم فان  
 في الدماء والعين في الدنيا والعلاء اما قال ذلك لانه لا يرتدع الخائف عن اليمين  
 على غير حق ولا يعترف بالحق اذا ادعى عليه لان من شأن اهل الدنيا من ان كان  
 ان الخوف يرتدع في الاوقات الشريفة والمواضع المصنعة فلهذا هو الخائف  
 من امر اهل الدنيا فلهذا اوجب ان يستحلفوا في المواضع التي يضمنون فيها  
 التي ليست فونها وخاصة في الدماء والعناء ويكون ذلك في الدنيا ان ذلك  
 الوقت هو وقت اجتماع فيه الناس فعليه ان يرتدع عن اليمين على الخد  
 خيفة العقوبة وحيثما من ثبات وقد قال الله سبحانه فليستوا بها من  
 العلاء فليقتسمان بالله فاستحلفا فلهما بعد العلاء مسله  
 قال ومن كان يفتخر ربه ويقتضيه اخا عبده فان كل واحد منهما ز  
 وحيث عليه اليمين حلف على ما اوصى وحده ولا يحلف على ما اوصى غيره  
 اما قال ذلك لان الخائف انما يحلف على ما علمه من يمينه لا يفعل غيره  
 حلف كل واحد من السيد والعبد على ما افضاه وحده لان ذلك يرفع ربه







قال وحلف الناس في المساجد في الامان كلها وحلف مما روي في ربح دينار  
 في مواضعه ولا حلف في مساجد العساق في ربح دينار انما قال ذلك لان  
 المساجد معقده عند المسلمين فحب ان يحلفوا عليها وما لم يندعوا عن المن  
 على غير حق وهذا اذا كان ما حلف عليه سيئاً له فمعه وهو ربح دينار او يملكه  
 في امر فاما اقل من ذلك فانهم يحلفون حيث كانوا من ذلك كسائر الحرمه والقدار  
 الا ترى انه لا حلف عند النبي على اقل من ربح دينار او يملكه دراهم كذا كراه  
 فخذ لك الحلف في المساجد عن ليس عليهم ان يقولوا الى المساجد كذا  
 ذلك لشيء عليهم ويضربون في مال له قدر وحرمه **مسئله** قال  
 والمطلب الى المدينه من بعد آفاق الدنيا والعشاهه انما قال ذلك لان الدنيا  
 لها حرمه ليست لعينها من الموال كحرمه النفس اعظم من حرمه المار  
 وقد خلقت اراما جعل النفس فيه حفظاً لها وليست كذا الموال  
 كان محبوباً من اعمال المدينه وان بعد ذلك وكذلك عمل مكة وليست  
 المقدسة الى مساجد حدها الحلف في الدنيا فلفظها ربح الموال فاما من غير  
 اعمالها فلا حلفون بها لان ذلك يضرب بالناس ونوحان ذلك الحلف من اقل  
 في قلم وهذا لا نقوله احده **مسئله** قال ولا يحلف عند  
 النصف من الحلف قال ذلك لان موضع النصف وكونه فيه ليس هو موضعها  
 بها **مسئله** الناس عنده المن كنبوت النبي ومعرفة مواعده وانه  
 لم يرد ارضا في المن عند الشرك كما ورد في المن عند النبي **مسئله**  
 قال وارا حلف البائع من السلعه واما المستر في حقه واما  
 البائع لعينه فانما البائع اعني المستر ما قال وانما حلف على ما ادعى

والا حلف قبل للمستري اما ان اخذها قال واما ان حلف على ما قلت فان حلف  
 نرى منها انما قال ذلك لان كل واحد من البائع والمستري مدعي ومندعي  
 عليه فالمتنازع مدعي لا يحلف في السلعه بشئ ما والبائع مندعي لا يحلف  
 لذلك ومدعي لثمن هو اكثر من ما اقربه المستري فبذل البائع بالثمن لقوة  
 سببه ثم اسلف المستري بعد ذلك وفتح اء من بينهما انما يحلف على ما  
 يجوز له بذكره واما بذلك ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في ربح دينار  
 انما يحلفان عن عورتي عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا حلف السعاني فاقفوا لها عارا ببيع او شئاً كان وروى ابن  
 قال اخبرني السمعاني عن السمعاني عن امية الفريسي عن عبد الملك بن عبد  
 عن ابن عبد الله بن مسعود حديثه عن ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا حلف المتنازعان اسلفا البائع ثم كان المتنازع بالجبان ان شئاً اخذوا  
 تركه وعن كحا وشريح والسعسي مثله وهذا قول حملة اهل العلم **مسئله**  
 قال وارا انما بالسلعه فاقفوا قول المستري وحلف ما  
 ثم يكن من عرف به كذبه يقول اخذت العبد دينار او درهم او ما السهمه  
 وقد قيل ان ذلك بمنزلة ما لم يقربها ان كان عربياً لم يقرب السلعه فان  
 فاقفوا قول المتنازع وهذا الحب الشاه انما قال ذلك لان المستري اذا حلف  
 السلعه من البائع فقد قوبل بتسليمه فكل من القبول قوله مع عينه لان  
 البائع قد انتمه على مبالغ المن بتسليم السلعه اليه وقد ذكرنا فيما  
 نقد لان القول قول من يدعي الا تشبه من المندعي مع حقه وان  
 انما جعلت على اقوى المندعي عيني لتسبباً فلما قوبل بتسليم المستري بعد حلفه



فان القول قوله مع حسنه في مقدار المنع وكان على البائع المنع فيما يذكره من  
 الزيادة على المنع الذي اقتربه لا يستري لان المنع على المدعي والمنع على  
 المنكر وبهذا المعنى ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه وهو  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم او ينار كان السبع قد رقت له او ينار كان ذلك قبل  
 السبع فهذا هو قول مالك وهو الناصر له ووجه قوله انهما سقايتان  
 وان كان المستري قد مضى لسبيله وبانها ما لم يفتقر بزيادة تتوقف او يدف  
 فلان كل واحد من البائع والمستري لا ضرر عليه في بيع السبع مع بقا السلعة  
 على حالها لان كل واحد منهما يرجع ما له اليه من غير عيب وما اذا  
 تغيرت احواله مع الباعين صغيرا عما باعه لا خلاف غرضه في ذلك وهذا  
 القول هو السكستان من ملة لا واجب كذلك قالوا ان القسم ان ملكا  
 السكستان ذلك مسله قال وقد قلنا ان العبد اذا اسره  
 الرجل فملكه حتما او خلفا في المنع ودفقات العبد كما الفاء ورد العبد  
 الى الصمة ولا يأخذ بهما وجه هذا القول هو ان الخلاف لما  
 وقع في المنع وجب فتح السبع بعد ان خلفا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم وجب ان يرجع البائع الى عن السبع فما حذره ان كان قاتلا والى الصلة  
 ان كان له مثل في الحلقه كالعبد والموروث او في صمته ان لم يتقوله  
 مثل في الحلقه فقد رقت عليه وذلك كما تعرضوا الحيوان لا تترك ذلك  
 حتى السبع كبر ربه لقتله اذا كان حيا عنه باقيا وان رقت رجع الى  
 فيه السبع او الى مثله في العبد والوزن وكذلك يجب ان يكون مسله  
 فيما خلفه الباع بعينه حسنه والله اعلم  
 الرجل اذا كان يسبه الحقة صهار

فان القول قوله اذا فاسد لما لا يقتضيه الباطل فان ذلك من مبادي ما يعمر  
 كذبه في الاعلى ان يعبر قوله وقبل قول مدعي التثبيته كما يعرفه  
 الناس مع حسنه لا يعرف الناس حل يرجع اليه كما يرجع في النقد اذا  
 اختلف فيه الباعان وفي الحسنة اذا اختلف فيها المتكبر والمتكبر  
 وكذلك السيرة والسياسة ذلك وهذا يجب ان يكون على كل قول دليل  
 ان القول قوله مدعي التثبيته ان مدعي انه استري عيدا مدعي ان  
 يد رهم فهو خارج عن عرف الناس وقوله متردد وليس هذا قوله مفقود  
 وقد جعله ان يعيد المحرمات مفقودا وليس له عندكم كما ذكره لان قوله  
 مدعي غير التثبيته مما يعرفه الناس متردد مسله عار  
 وان ادعى احدهما انه باع مفقودا فان الاخر ينكره فان باعها والقول قوله  
 وخلف وان لم يكن لها فالقول قول البائع مع حسنه والبيع بالخيار مسله  
 ان يلبسوا وخلف وتردد الباطل فان ذلك في الخلاف في اصل الامر لا خلاف  
 في مقدار ما لا يبيع السلعة بقول انا اسحق المنع عليك نقدا والمستري  
 تنكر ذلك وكذلك اذا اختلف في الاصل مع البائع اقل من اجل المستري  
 كما لو اختلفا في كل واحد منهما مدعي وقد علمنا عليه كما ذكرناه مسله  
 احلاهما في مصلح المير فوجب ان يخالفا في احلاهما في الاصل كذلك  
 فان كان قد مضى المستري للسلعة والقول قوله مع حسنه لقوله تشبيهه  
 وانما ان الباع اياه وفيه السكستان انهما خالفان وفيما لم يصر  
 في بدل واستوفى كما ذكرناه في الخلاف في مقدار المنع  
 مسله قال ومن انما سلفه مقيضا ثم جاء بملكها مفقودا



ما الساع الى ساع بالقدصل الحنكة والوزن واللمر وما اسببهه مما  
 التقديف مع السع كمنه الصوف وان المستر في الحلف ويزا وما كان من  
 الدور والرفق والياب وما اسبه ذلك فان الباع حلف واخذ حقه  
 وان الحلف حلفا لمبتاعه انما قال ذلك لما قلناه مما تقدم ان المستر جعل  
 في الاصل على اقوى المدا عين لتسبب من المدعي او المدعى عليه واذا كان كذلك  
 وكان عرف الناس حاربا ابرهم يتقدون في السلعة التي استراها المستر  
 مع عقد البيع ولا يبعونها الى اخره فنفذ عن عقد البيع كان القول  
 قول المستر مع منه لقوه لتسببه ولا من قوله لشهره عرف الناس في البلد  
 الذي صافه كما ترجع في كعبه بمقد هذه السلعة اذا احلفا الى عرف  
 البلد وكذلك في الجمله والسير اذا احلفا فكذا يجب ان يرجع في هل  
 دفع المصروف الى عرف الناس سرعه وهذا انما قاله ملك بالمدعي ان عرف  
 الناس كان حاربا يندك انهم يسترون الحنكة والوزن واللمر في نقد  
 لغره ذلك عندهم وشده حاجه هو اليه فاما اذا كان بلد المجرع هو  
 بالتقدم العقد لم يكن القول قول المستر مع منه فاما ما كان من  
 السلع على الرقيق والياب والزمين الى ساع نقدا وتسببه وان القوي  
 قول الباع مع منه انه لو يعض المصروف على المستر اليه ورفع ذلك اليه  
 فان لم يحلف الباع حلفا لمبتاعه انه قد دفع ذلك الى الباع وترك من  
 المصروف يقول المدعى عليه عن المصروف وهو الباع مع منه المدعي وهو  
 المستر **مسله** قال ومن باع حايما واستثنى بلسه  
 اعدق معار الباع استثنى حايها ودارا استثنى لم يستثنى حلف  
 المستر ويهي الباع بلسه اعدق من وشك المار

ان يتخالف جميعا فسد يتبع الباع العياش في هذه المسله ان يتخالف  
 في سائر سائر الخلاف قد وقع بينهما في مقدار البيع لما احلفا في المستر  
 من الحلف وان يفقد على شيء من الاستثنا جان اذا رضى به كما توثق احباني  
 المبيع على شيء حار اذا لم يتخلف عن او لا **مسله** **مسله** **مسله**  
 واذا ابتاع الرجل المبتاع بالدرهم ثم احلفا في الوزن فان للبايع  
 وزن تلك السلعة التي ابتاع بها في ذلك البلد انما قال ذلك لما ذكرنا ان  
 قول اقوى المدا عين لتسببها هو المقبول مع بينه لقوه لتسببه على سبب  
 حاجته ومدعي الوزن الذي يعرفه الناس في البلد الذي يعاقد اليه  
 هو اقوى تسببها من الاخر الذي يدعي خلافه لان العرف اعدل من  
 النقد والجمله والسير غير ذلك وان ادعى كل واحد منهما خلاف  
 نقدا لبلد خافا ونفا سوا ذلك واحد منهما يدعي ما لا يعلم حقه ولا  
 لشهرته العرف تصدق قوله **مسله** **مسله** **مسله** **مسله**  
 من صرح الى المدعي فله بالمدعي بقدم مصلحته انما قال ذلك لان النقد يكون  
 حيا وتوقع عقد البيع والجاره فلهذا قال له نقد مصر ان عقد ارجاء  
 بها وتوقع **مسله** **مسله** **مسله** **مسله** **مسله** **مسله** **مسله** **مسله**  
 لمصر نقدا لمدعيه وهذا لما ذكرناه لان عقد الاقوى وقع بالمدعي  
 فله نقدا لمدعيه كما يكون له نقد المدعيه اذا باع بها  
 قال ومن ابتاع عبدا او مسكنا لم يثبت حيا لم يدعي المستر حلف  
 واخذ حقه الا ان يقول مدعيه انما قال ذلك لان المرفق وحده  
 المستر وعليه البلسه على دفعه الى الباع وخروجه منه وعلى الباع



اللهم انك ربضه ان تبيته على الهدى واليمن على المنكر كما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>مسلة</sup> قال ومن باع  
 راسا في السوق ونقدا مثاقيل واعك المثاقيل فقال ما بعث الا  
 بالثقة طيس له الا المثاقيل ولو بشاة ثمنه اما ما اذا كان  
 يرجع في ذلك الى نقد الناس في ذلك البلد وما جرى عرفهم عليه في نقد  
 السلعة المبيعة فكموا عليه ان يعرف اهل بلده اليه كما ذكرناه  
 فليس بغير قول من يدعي نقدا له اياه او يترده ان يقر بینه على ما  
 يدعيه والمثاقيل الى كسره والفاكهة الى ما تراه من الثمرات <sup>مسلة</sup>  
 قال ومن سلف في بيع فقال الباع عند الاجل انما يفتك شعير الحانقا  
 وبغاسمائه انما قال ذلك لا يحكمه اهلها في الغرض من الشئ المبيع  
 فهو كخلا ففهما في الحس ومثي احلفا في الحس في الفاء وتفا لهما  
 عند ملك وان كان اجل السل قد حلف وان احلفا في المقدار وكان  
 اجله قد حلف لم يثا لفا وبغاسمائه وكان القول قول الباع لقوة <sup>سببه</sup>  
 فان كان عندا فقدوا احلفا في المقدار كما افاء وتفا لهما <sup>مسلة</sup>  
 في نقد المبيع قبل قبض الباع له كما افاء وتفا لهما وذلك كله لما  
 ذكرنا خلا ففهما في السلعة المبيعة كمين انهما تها اضا  
 وبغاسمائه والقول ففهما في السلعة واحد اذا كان قبل القبض وقبل  
 حلف الاجل وقال عبد الملك اذا احلفا في المنكحة والسعة  
 كان القول قول الباع مع كمينه عند حلول الاجل من المنكحة والشفعة  
 حشر واحد عنده والبيع قول ملكه مع املاة الغرض ففهما وقول

بعد الحلف بمقتضى احكامه <sup>مسلة</sup> قال ومن ارسل رسوله  
 باع غلاما له فاحلفا في ان يبعه فان ارسله رسول الله  
 فافهما لهما فان باا الرسول ان حلف عليه البيع ولم يقل لاصطه لعلام  
 له فذلك وقال اني لعنتم من ارسل الرسول حلف المسمى على ان يبع  
 وكانت السلعة له ولا يفتك البيع انما فان ذلك ان الرسول حلف له  
 فبوا لبايع الذي تولى العقد ففهما ان حلف على فعله وحلف صاحب الغلام  
 انه لم يكل العقد ولم يبا ثمنه فوجب ان لا حلف هو على فعله لان الحائز  
 انما حلف على فعله له وقوله انه يفتك بتريد امناع ان يبعه من الناس  
 من المسمى على ما نقوله لا يفتك بتريد الباع ان يفتك بتريد  
 انما وكل بالبيع حسب ففهما وجه قوله بغيره ووجه قوله ان  
 ان الرسول هو الذي تولى العقد المبيع وانما المبيع من المسمى ووجب ان  
 حلف المسمى ان المسمى قد قوت بغيره بامناع رسول الله  
 حلف في ان له ان حلف على ما نقوله لا يفتك بتريد الباع ان يفتك بتريد  
 فوجب ان يحكم له بالشئ على ما ذكره من المسمى في الحس ففهما  
 رسول الباع مع كمينه وان الباع قد افاء رسول الله ففهما  
 قال ان الباع هو ما لك لا عند فله ان حلف على ما ذكره من المسمى الذي  
 الرسول ان لا نشان بعلم الشئ المسمى كما علمه انما هذا  
 كونه ان حلف مع شاهده على حصة وسكته وان كان حشر من  
 حشر انه يعلم ذلك لغيره كما علمه انما هذا وعده القول قبله  
<sup>مسلة</sup> قال ومن باع زحبا بدرهمي فقال الزحبي وجره من حلف



التي يقال قد رعت فالقول قول الركاب ما لم يفارقه وكذلك الكلام  
 كقوله في وعابه فان ذلك لا يستلزم ان يفارق البائع عند عقد  
 البيع فلو اعلب انه لم يدفع اليه فالقول قول البائع مع كونه  
 وعلى المستري لبيته على دفع ذلك اليه فان افترقا كان القول قول  
 المستري مع كونه على دفع ذلك اليه البائع اذا كان عرف البلديات يدفع  
 الممنوع تلك السلعة قبل ان يفارقا على ما ذكرناه مما تقدم  
 قالوا اذا اختلف المتكاريان فقالوا الكرى الى المدينة وقال المتكري بل  
 الى مكة فقد اختلف فيه فقبل ان كان لم يتركيب فالقول قول الكرى  
 وعليه المنوان تركب فالقول قول المتكاري فان بلغا المدينة لسبيل عرف  
 كرى المدينة لم يحمل عليه والقول قول المتكاري وحلف صاحب الدابة  
 ما اكرنتك الى المدينة ولا شئ عليه فان اتفقا الى مكة ثم اختلفا فان  
 الكرى حلف المتكاري ما كرى الى المدينة وقد قيل اذا اختلفا في  
 المدينة بعد ان بلغا المدينة فالقول قول صاحب البعير الا ان يكون  
 زمان الحاجه انما قال ذلك لما ذكرناه في اختلفا في مقدار كنهها  
 المسببه عينها انهما اتفقا في مقدار كنهها في اختلفا في مقدار كنهها  
 او مقدار عينها في الجبل والوزن او غير ذلك من الكرى وهو مع  
 منافع البعير كالمسح هو مع رقاب البعير حتى يضرب المدياري ما  
 اكثر ان تركبه فالقول قوله مع كونه لقوه سببه تقبضه الس  
 الذي اكثره كما يجوز القول قول المستري مما حمله فاما ما بقي من  
 التساميه فانهما اتفقا في مقدار كنهها ويكون القول قول المتكاري

مسألة

الكرى مما قدر كعب اذا كان لبيته ما قال مع كونه فان لم يشبهه فالقول  
 قول المتكاري مع كونه لما ذكرنا ان قول مدعي السببه او بالبعير مع كونه  
 لقوه سببه وسهارة العرف له فاما اذا كان وقت الخلع لم يضر قول  
 مدعي مسافه دون مكة لان اعلب في وقت الحاج البعير انما يكثر في مكة  
 فلا تقبل قول المتكاري انه لم يمتد ذلك البعير لقوه سببه المتكاري  
 وسهارة العرف له وقد قيل اذا اختلفا وقد بلغا المدينة بغير ان يكون  
 فان كان الذي اعكاه كرى المدينة لم يضر على صاحب البعير انه انما  
 اكتر الى المدينة ولم يكره به المدينة وان كان الكرى اكثر من كرى المدينة  
 الكرى الذي كان في مكة في حلف المدعي انما ان حلف صاحب البعير  
 ومضى بدا الى مكة وجه هذا القول هو ان مقدار الكرى فيه ذلك  
 على قدر المسافه وما اكثر من مقدار الناس انما يكون الكرى على  
 حسب مسافه التفرقة القرب والبعد فاذا كان لشبهه هو المتكاري  
 كان القول قوله في هذه المسافه الى ذلك الى المدينة وان كان وقت الحاج  
 لحوار ان يكون اكثر كما قال وقوه سببه بمقدار الكرى الى المدينة  
 وكان له كرى معه لقوه سببه لا مسافه اكثر من البعير وهو على  
 بقوله مسأله قال فان اختلفا في الكرى معار المتدار بعدا  
 و كذا وقال المتكاري بعدا وكذا وان كان الكرى لم يضر او لم يضر  
 فالقول قول الكرى مع كونه بمقدار الكرى بالمارات في اختلفا و ترك  
 وان كان قد ابعده فالقول قوله انما حمله عليه المنوان كان قد حمل  
 وشارك بعض البعير او جلا ولم يضر القول قول المتكاري وعنده



المسمى انه قد اسفل حولته واسمته على الكرى ان لا ياتي بها لا تعرف وكذلك  
 اختلفا في ثمن الوزن والحواله او نقصان الذهب ان يكون حرجه حسن  
 اختلفا في قرب البقرة في حوجه كثير مونه انهما قالوا ذلك ان بعض المذكر  
 ما اكثره وركوبه له منزله فيض المستر للسلعه والهور قوله مع نفسه  
 في مقدار الكرى والمستافه اذا كان لشبه ما بقوته انما المذكر له على ذلك  
 كله ان يكون له بعد في السيرة فاما لهما في القار وسفاسكانه انه ليس في ذلك  
 حتى في المذكر في التوجع وذلك منزله ما لم يستر السلعه في يد المسمى ك  
 انهما في القار وسفاسكانه وهذا هو السحسان من قول ملك والعباس في الهور  
 قول المستر بعد فيض السلعه وقول المذكر بعد فيض ما اكثره ان البائع  
 والمسمى قد اتفقا على ذلك وكذلك لو تقدا المستر في البائع المسمى  
 والمذكر للمكر الكرى ثم اختلفا في مبلغه كان القول قول البائع والمكر  
 في ذلك اذا كان لشبه ما بقوله انما المستر والمذكر لهما على الكرى  
 وكذلك اذا اختلفا في الوزن والحواله المسمى فيه كالاخلاق في مستافه المسمى  
 ومقدار الكرى تجمع في ذلك الى قد عي لشبه منكمها ويكون الهور قوله مع  
 نفسه فان لم يكن احدهما ما لا يشبه كان الهور قوله مدعي الشبه فان كان  
 جميعا عما يشبه رجع الى كوى المثل مما قدر في قيمه السلعه ان كان  
 قد تغيرت اوقات سيرة المستر والله اعلم ما روي الله والذي اخذ  
 من ذلك ان الرجل اذا كان شرا به يعطى من اختلفا في البلد فيلان يطلعه  
 البلد في الكرى نقدا او بشفاء وان المسمى يملك في بلد المسمى ك  
 اريست قد وان لست فاحلف وبيعهم كما وان اطلقا على العتد ك

في

واحلفا في البلد فكذلك وان كان الماسلفه في كرى مضمون واحلفا  
 بغير ذلك ولم ينكأ ولا تخافا ونفا سفا فان كان حتى يهران او نحو  
 ذلك كان القول قول الكرى فيما ادعى من البلدان وان لم يهران ولم يند  
 بحال وان نكأ منه ونقده وتبارا السيرة القريب او لم ينفقه واحلفا  
 في المسمى والمستير تخافا ونفا سفا وانما القريب قبل الحزبه وبتعجيبه فاما  
 اذا ابعد فليست ذلك تقرب فان كان قد تبارجل الفرق ولم ينفقه احلفا  
 فالهور قول المسمى ذلك ويبلغ حيث اقر له به المذكر ويقسم عنه ما بقى  
 ينكأ الى الذي اقربه من الكرى في كرى الذي اقربه المذكر وكما الذي اقر  
 به المذكر وكما ذلك من المسمى فان كان نصفها دفع نصف ما اقربه من  
 الكرى وفتيح ما بقى مما لم ينفقه به الكرى ولم ينفقه الكرى ان حمله فما لا عاه  
 وان كان قد انقدا الكرى فالقول قول المسمى في العتد وفي الكرى  
 الامان ان يكون في ايام الخلق فان الحاج المسمى كثر على كثر  
 قد زكوت وجهه ما قاله عبد الله واحفاره من ذلك وهو قوله  
 هو اقباشه وزا لا سحسان الذي ذكرناه وان حكم الكرى ذلك حكم  
 البع اذا اختلفا فيه بعد فيض السلعه وبعد فيض المسمى وملكه وحده  
 اذا كان المسمى مضمونا الى اجل حكمه حكم السلم المضمون الى اجل  
 اذا اختلفا فيه اذا كان عند طول الاجل فالهور قول البائع وهو  
 المسمى الله مع نفسه وان كان عند عقد السلم تخافا ونفا سفا والكبرى  
 مثله سواء ان الكرى مع منافع الامان والبع هو مع رفاها ما زاد مع  
 الخلاف في مع المنافع او بمنها عملها حاشا لعمدة ومع الخلاف في مع الامان



وانما نفا والله اعلم **مسألة** قال واذا انكارى الرجل ان  
 يلد من اهلها في الكرى بعد البلوغ فالتقوى قول المتكاري انما اذا انكس  
 ان المتكاري هو اقوى سببا بعضه ما اكثره واستيفائه له فالقول هو  
 مع منه كما يكون القول قول المستر مع منه في مبلغ النسي اذا كان عند  
 صف السلعة فاسببه ما قال من **مسألة** قال ومن تكارث  
 الى بلد فلما قدم من رحله لم يبقه وعلى المتكاري السنة على الترفع انما  
 قال ذلك لان المتكاري مدعى لرفع الكرى الى المكرى بعلته السنة على ذلك  
 والاحلف المكرى انه لم يرفع اليه وكان له ذلك ان السنة على المدعى والمنكر  
 على المنكر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** قال  
 ومن تكارث الى بلد ثم جاء بعد ذلك بطلب منه الكرى فان كان بعد قدومه  
 بالبلد والوفى فانه يحلف على ذلك ويكون له ذلك وان تركه حتى من  
 او شى قد حال فحلف المتكاري وكذلك كرى السوت والصناع وجرث  
 انظر على نفلوا الجياح بطلب حقه او بعضا مما اذن كلب ذلك عند  
 فراغه او قربا منه كان ذلك عليه وان كان قد تقدم لحلف الرجل بالمدعى  
 سي انما اذا انكس اذا كلب المكرى الكرى بعد قدومه بالمدعى الذي يشبه  
 احية الكرى اليها وعلى المكرى السنة على الدفعة انه مدعى لذلك وليس  
 بعه على المكرى رد قوله من يجوز المدعى الذي نرى ان الشك في الكرى انما  
 انما كلب فاذا نرى الى قولها كان القول قول المتكاري مع منه انه قد دفع  
 اليه الكرى لا اعلب والعرف اصل يرجع اليه في حدود المدعى  
 يشهد له عرف الناس وعادتهم وعبد الامم لصناع على هذا يرجع في  
 دفع الكرى الى عرف الناس فيه فاذا لم يجدوا اليه مثله كان مدعى

لا خير ذلك خارجا عن عرف الناس فلا تقبل قوله واذا لم يخرج عن العرف  
 على قوله مع منه وكان على حاجته اليه على دفع ما ذكر من الكرى اذ لا يشبه  
 عرف بخلاف قول الاقوى فان قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اليه  
 على المدعى والمنكر على المنكر فوجب له هو هذا القول ان يكون على مدعى دفع  
 المال **مسألة** انكرى كانت مدعى ذلك في حق من كان له مدعى حقه  
 مما قد وجب عليه وعلى المنكر المنكر فبذلك هذا الحديث ليس على مدعى  
 كل مدعى انكرى ان مدعى على رجل انه زنا لم يكن على المدعى عليه ضمانه من  
 نكرى كذلك اذا ادعى الوصاية قد افهم على التمس بعه انه لا سنة عليه وان  
 القول قوله فيبت لها فلما ان اذ من ايتى على عمومه على انه يجب علينا السبع  
 العرف والرجوع اليه اذ هو اصل كماله الرجوع الى الخبر فلما كان العرف  
 احلا ترجع اليه في بعض الاماكن ويصدق له قول مدعى الاشبه بالعرف من  
 كثر سنة تقوم له عترة لعرف وكذلك يجب ان يكون ذلك فيما ذكرنا  
 من دفع الكرى واجرة الصناع وغير ذلك والله اعلم **مسألة** قال ومن سئل  
 اذا اختلفا فيه والجمولة والتبيرة **مسألة** قال ومن سئل  
 صانعا حليا بدنان فلما فرغ من العمل عجلت بدنان من فليس له انكرى ذلك العلم  
 بذلك العمل فان كان شبيها بالمال الصانع لا يستحق انكرى وانما احلا كان  
 اولي بالتمسك من المتاع بيده فباخذ منه وان كان خافا اخر اذا امرت  
 لسنكره انما اذا كان ذلك خيرا ان اقوى المتداعين سببا هو من مدعى  
 الا يشبه كما يقول في عرف الناس وعادتهم في البند الذي هما به مرجع  
 الى ذلك وكذلك يرجع في اجرة العمل اذا اختلفا فيه في قول ما يعرفه  
 الناس دون من قول **مسألة** قال عرفه الناس

ابليه

تشبه

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة



ويكون القول قوله مع لحيته اذا العرف اذ يرجع اليه كما ذكرنا فان  
نقل عن له من خلف الاخر وكان القول قوله لان صاحبه قد اذفقت قوله  
باعتباره عن امتنا الممنون بالثامنه الماعل لا يسمعون من الممنون الحق  
وقد قال الله عز وجل ولستم بدينار حتى يقرروا في ذلك الحق بدينار  
انقول قول الاخر مع لحيته مع نقول صاحبه واسمى ما

لذكره من كذا وكذا اذا كان يشبه ما هو عليه  
قالوا اذا اهلكت رجل وتزوجت من رجل اخر فاما ان اقول فلانا ابنته  
ان النسب لا يثبت ولا يجوز اقراره الا على نفسه وبعكبه بدينار  
وهو نصف ميراث المستحق وكذلك المراء قتر بالدينار وحسب  
ولم يكره الورثه مدفع الى الغير بحقه ان كانت ورثت الميراث كانت  
انه ورثت النصف ودمعت الى الغير بدينار حقه فان شهد على  
ذلك ابنته خلف صاحبه الحق مع شاهد لم يخلف اخذ من ميراث  
الذي اقرته من ذلك لانه اقر له به وانكر غيره لها انما قال ان اقرار  
الجور في النسب فلا نه اقرار على غيره وبلزمه نسبته لا يعلم ثبوته  
فغير قوله فلا قبل قوله ان اقراره لسان على غيره غير مقبول وانما  
قبل اقراره على نفسه اذا كان من قول اقراره عليه والى الله سبحانه  
وهو كسب كل نفس الا على ما وبعكبه بدينار فانه قد اقر على  
نفسه لغيره لما يستحقه في دينه فليزمه الله ووجان بعكبه ما اقر  
له به لانه يقول انت مستحق لثلاث ميراث اي واما مستحق لثلاثه واخي  
مستحق لثلاثه فليزمه بعكبه ميراث بدينار بدينار وهو سدس جميع

ان شاء لو اقر به لا يحكمه ايضا لث ما في دينه ونكامل للمفق له  
جميع الميراث له فان قيل كيف يجوز ان يلزم الميراث بعكبه  
الميراث من غير ثبوت النسب وانما اقراره بما لا على وجه ما فاذا  
لم يثبت ما ذكر لم يثبت المال لانه ما فوزه به قيل له ليس يمنع ان  
ثبت المال وان لم يثبت النسب الذي اقر به او قامت به المستطاعه الا ان  
ان الرجل والميراث انما اذا شهدا على رجل انه لسترق ماله وانكر ذلك الرجل  
المستهور عليه كان عليه غرم الميراث ووجه دفع عليه وليس كل شيء  
السترق الذي كان اخذ به الميراث او فان ثبت فالجميع واجب وان لم يثبت  
فالغرم غرم واجب وانا كان هذا قول مخالف في المسئله فذكر ذلك  
ان يقول في الاقرار بالنسب وكذلك يقول لو اقر رجل ان اميراته اخته  
لجمرت عليه ولم يثبت نسبها فهو له ميراث كانت معروفة بالنسب او  
بجهوله فقد ثبت حقها عليه وان لم يثبت نسبها وان كان المحترم  
مسلطا بالنسب وان قيل لو كان المحترم للزوجات يكون نصيب  
قبل قوله في المحترم ولم يثبت نسبها له قيل له وكذلك الحال  
لو حقه فوجب ان يثبت له اخذ الميراث باقراره بالنسب وان لم يثبت  
النسب وكذلك لو اقر العبد لسترقه ماله ويدينه لغيره في الوقع  
ولم يثبت دفع الميراث الى الميراث منه فعلى هذا ان النسب وان لم  
ثبت نسبته فان قيل لما كان الميراث بالسبع بدينار دفع سلطه  
الى المحترم دون دفع المستحق اليه الميراث انكر ذلك المستشرق  
لان السبع معاوضه فذكر ذلك بان يكون الاقرار بالنسب مثله لانه حواء



مقررته هو المقرر كذلك لا يجب ان يثبت المقر له بالسبب قبل ما  
 ذكرته عليك من قبل ان السبب والاقران به لا يحوي محوي المعاديات  
 لان السبب يثبت وان لم يكن بينهما مترات ولا نه لا يدرى من ثبوت قبل  
 صاحبه فليشر فيه وجوب معارضة ولا يعلق بها لا محالة والسبب مقرر  
 على المعاديه انه اخرج شي عن ملك الباع باخراج شي عن ملك  
 المستزيد لا يصح احدهما دون الآخر اذ كل واحد منهما منطوق بالآخر  
 يجب قول الباع بعثت شئني من زيد اي اني استحق عليه منتظا ان السبع  
 لا يكون الا شئني ولو لمنا ما عاله في السبع للزمه ان لا يقبل قوله انها  
 اخته في وقوع الحجر عليه اذ كانت زوجته كان الحجر وشيونه متعلق  
 بثبوت الاخوة فاذا اثبت لم يجب ان تثبت الحجر على قوله وان اثبت  
 بذلك عندك وان لم يثبت السبب فكذا لك يجب ان يثبت وجوب المعاديه  
 لمقررا بالسبب وان لم يثبت السبب ومخالفنا في هذه المسله وهو  
 الشافعي والكلام عليه فاما الوجه فيه فانه يقول انه يدفع اليه نصف  
 ما في يده قال انه يقول انت اخي لستحق مثل ما استحقه انا فلا يجب ان  
 يفضل عليه في المترات ما لم يثبت ان المقر له للمقر له انا انما لزم من ان  
 اعطيتك ما نريد على حق الذي ارضته من ابي وليست عليك ان دفع اليك من  
 حق شيئا وليست اذا منعك غنث من حقك وجب على ان دفع اليك من  
 حق شيئا بهذه حجه صحيحه للمقر على المقر له فوجب لهذا ان يعكسه بثلث  
 ولا يده وقد قالوا اذا اقر وصيه وانكر ذلك جوه انه يعكس بثلث ما به  
 يده اذا كان لا اقرار بثلث المال وما اقرار الورث بثلث بالدين فان عليه ان

يعكس من فقد ان الدين قد مر ما اخذ من المترات على ما قاله ملك ان كانت  
 فنصف الدين وان كانت زوجته فثلث الدين او ربعه من قبل ان الدين يقرر من  
 حمله المال قبل المترات فعلى كل واحد ان يدفع من حصته من المترات بما  
 حصل المترات الدين دون ما حصل غنثه واجبه به ما ذكرنا ان الوارث المقر  
 بالدين يقول لرب الدين لست اجدك غنثي وكلمة ومنعك من حقك  
 حان لك ان تمنعني من حقك ويكلمني واذا اثار كذلك رتب عليه ان يعطيه  
 ما حصه من الدين كلما في يده الا ان يقول الدين من قبل المترات ان الذي اخذه  
 الوارث او يكون محكما به فعليه دفع ذلك حمله الى المقر له بالدين احد  
 من الوارثه لا تترك مع الدين شيئا وانما يترك ما فضل عن الدين والله اعلم  
 فان كان المقر من حق سعادته حلف المقر له مع شهادته واستحق حقه  
 لو وجوب الحكم بالشاهد واليمين على ما ذكرناه وان كان يمينه لا يحد  
 لشهادته ولا اقراره لم يحكم بشهادته ولا اقراره ان قرار السفينه  
 الجوز عليه غنث جان على نفسه وماله والله اعلم وان قيل يجب ان  
 يدفع المقر له الى المقر له وان كان مقر وف السبب على ما ذكرته من  
 المقر له وان لم يثبت السبب قبل له لسنا نحكم على ملك ولا عن  
 انما به القدر ما شيئا في هذا والذي كان يقوله شيوخنا من ان كان  
 والذي اقول انما ان عليه ان يعطيه المال معروف السبب كان او مجهول  
 لان ذلك انما هو اقرار بالمال من غير ثبوت سبب فلا عطل من وجوب  
 المقر له معروف السبب او مجهول ولو لمنا ذكر لزمه ان لا يترك  
 توجه المقر انما اخته اذا كانت معروفة السبب وهو محكم بهذا



القول كما حرره عليه فهو ان السب وان لم يستأله فله فذلك يست  
 اقراه بالمال وان لم يستأله لم يقربه معروف السب كان او محمودة  
 والله اعلم مسأله قال ومن باع جارية حاملا فبتر امر حملها  
 قتله عند مستترها ونفم الولد يستحق اذا حضرته الوفاة اذ عاها  
 وقال هو ابني فانه يستحق ان ينهمر باله يكون له وارث وقد كان يعرف  
 هو المستحق بانه منه فان انهمر فليست كذلك وان لم ينهمر الحق به وورثه  
 بالمال ذلك ان هذا الذي استحقه اذا كان حمل حارثته التي ملكها او ولد  
 في ملكه قبل قوله في السب ان احتمل ذلك ولم يعلم كذبه لانه هفق على  
 نفسه بسب وذكره في قوله ان اقراه لسان يتجاوز على نفسه لتوا كان  
 في سب او خوع غيره ان يعلق ذلك الا قرأ غيره فلا يلزم غيره فاما اذا  
 لم يولد بعد في ملكه ولا كان حمل في ملكه لم يقبل قوله ان ينهمر بها  
 ملكه نكاحه ولا ملكه من حقوق الولد الا ان يدعي كيا يشبهه في ملكه  
 غيره فيكون صاحب الملاك والى ما لو ادعى ان ينفيه فليحق لمدعي الوحي بالشبهة  
 اذا ثبت شبهته وكذلك اذا ادعى نسب ولد علم ان مثله لا يولد لمسه  
 لم يقبل قوله وعلم منهم ان اقراه فافرك غير مقبول كان ذلك في سب  
 او مال له تربية هذا امر اسفاك خوع غيره وذلك غير جائز فان كان  
 المستتر الحق العبد ثم استحقه البائع لحقه ان حرره السب او كره  
 حرره الولد فبأن اقراه بالسب مقدم ما على الولد الذي قد ثبت للمسرك  
 عليه ان يترك الميراث بالسب فما كان مقدما على الميراث الولد لقوة  
 امر السب بعد ذلك ان يكون يورث السب فقد ما على سب قوله  
 فاما ان يولد فبانه يورثه نعم ان السب

انها امر ولده اعني قول البائع اذا كان معها ولد وان كان المستتر قد  
 اعتقها لان اقراه بالسب ولدها ثبت لها حرمة ولا يجوز له سبها فلما قبل  
 قوله في نسب ولدها اذا ولد في ملكه فكذا قبل قوله في سبوت حرمة  
 التي تتعلق بحرمة الولد فان لم يكن لها ولد واقر بانها امر ولد وان لم يكن  
 قال لا يقبل قول البائع في ذلك اذا كان المستتر قد اعتقها ورجع على  
 البائع بالتميز انه نفق بانه لا يجوز له اخذ ثمنها ولا سبها ومما يدر على  
 قبول قول البائع انها امر ولده اذا كان معها ولد ان حرمة النسب لها  
 كانت او كره من حرمة العتق لغير نسب فكذا حرمة العتق الذي يعلق  
 بالنسب لا يترك ان الموضعا او كره جارية لا يملك غيرها حلت اليها  
 بعترا امر ولد ولم يكن معها غيره ولا يرثها ورثته ولو اعتقها بالقول  
 لبيعت في الذر وورث ورثته ما زاد على الثلث من قبل ان العتق بالقول  
 لا يعلق بالنسب والوحي اذا حدث عنه ولد فقد يعلق حرمة الموكحوة  
 حرمة النسب فصار حرمة اقوى من حرمة العتق بالقول دون  
 الفعل ولهذا قبل قول البائع بعد البيع انها امر ولد ولم يقبل قوله انه  
 كان معها بالقول والله اعلم مسأله قال ومن تزوج امرأه  
 وشركا ان يسترا عليها فامتنع كالحاق البنت فلما حضرته الوفاة ص  
 استخلف ابنا لجارية فانه لم يورث ورثته امرأه لولا انما الحاق  
 الولد به فلا انه قد اقر على نفسه بنسب ولد ولد على فراشه فدل  
 لمن مد على سناه ويترثه لانه ابنه بنسب لستبه منه وقواه ترثه  
 امرأه التي كان حلف بها لاقها انه لا ينسب عليها فلان الولد قد



حدث من غير الشورى وهذا كما أنه غيرة على فراشه أو امرأه غيره  
 بعد ما على فراشه فادنى صاحب الفراش الولد الحادث لحق ذلك  
 بالواحد بالسبب فوشت امرأته لهذه الغلة لأنه لا يعلم أنه يسترا  
 عليها لا يحل له ووجه آخر وهو أن الحلاق كأنه لزمه في حال  
 مرضه أن كان تمشا عليها أنه إنما يلزمه الحلاق في حال اقترانه  
 بالولد الحادث عن المشرى وذلك في حال مرضه والمرضى إذا كلوا مائة  
 أو أقل منه كلوا حقة ورتبه زوجته إذا مات في مرضه وإن كان  
 حلاقا كانت مسئلة قال ومن قال لعلامة هذا ابن  
 والعلامة يعرفون أنه يستدق والوحل فارس هل يصير حرا لما استوفى  
 من ذلك أنه يسترا به ولا ولده فهو غيرة على حقها إنما قال ذلك  
 المحقر إذا عرف كذبه في الغلب لم يقبل إقراره في سبب كان أو غيره  
 وكذلك إذا تفرق كذبه بما اقرب به وإن كان باقرا لم يلزمه لنفسه  
 حقا من نسب أو حذر أو غيره المتدبر أنه إذا اقرب نسب من هو أكبر منه  
 أنه لا يقبل إقراره لأنه يعلم كذبه في ذلك وكذلك إذا اقرب المحقر  
 أنه زنا بعد ما جرت لم يقبل إقراره لأنه يعلم كذبه وكذا إذا اقرب نسب  
 ولد حاربه في أرض غير المقر يدخلها على كذبه ولم يلزمه ما  
 اقرب به وكذلك كل ما كان هذا المصنف مما يعمل كذبه لا محالة وإن  
 كان لا يعلم أنه كاذب في إقراره لا يعلم منه أنه يريد بذلك التواضع  
 لنفسه شيئا بل يلزمه ولعله يخرج بذلك عما لو رتبته إلى غير ذلك  
 مسئلة قال ومن أنكر حمل أمته وزعم أنه كان يعلم عنها الحوقية الولد

مسألة ١

إنما قال ذلك لأن الولد قد يكون عن العزل فليس ينفك عنه أن يولد  
 للعزل إلا ترى أن ما رواه أبو سعيد الجذري عن أبي علي عليه السلام في شك  
 أنه قال حيث سألوه عن العزلة لا يمكن أن يفعلوا فإنه ما من نسمة قد  
 الله عز وجل أن يكون أكانت وقد قال عمر بن الخطاب لا تملن وتبدن قد  
 اقترن سيدها أن قد المني بها إلا أن من الولد ولما كان الولد يملك أمه لم يزل  
 الولد في النكاح ثم كان الولد يلزم بعقد النكاح مع أمه كان الولد إذا ولد  
 لأمه يجوز أن يكون للزوج فكذلك يجب أن يلزم الولد أمه إذا  
 وكن واثبت به لمثل ما يملك النساء أن تزني إلا أنه يحرم على أبي الوالح أن  
 إذا وكن لملك يمين أو سببه يملك كما يحرم أمه إلا على أبيه وأمه  
 بعقد النكاح إذا كان حكما ولما كان الولد يملك أمه لم يزل  
 النكاح ثم كان الولد بعقد النكاح مع أمه كان الولد إذا ولد  
 نكح الولد يملك المهر وإن لم يقرب الولد كما زعم الولد الوالح  
 بعقد النكاح وإن لم يقرب الولد وأصل هذا هو الولد لا المهر كما قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للعزلة وللعاقر الحرة فلهما  
 كانت أمه تصير فرأينا للواحد إذا كانت ملكا له لزمه الولد الحار  
 عن هذا الفرائض وإن لم يقرب به كما يلزمه ذلك في عقد النكاح وإن  
 لم يقرب به والله اعلم مسئلة قال ومن تزني من الحمل  
 أو ولده وزعم أنه قد استبرأ بذلك له ولا لعان عليه ولا يمس  
 إنما قال ذلك لأن المعازل ما يكون الزوجات في نكاح ولد أو ولد  
 على فراش الواحد وهو الزوج دون يملك المهر في حرمه الولد بعقد  
 أو كد من حرمته يملك المهر وكذلك حرمه الولد الحادث بعقد



هو وكذا من حرمه الولد الحادث بمات المهر فذلك لئلا يكون للعازة الولد  
الحادث بمات المهر وقوله لا يرد عليه اذا قال انه ليس مني وقد استبرأ لها  
فلا ينافي قوله مقبول اذا قال قد استبرأ لها ثم باعها فذلك قبل قوله  
نه قد استبرأ لها والولد ليس منه لانه موثوق على ما نقوله والقول حول المهر  
مع كونه فيما ربحه وقوله ملكا فليس لما ذكرناه مسله قال ومن ادعى  
عبد الجحيم قد مره من الدليم فقال الرجل انه ولدي فان كانت ارضا قد رخصها  
وكان يهاق به وان لم يكن دخلها ولا كان بها لم يكن به فان الحق به فانكته  
عند موته وساعده المدعى عليه فليس ذلك لهما بل هو له انما قال ذلك لئلا  
فلما ان كان من ادعى ولدا على كذبه محاله وهو ان يكون اكثر من المدعى او  
يكون كاذبا في الغلب لا يقبل دعواه ولم يلزمه نسب المقربة من ذلك ان يقر  
بنسب غلام قد مره من ارض لم يرد خطا المقرب على ذلك محاله فهذا  
الغلب انه كاذب واذا كان كذلك لم يكن يلزمه الاقرار فاما اذا كان نسبته  
ان يكون كما قال ولم يعر كذبه محاله او في الغلب قبل اقراره وثبت  
نسب المقربة لم يرد قبل قوله بعد ذلك في اسفاحه وكذلك لو صدقه على  
ذلك المقربة من قبل ان النسب ارايت فلو لم يرد حق له عز وجل فلا يجوز ان  
ينفق فيه على نفسه بل في ذلك اسفاحا حتى قد وجد الله تعالى  
قال وادع الرجل حاضرا به حاملا فتلد من ادعى الولد ورحمته منه فاركار  
موترا ر عليه وان كان له شيء فلا اذن ذلك انما قال ذلك لانه اذا  
كان معشرا فانه يردا بحال حتى غنره لغت بدو عصبه فلا يقبل قوله  
فاما اذا كان موثرا قبل قوله لانه خرج ملكا مستردا من يد المدعى

ناه فلا ضرر عليه في ذلك واحسب ان ملكا قد عاين ان قوله في الولد  
يقول وان كان معشرا وان النسب لم يثبت له وتبعه البايع للمهر ولديته  
دعته ووجه هذا القول ما ذكرناه من وكور حرمه النسب قبل قوله بوسر  
كان او معدن مسله قال ومن كلب منه ذوقا به نه مستحسنا  
ليستحسنه فقال هو من اتى بركابه اخر فقال فليد ذلك ثم قاست المراه عليه  
فقال انما قلته بخيا منهما فذلك له ولا يسي لها على هذا الوجه وقد كلب السلطان  
العبد او امه من الرجل فقوله هو مدبر وقد ولدت الامه من محافه ان اخذ  
ذلك منه فليس عليه شيء وليس من هذا سهاره انما قال ذلك لان اقراره  
لغيره على هذا الوجه انما هو ليدفع النحر عن نفسه من تريدة لانه اراد بذلك  
الاقرار له وهو بمنزلة اقرار النضر ان ذلك غنق لانه لانه لم يكن منه  
على وجه الاختيار كما عرف من حاله وكذلك هذا المقرب لغت اذا اراد ان  
كلما او غنق من كلب ذلك منه من ثقل عليه رده مسله قال  
ومن اقره مترانه بدن فعليه المخرج ما لفته انما قال ذلك لان اقراره بالدين  
متعلق لذمه وكل من يعاون الذمه ثم ادعى خروجه منه فان قوله غير مقبول  
لان ان يقر بئنه على ذلك وكل من اقر بشيء يرد على وجه الامانة ثم رجع المروج  
منه فالقول قوله مع كونه اذا ذكرناه قد رده الى حاجته او خلع ذلك منه  
وقد بناء عما تقدم مسله قال ومن قبض لها ذوقا بها  
شيئا بوكاله او باع لها واسترد لها فالقول قوله في ذلك مع كونه اذا اراد  
انه دفعه اليها انما قال ذلك لما ذكرناه وهو ان هذه الامانة  
به يرد لانه زعمه فالقول قوله مع كونه في دفع ذلك الى امراته  
مسله قال ومن ادعى ان رجل معاذ ان اياك اسلمني ما به رسل



وقبيل له عسره وقد نكح الاب فان كان ذلك قد كاد فهو محقق وان  
كان حذو فاعليه السنه وقد قيل انه نكح ذلك كله ٢٢٢ ان ياتي بالسنه وهو  
احب الناس وجه قوله ان قوله يقبل فما ذكر من دفع ذلك فلا نه لم يقص  
ما قرآن بالمأيه وانما ذكر ذلك على وجه الحمد لمن كان فعل ذلك به ولم يصر  
قرآنه غير العشره ووجه القول الاخر فلا نه قد اقربا بالمأيه وادع  
الخروج من تسعين فلا يقبل قوله بغير سنه لان كل من اقر شئ زمنه لم ادع  
الخروج منه لم يقبل قوله بغير سنه مسله قال ومن اقر لرجل  
بمال عليه وقاد دفعته اليه لم يخرجه منه بالسنه وانما يقبل ما ذكر عليه  
وله في الحث والشركه انما قال ذلك لما ذكرنا ان من اقر شئ زمنه  
لم ادع الخروج منه لم يقبل ذلك منه بغير سنه واذا اقر لس هو فاما ان  
دون زمنه قبل قوله اذا ما دفعته الي من ائمنه وذلك كما اراد به  
والشركه والله ذلك مسله قال ومن اقر لرجل  
بدين وانكر الرجل وقال وديعه او عار به فذلك له وعليه المهر اما  
ذلك لان الذي يده الشئ قد اقر لصاحبه بملكه وادعافيه حقا وهو قوله  
انه زمنه فلا يقبل قوله على رب الشئ بغير سنه والقول قول صاحبه انه وديعه  
وعار به مع نفسه انه منكر لما ادعاه الاخر انه زمنه مسله قال  
ومن ذكر رجلا صا او متاعا جزاه الله خيرا ما اقر به معروفه لفتد  
حينه مره فاشفق خدا وكذا عكس ذلك الرجل وورثته فليس ذلك  
لهم ان كان علم هذا الوجه ولم يذكره عند تقاض احد له ولا دعواه  
انما قال ذلك لما ذكرناه ان هذا لم يقدر بقوله الا فانه لما قصد السكر  
والدعاه

الا ان يكون ذلك عند تقاضى ومكالبه فليس به ارادى ذلك عند المكالبه  
لان ذلك على وجه الاقرار منه مسله قال ومن اعترف  
لرجل بمتاع له زمنه ولا يبينه له فان الورثه لم يقبل ما نعلمه زمنه هذا  
المتاع ولا يعلم ذلك عليه ما اذ يثبت له انما قال ذلك لان الذي يده المباع  
قد اقر بان ملكه لغتوه واتعا انه زمنه عنده فلا يقبل قوله بغير سنه  
وعلى ما لك الشئ ان لحلف ما هو زمنه عنده ان كان باقيا او كلف ورثته  
ان كان قد مات اثم هو اعلم فانه زمنه نه مدعى للره فعليه السنه و  
المدعاه عليه منكره فعليه المهر مسله قال ومن كلف منه  
منزل بكرى فقال هو زمنى حتى استشير بها امره مات الام وكلفت الامنه  
المنزله بهذه الشهاده فلا ينفذ ذلك الا ان يكون حاضرا او يكون لها على  
هسته او حد فنه شهود وكذا ذلك لو كانت الشئ صغرى فلا تقبل  
ذلك لانها قال ذلك لما ذكرناه ان هذا القول منه ليس على وجه الاقرار منه  
السنه وانما اراد به ان له حكم او زمنه بغير سنه عليه هذا معروف  
الناس انهم يفعلونه وذلك يكون منه على وجه المليك والاقوان  
لا ولا دهر او لمن ذكروا ذلك واخافوا اليه فخرى بقدر اقرار المحدث  
ان ذلك غير زمنه انه لم يقصده وسوا كان ولده حقا او كسرا اذ لم  
يكن ذلك في حياته اعني حياه الاب لان ذلك كان قوله حقيقه له والله  
اعلم مسله قال ومن اعترف بمتاعه بدينه مرفعه ثم رجع  
فادعاه النول فليس عليه انما قال ذلك لان اقراره بالدين قد زعمه بغير  
زمنه فلا ينفذ منه ان ذلك كان غير صحيحه نه توبه بذلك اسفا كما قد



زوجه و ملو ذمته من افران مسنه قال ومن اعترف رابه  
 بعد خطبة يسئ غيب وانكر دكر رابه ويقول الكاتب انما  
 منة فممنها واخرج بها فليست رابه ان ياتي بسببه شاهد شهادته  
 سترت له رابه انما قال انه باخذ رابه اذا اتى لشبهه من رابه فله  
 كانت عتق قاتله ان دانت سترت بعد ان يضع فممنها فليكون الامور  
 شهادته وشهادته السهو الذي له في البلد الذي ذكرناه سترت منه  
 على من ادب به ليصل الى حقه ويكون الذي اخذها ضربه انما لا ضرر عليه  
 في ذلك انه قد اخذ بها وهي القصة وقد قال هكذا ان اخذها  
 بعد اربع القصة وان قرئت سهاره ومار عبد الملك ليس له اخذها  
 بعد ان يسمع الشهاده عند الحاكم ان رابه سترت منه صفها كذا  
 وكذا للادبه التي اعترف بها لم يخرج القصة ويدفع اليه لذهب بها ان  
 شهوره فليشهدوا على عينها ان كانت هي والاردها واحد القصة  
 وهذا القول كانه يشبه من قبل انه لو يتوهم لهدى اخذها من عيني  
 تقوم له على حقه الدابة ضرر ذلك بالناس ولا رعا من ليس لها من ذلك  
 واخذوا مواليهم يغتصبون يقوم له على دعواه ويدخل على من ذلك  
 ضرر قال ولو اعترف رجل رابه وقامت له منه فقال  
 استرنت مندا او وهنت لم ينكر ويقول انا اذهب بها حتى اقبل البينة  
 فليست ذلك له ويحلف بالله ما باع ولا وهب واخذ رابه انما قال ذلك  
 ان المعترف قد استحق الدابة ورجعت له بالبينة التي شهدت له وليس يقبل  
 قول من هبت به انه استراها او وهنت له دون ان يبرهنه على ذلك

حلف صاحبها انه ما باعها له ولا وهبها منه ان السنة على المدعى ان يبرهن  
 على المنكر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنه  
 واذا ادعت الجارية الحزبه وسهو زوجها غيب موضع ذكره وان حات شهود  
 او شهادته عتق قاتله اقرب عند سيدها ان كان ما سونا ومنع من ممتلكات  
 وان لم يكن ما سونا عتقها الى امراءه وضرب لها اجل شهر في شهر واخذ عليها  
 حبل والعبد انما يؤخذ عليه حبل ويؤجل تكلم بشه كما قلت ان وان لم يكن له  
 شهاده ولا تكلم هو لم يؤجل ولا يؤخذ منه ما حبل فان اتى قبل متهما وان  
 قاتله لا يجد حمله وطالبه كما قلت فانه يمكن من الخروج فاني شهد ان  
 ان ذلك يخرج لسبيده في السجن ويؤكل من قوته فيما يدعي ولا خلا فممن  
 فان خرج علمات بسببه واقضا اجله واجل بعده ولم يات لتشي وهو على دعواه بعد  
 شهاده فانه اذا اعذر القصة في الاجل قضى عليه وكذا الرجل على السنة  
 مضرب له الاجال وذلك لحلف من الرجل العالم فذلك نراد والملا والخلو  
 فذلك يقضي عليه انما قال ان الجارية والعبد مكنان من اقسام السنة  
 اذا رغبوا الحزبه وانما يشبهه على دعواه من شهاده عتق قاتله  
 او سماع من يذکر ذلك فليكون له من على ما قاله وتاجيد سبب الحزبه  
 فواجب ان يمكن من ذلك لا يثبت ثبوت حق الله عز وجل من الحزبه  
 حقهما في انفسهما وتصر ففهما فيها بالحزبه فاذا كان كذلك مكنان من  
 اقسامه الشهاده وكلمتها وضرب لصحا في ذلك اجل على حسب ما سارا  
 الحاكم من ذلك وعلى حسب ما عترف من صدق قولهما فان لم يكن لهما  
 شهاده من شهادته وه سماع لم يمكن من ذلك وكانا على صلاته وكذا  
 اذا رغبوا ان سيدهما انهما وجابت لهما شهاده من شهادته وان  
 ركن قاتله



...سيدا لهما انه لم ينفقهما وان لم يكن لهما ذلك لم يسلمهما انه لو  
 ...دعوا لهما لغير شبيهه لا ضرر ذلك لشاره العبيد ولما شيا  
 ...وذلك لهما ان يكونا شبيهين من بينه وقد سنا ذلك مما تقدم  
 ...لما كان لهما غير الحقير مما ارجيا من سهاره او عبق منهما  
 ...وذلك وحسنهما او ادبهما ليرتدعا عن ذلك ولين ما خدمه تسيد  
 ...وبالمنع من الحكماء لثقة لهما قد فعلا ما نصرت تسيدهما فوجب  
 ...منه **مسئله** انما اذا ادعت الجارية الحرة ونسبت  
 ...بلادها وقبيلتها فان كان ما ادعت شبيها وجه كتب الوالي بامرها حتى  
 ...يستقر ذلك والنفقة والموت في ذلك على المستركة ولا مرد على التابع  
 ...قوليها فان لم يثبت ردت على التابع ولم يلزمه شيء مما انفق المستركة  
 ...وان ثبت بلادها عيدا ولم يثبت نسبها يعرف الامم بالنسب بكونت  
 ...دعواها وان رعت عن قولها بكونت دعواها ان الحاف به فالو قال ان  
 ...الفسم وترجع السيد عليها اذا خرجت حرة بالنفقة التي انفق عليها  
 ...باسيانه امرها انما فان ان الوالي يكتف بامرها حتى يسبر ذلك  
 ...فلو ان يكون حرة كما قالت ولما على ذلك منه وليس يجوز منعها من  
 ...نسبت ذلك لا في ثبوتها لغيره عز وجل وحقا لها كما ذكرنا في قوله  
 ...ان النفقة والموت على المستركة فلا ملكه حتى ينكشف غير ذلك وما  
 ...انفق على ملكه لم يرجع به على غرقه وهو تابع وكذا انما انكشف  
 ...انما دعي رجوع على التابع باليمن ولم يرجع عليه بالنفقة انفق على  
 ...ما

...ان ذلك كونه بلدا عيدا ونسبها لا يعرف لم يعمل منها انما ان يراه حرة  
 ...لنفسيد بها واستقام حكم الرق والخدمة عنها لما ذكره في قوله ان قسم  
 ...ان عليها النفقة اذا خرجت حرة فلا زال الذي انفق عليها قد فعلا ما عليها ان يعمل  
 ...من نفقتها على نفسها فعلمها ان ذلك اليه ونسبها ان يكون في حقها لانه  
 ...انفق على انما ملكه ولم ينفق ترجع عليها والله اعلم **مسئله**  
 ...فالو من دفع اليه رجل ذهبا في حرقه لحضرة يهودي مما اراد هذه مثل ذلك  
 ...لستني وقضها ليراد عا بعد ذلك ان لم يجد فيها الا حسنا او وجدها كالحسان  
 ...فلا حول له ولكن خلف الذي دفعها ليعذ كانت كما حدسك ويراها انما قال  
 ...ذلك ان المدفوع اليه قد صدق الدافع على ما قاله وقبل قوله فلزمه  
 ...ذلك واستقر له بعد ذلك ان يقول انما على خلاف ما علمت لي الا انفسر  
 ...على ذلك ولو كان يفتيها قبل ان يقول من موقعه لحضرة السهمور في رها  
 ...على حلقها ما ذكره **مسئله** انما وان قال له ان ذهب فان انكوت  
 ...شبيها ابدلت كذا لقول قول الذي دفعته اليه مع حسنه وكنهه ان خلف  
 ...بالله ما اعكاه الا حيا دار في علمي وعدما ان كلف الله ما اعكاه الا  
 ...جدا واولا يحب النساء انما وان ذلك ان الدافع في هذا قد اتفق المدفوع  
 ...اليه على ما نقوله من الجوده والعدا فاقول قوله مع حسنه انه ما  
 ...اعكاه الا حيا داره وقوله وليمينه ان كلف الله عز وجل ما اعكاه الا  
 ...حدا يرجع الى المسئلة انما وان المدفوع اليه من حرقه الدافع قد  
 ...اتمه على ذلك فكان القول قول الدافع مع حسنه وفي هذه المسئلة  
 ...القول قول المدفوع اليه مع حسنه لانه يقول الدافع ان كلف الله  
 ...شبيها ابدلت كذا







ان الميت يلقه فوجب تغلب بسببه وقوه امره لهذه العلة فان نكس  
 خلفت المرأة لان سببها قد قوى وهو امتناع الزوج من المهر فوجب  
 ان يحكم لها مع نسائها وكل من اقام للسنة ان المتناع له فانه يحكم له بذلك  
 ان السنة اقوى من الدخول منه وحلفه انه لم يستتره لا متراته ان اذعت  
 ذلك وكذلك حكم اهل القراء واهل الزوج ان ما تاحيهما بعد وقتوح  
 الشقاق وبعد ان اطلقا في قضاء كانهما بقوا في مقامهما في المهرات  
 وحكم الوارث بحكم الموروث في حقوق الاموال فوجبان يكون حكمهما  
 كذلك ان القول قول مدعي الاشبه منهما مع نفسه كما يكون ذلك لكون  
 عنه وقوله ما احدثت المرأة في بيت زوجها مثل البيع وغيره من  
 العمل فانها مشتركة فيه فلا بد وان كل واحد منهما قد ثبت له حقوق في  
 المتناع الذي هو بينهما فوجب ان يعجز كل واحد منهما عن حقه من ذلك على  
 حسب قيمه العمل وقيمة الشيء المعمول فيه بعتر حمل يكونان شرايين على  
 حسب ذلك وقوله ان الحسنة والتوزين من متناع المراه وقرن الت  
 لها فان هذا كله في الغلب مما يكون للصراه فوجب ان يكون لها ذلك مع نسائها  
 قال وما استتر الزوج من متناع المراه فهو له ان يقم بنفسه انه اذعت له  
 ثمة لثنته لها والا فبمنه ك انما وال ذلك ان ما استتره الرجل هو  
 انه قد علم ان الحلف في الغا هو قد وقع له بالشتر سوا كان ذلك من  
 متناع المراه او الرجل ان يقم المراه بینه ان الشتر كان لها وانها  
 دفعت اليه ثم ذلك فان لم يثبت ما بینه حلف هو انما يدفع اليه ثمنه  
 انما مدعيه وهو من حلفه على المدعي ان يثبت على المنكر كما قال  
 رسول الله الله عالمه وسئل

قال وسفك الرجل الذي ياتي به المراه فهو لها اذا اطلقا منه فاما اذا اذرت  
 انه قد علم ان ذلك ملكها لا يباعه ان حبات به الزوج  
 قال واذا ادعت امرأه ان ولد منها ثلث خلفت السنة على سماع الشاؤون  
 السنة اليه وما اعلمها سببها من الحلف والبيات فهو لها وما كان من  
 متناع البنت مثل الفريس والحلف والبيات والسباب ان على مهرها فقولها  
 انما قال ذلك ان ابر الوالد ليس لها ملى مستقر على ما في يدها كما يستقر ان  
 ملك الحرة على ملكها فانه يقول ان الولد ان ذلك لها وان كان يشبه  
 متناع النساء ان حكم يدها وملكها بحلف الحكر ياتى وملكها فاما ما  
 كان من الساب التي لا يستها او نام في حياهما ما لا بد لها منه فهو لها لان ذلك  
 لا غلب لها اذ لا بد لها منه وليس يجوز لستدعائها من غير ما يملكها  
 موباب وفرش يعلم ان ذلك لها لقوه سببها فمادعيه  
 قال ومن جحد حلاما لا فاقق له في السر ودعا الى الصلح بالصلح فله  
 لشهدانه انما يصالحه لتقر في العلانية ثم يقوم على حقه كما حكم  
 العلانية والشهد عليه فلما في ما احصاه فالصلح جائز الا ان يات من  
 شهادته او علم على اصل الحق او اقوى انه قد ثبت انما قال ذلك  
 الصلح قد مضى وقع من رب الحق انما هو فلا يعقل قوله انه انما احصاه  
 لتقر له في العلانية لا لو قبلت من منه لما شا احد من سكر ما لم يرض  
 من صلح ومع وغير ذلك من العقور لا فعل ذلك والصلح فهو فعل محرم  
 انا كان على ما انزل الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان  
 بعدنا ووجه صلح قوله ان صلح انما كان لتقر له في الحاقه كان صلحها  
 فان على وجه الصلح







١  
 وماذا على رجل ان يخطب وعده اذا خرج عكاوه اعكاه رنار  
 فانكروا ان يخطب فلا تمن عليه اما قال ذلك لا لو عد  
 به لم يزد عد قهر وعد فلا تمن عليه انه لو اقر الوعد يلزمه العكبة  
 ان الوعد ليس بعقد وانما يلزمه ان يمشي في فعله او يعقد على نفسه  
 فعله في ثوبه اما اذا لم يمشي في فعله او يعقد على نفسه  
 في ثوبه فيلزمه ما يدرى وان كان ايجابا ان يقر به وانما يلزم  
 الافعال والعقود كما يلزمه ان يمشي في فعله او يعقد على نفسه  
 والاصل ان يمشي في فعله او يعقد على نفسه وكذا الصوم  
 قوة وذلك ان الله سبحانه قال ان قوا العفود وقالوا الحق والعمه  
 له  
 مسله قال ومن صلح نحو ما له على ما له كان على  
 رجل هو وصيه فطاعه على رفق لم يستتركهم ان يدفع اليه  
 بقيه ما طاعه عليه من ثمار لهم وقفا عليهم على انه ان كان الرقيق  
 معتمدا عليهم بعد قد اوسى اذ رويهم من ايمانهم فلا يجوز  
 ذلك الا على ما ثبت لشرقه ان كان كذا وكذا وان كان كذا وكذا  
 انما قال ذلك ان السليم ما هنا جري محرك المعاوضه فلا يجوز ان يقع  
 عوف في يد رجل خطا من ان ذلك عوف وقوله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مع الفقد والصلح عليه باب الوكلاء قال  
 واذا وكلت المراء وخطا في حق طاربع وشترت لم ادعت انه لم  
 يعطها شيئا وليس عليه الا يمينه ومن او كذا القود ولو كلوا الوكيل  
 لا يبلد ان بعضون لهم الاموال

اما قال ذلك لا ان وكيل موطن على ما يتصرف فيه من ايمان وامان  
 دعوت ذلك الى من وخطبه ما لقول قوله مع مسه لانه قد انتمه على ذلك  
 وان قال قد دفعته الى غيره لم يعمل قوله الا يمينه ان غيره من منه في حال  
 الذي في يده كما انتمه موكله والاصل في هذا ان كل من كان يدرى ما  
 على وجه الامانه فقال قد دفعته الى من انتمه والقول قوله مع مسه  
 ان ذلك امانه في يده وليس في يمينه وكل من كان يدرى من منه في حال  
 قد دفعته الى من لم يدرى فلا يدرى قوله الا يمينه لا خلاف في هذه المسله  
 من هذا العلم  
 مسله قال ومن وكل رجله في حقه حتى  
 اذا استأجره بغير اذن له من اذن له في حقه فليس ذلك له الا ان يكون  
 شأنه او اذاه فيكون ذلك له والا فليس ذلك له من اذن له في حقه  
 تريد بذلك قمع ما قد لزمه من الحجه وتوجه عليه من الحق فلا تنزك  
 وذلك لانه في تركه ضرر على صاحب الحق ولو سوغ ذلك لما شأ احد  
 قمع حجه بجه عليه وازاله خوفا عليه الا فعلا وفي ذلك ضرر على الناس  
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فليس  
 والا ضررا لخصمه فان كان اذاه او شتمه او خرج عن حد الخصومه كان  
 ان يوكل غيره من حقه في تركه خصومه ليس على وجه الاضرار اذا  
 هو على وجه حيانه لفتته  
 مسله قال واذا وكل  
 رجل رجلا فمضى ما له في عمل او كماله قد اخذه وليس لصاحب الدن  
 يمينه والوكيل مفتر ولم يدفع الى صاحبه شيئا فليس يرفع اقرار الوكيل  
 الا يمينه عليه والاعتراف بالحق انما قال ذلك ان الله عليه الدن مدع



عشيرة ودار زيد بن رجل فادعاهما نفسه فسا عسيرة الرجل بوزن  
لهما بلسن حق صاحبهم ونجاة من الرجل فلها في السنة فلهما بلسن من ذلك  
الابو كاله او اس عسيرة اما قال ذلك لما فتنوا رجلان بوزن له ان يتعلم من احد  
في بلسن حق له او مكاتبه به الا بوزن له منه او ان ياتره الخايم يد وهذا  
هو الواجب وما بقدر فاسمكتان على ما ذكرناه مسلة  
ومن اعترضا من اننا لا نعلمها احد في باني من بلسن فها عسيرة ابعده ما  
عسيرة وخدوها وعما رنهما فلا بقدر فتنوا للذي احب الارض عسيرة فتمه ارضه  
فلا لجد فانهما شئ كان على قدر فتمه الارض بعسيرة فها عسيرة العمار ولا  
ارض اما قال ذلك من كل واحد منهما له فولا يجوز ان يتعلم من كل  
واحد منهما ان صاحب الارض له فولا الارض والثاني لسياسة الله فولا  
ان يوحد كل واحد منهما الى حقيقة فولا صاحب الارض في الحق الباني  
في لستهم فتمه ثمانية بوزن لستهم فها لستهم فتمه ثمانية بوزن لستهم  
لحق الباني والباري في اكل عسيرة فان لم يعك فتمه ثمانية بوزن لستهم  
صاحب الارض فتمه ارضه بوزن فولا اما كانا شئ بلسن الارض والناقد  
فتمه ما لكا واحد منهما من فتمه الارض فتمه لستهم فولا صاحب الارض  
من ذلك كله بقدر فتمه الارض بوزن لستهم فولا صاحب لستهم فتمه لستهم  
ارض لستهم كان الارض في البنا على حسب ذلك وهذا الذر فتمه لستهم  
ور عن عمر بن الخطاب انه قال من يترك مسلة والذو من سيرة  
دارا فاستغفها جينا ثم استغفها فالحري له ولا يرفقه للمسلمين وكره  
العبد اما قال ذلك ان البناح للمسلمين لستهم فولا صاحب  
المسلمين

ورفعه عنه وهو موقوف على من اراد ان يئتم به على ذلك وعلى المنكر لرفع  
 عنه صاحب الحق ان يئتم به على المدعى والمنكر على المنكر وليس يعمل  
 في تركه على صاحب الحق فيخرج ذلك منه ان الوكيل ليس موثقا  
 به ومن غير الوكيل وانما هو موقوف على ما يئتم به ومن الموكل  
 ومن يبيع متاعا ويشتريه بغيره رجلا من عمره قد دفعه منه  
 ودفعه الى الذي له الحق فقبلهم اليه بدفعهم الى الوكيل وليس على  
 الوكيل الا التمس الله طوعا وعرضا رفعه انما قال ذلك لما ذكرنا ان ذلك  
 قوله الحق في بوجه منه ورفعته الى صاحب الحق ووكيله فعليه اليه  
 على ذلك وانما يخلص صاحب الحق او وكيله انه لم يدفع ذلك اليه لان  
 اليه على المدعى والمنكر على المنكر قالوا قول الوكيل مع يئتم به في رفعه  
 الى صاحب الحق انه موثق على ذلك والذي عليه الحق ليس موثقا فكان  
 عليه اليه على الرفع  
 مسألة عاز ومن هلك ونرى امراه  
 واخطا بان لا ترفا دعت امراته جميع ما ترك وارادت ببيعها مقام  
 ارأه ثم قتلتها فاض ان يئتم به من يضاع اليه على ما ترك عنه وان  
 است ان اباه وارثا هالك وكان حيا يوم هلكه زوال الموت اعمى  
 موثقتا له واختا به لم يوقف على يد رجل حتى ياتي فيه امر ابيه  
 انما قاله سخر من يئتم به ذلك بغير وكالة هذا هو الوجه  
 احيى المسلم ولما خص الامن من ابيه ايضا فعلى هذا الوجه قال ذلك  
 ضرر من الاستحسان القياس ان احداهما من غير وكالة فيه او  
 بان ذلك امر له في نفسه  
 مسألة قال ومن كان غاسما غريبا وله به



ان كان السبع فاسدا وان كان فيه عيب فلفها منه باليمن فوجب ان يكون  
 خراجها له لئلا يعلم وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يخرج بالضم والفتح وقد روي مسلم بن  
 الحجاج عن هشام بن عروة باسناداه مثله **مسئله** قال وممن  
 في ارض قوم بعثوا من اسحق فها فاشيا ووا اءكوه قومه عمارته  
 ففقوه واخذوها وان شيا وبقوله عنهم ولا يكون له نقض ما لا ينفعه  
 من ثمرها احرته او هو من اهلها وهو صاحبها له انما قال ان  
 ممتنه ففقوه لا نه لم يزل صاحب الارض وكان اما متعديا بالبناء  
 ان كان غاصبا او مقصرا ان كان عتقا صاحب تركه اسنادا صاحب  
 الارض وكان اصابه الارض من ارضه فله ان يملكه عنه ان شيا او يعطيه  
 فممتنه ففقوه ان رفعه من صاحب الارض فله ان له ارضه عنه بدع  
 ممتنه ففقوه ان رفعه من صاحب الارض فله ان له ارضه عنه بدع  
 باذن صاحب الارض ويكون الباقي قد دخل على ان يكون موقفا فاما ان  
 كان دخل على ان يملكه بعد مده وذلك ان يكثر ارضه فله ان يملكها  
 او يبيعها من صاحب الارض فان على صاحب الارض دفع ممتنه ففقوه  
 ان يملكها وقوله لئلا يتردد من ارضه فله ان يملكها اذا كان لا يسفح به و  
 تركه كذلك ممتنه لصاحب الارض فلا فعله هذا هو خزانة اصل  
 صاحب الارض من عتق ان يسفح هو لئلا يتردد من ارضه فله ان يملكها اذا  
 كان لا يسفح وقد روي مالك عن عمر بن الخطاب عن ابيه ومعه من يقول  
 عن ابي سعيد بن خديج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا خير في  
 اضرار **مسئله**

قال وكذلك من اكثرى فله ان يتردد من ارضه فله ان يملكها  
 كغيرها ان احب صاحب المنزل وان يقل منه ترابا فان ارضه فله ان يملكها  
 اه وان كان تراب حشبه ردمها وان كان ردمها ردمها وان احب صاحب  
 الدار ان يتردد حشبه مثل حشبه او كور مثل كورة فله ان يملكها  
 فممتنه والاهية في ذلك اعدا وليس له ان يتردد حشبه او كورة  
 انما قال ذلك لما ذكرنا ان فعله ما لا يسفح به ونصير صاحب الارض هو ارضه  
 منه لغيره وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تروا ارضوا فاما  
 اخذه ما يسفح به فله ذلك لانه لا يتردد حشبه او كورة وقوله ان له كور  
 ككورة وحشبه حشبه فله ان يملكها ذلك بعضه من بعض ونفاز  
 منافعها ما كان ان يملكها والاهية في ذلك اعدا كما قال مالك و  
 العياشي **مسئله** قال ومن كان من ارضه فله ان يملكها  
 جافها امره بملكها كانه كانت قبيحة فله ان يملكها  
 فان ايا ذلك السلطان فقد فعله وليس له ان يملكها انما قال ذلك  
 لان الذي اخذ من يديه القبيحة فقد حكمه ان كان قد عتق قبيحا وشيا او  
 كان مستحقا لها فليس له ان يرجع على غيره من ارضه فله ان يملكها  
 لئلا يتردد من ارضه فله ان يملكها والاهية في ذلك اعدا  
**مسئله** قال ومن اتسع دارا فله ان يملكها  
 فله ان يملكها ومن تر عتقها فله ان يملكها في ذلك شئ اذا كان ما عمل به  
 انما قال ذلك لانه فعله ما لا يسفح به فله ان يملكها في الناحية وليس هو  
 متعديا الى الفعل فلا فله ان يملكها



[illegible]



المسمى للارض قلع زرعه فان الزارع غير متعدي فله زرع كالواحد  
 السبعة ان الشب يطوقه ولا ينهل زرعه لانه ليس بخاص و كذلك  
 الزارع لسبعة فاما ان كان خاصا فلم يستحق ان يقطع زرع ان شأ اذا  
 وقت الزرع اذ حرمه لزعه وان شأ تركه واحدا لكره كما انه لا حرمه  
 لولد الواحد على وجه القصد مسله قال ومن عجز ان يبا  
 وعجز من يبا وخرج الى ارض اخرى فاد هذه رجل اخر فان كانت خربت  
 وذهب عمرها وساويا الى مكان اخر له فذلك له اما قال ذلك لانه اذا  
 خربت وعادت الى ما كانت عليه من ارض ربحت الى ما كانت عليه من  
 الموضع ٢ حل فكانت لزم عمرها ثانيا لانه اما حار او ليها موطن الفمارة  
 واذ رأت الفمارة عادت الى ما كانت عليه في الموضع وذلك لمنزله الصيد  
 اذا خرج عن يد من يداره بالفلات وعاد الى ما كان عليه من التوحش فهو لمن  
 عاد به دون الاول لانه قد عاد الى ما كان عليه في الموضع اياحه وقد  
 ذكرنا هذه المسلة قبل هذا الموضع مسله قال ومن زرع  
 ارضا كلها فله زرع اركان ابا الزرع وان كان غنرا لانه فله الفرك  
 وان كان غنرا فله غنره انما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من احيا ارضا ميتة فهو له وليس لعرفها الحي فليس للقاصد حق  
 ارضا مضمومة فيقر زرعها والامر في ذلك ان يرب الارض ان شأ  
 يلع زرع وزرع هو ان كان وقت الزرع ٢ انه اقل ارضه والاسفعا  
 بام القاصد المتقدر فاما اذا كان غنرا وقت الزرع فقد ما ملك ان  
 له ان يلقه لهذا المثل الذي يلقه وقد ما يستر له فله الفرك

فله مخر بالاصب فلف له انه من غنرا ان يقطع هو فله و ذلك فخر  
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار وقوله انه ان  
 كان غنرا فله فلان لغنرا يخالف للزراع لان الزرع له نهاية ووقت  
 للزراع اليه ويقصد وذلك معلوم منها هيبة والغنرا هو على وجه التام  
 ليستر الى وقت يقطع فيكون للزراع وهو بمنزلة البنيان فلو ان الارض ان  
 بالزاله ذلك عنه وقطعه او دفع فتمت فقلوعا اليه ان احب ذلك على ما  
 بناه فيما تقدمه باب القضاء في البنيان قالوا اذا كان  
 للرجل سفلى ولا اخر علوا فاحلح السقف واخر يدخل عليه السفلى  
 وكذلك لو انهدم الجدار بناء الى حده ولو انهدم البيت بناء الى  
 وكذلك لو كانت عليه غنرا فان واحدة فوق واحدة بناء ما حله السفلى  
 وسقف ثانيا صاحب الغرفة الاولى وسقف ثانيا الثالث فاذا غنرا  
 البيت السفلى فليس بسقفه انما قال ذلك ان على صاحب البيت الاسفل  
 بيتي وليسقف لان البيت يكون بغنرا سقف فلما كان صاحب البيت لو  
 انفراد بملك البيت من غنرا يكون عليه حق لا حدت كان يحتاج الى سقف  
 بيته لا بد له من ذلك فذلك اذا كان عليه حق لغنرا وجب ان يبنى هو  
 البيت وسقفه سقفه ثانيا صاحب الغرفة الاولى وسقف ثانيا  
 الغرفة لو انفراد بها صاحبها من غنرا يكون عليه حق لا حدت كان  
 من يسقف يكتفه ثانيا الثالث فذلك غنرا وجب على كل واحد من صاحب  
 البيت والغرفة ان يبنى ويسقف ثانيا اذا قسمت احيى سقف البيت الاسفل  
 اليه ثم كذلك كل غنره وانما كذلك



قال ومن كان له جدار ستره لدار آخر فسلكه فليس بكرة على شايه  
 وستر من سائر بيشته انما قال ذلك من قبل انه لم يمنع ثلثا به عرق  
 بكرة على ذلك كان له ان يستتر على نفسه ان شأوا ولا تستتر فان اراد  
 بكرة ان يستتر على نفسه كان له ذلك ان شاء الله **مسئله** قال وليس للرجل  
 ان يستر بوجهه في جداره فستره منها على جداره واما كوا الضو والروح التي  
 تطلع منها فلا يستره انما قال ذلك لان في اكله على جداره واسواقه عليه  
 اضراره فلهذا لا يستره للكاران بستر جداره وقد قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا تروا اضرار واما كوا الضو والروح فلهذا ان يستر ذلك اذا كان  
 ملكه وليس جداره ان يمنع من ذلك لانه لا يستر على جداره فستره  
 يمنع من ذلك **مسئله** قال وللرجل ان يرفع جداره وان يستتر  
 على جداره وان يمنع الشمس والروح **مسئله** انما قال ذلك لانه ليس بملكه  
 وجده فليس جداره ان يمنع من ذلك وان كان بناه لستره من الشمس  
 والروح **مسئله** قال ومن اراد جداره خشبه بستر شايه  
 جداره ثرا غصبه فان ذلك على فليس ذلك له واما ان احتاج الى ذلك  
 فذلك له فذلك له وان اراد بيع داره مع ان انا ارفع خشبه فليس ذلك له  
 انما قال انه ليس له نزع خشبه من داره ان الغصبه فلا نزعها لستر  
 على وجه انتفاع صاحب الجدار بزرعها واما هو على وجه الغصبه  
 والاضرار بستره ولا يضره انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما اذا اراد نزعها لا يضره هو بكانها جداره ذلك ان نزعها هو على وجه  
 انتفاع هو بكانها لا يضره انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

انما اذا بيع داره لم يكن له نزعها الجواران نزعها له المستر ولا نزعها له لستر  
 ان يمنع هو بكانها جداره ذلك **مسئله** قال وليس لغيره  
 على الرجل ان يستر خشبه الجداره في جداره وانما قال ذلك من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على الوصيه بالجداره انما قال ذلك لانه لا يجوز ان يستر احد  
 على ان يستر في ملكه ما يضره من غير ان يحب ذلك عليه الحق ولا يحب  
 نفس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستر احدكم مسل الا يحب  
 نفس منه وقال الا ان يضره ما يضره ما يضره فاما قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يستر احدكم جداره ان يستر خشبه في جداره فهذا على وجه  
 الوصيه بالجداره ومعرفة حقيقة كما اوصى الله تعالى بالجداره وكما قال رسول  
 صلى الله عليه وسلم ما ازال يستر بل يوصي بالجداره حتى يستره لستره  
 وكما قال صلى الله عليه وسلم ما امنيت مسلم من بات شبعانا وجاراه كما وكر  
 وهذا كله انما هو على وجه الحق على جداره المومن على وجه الشرح  
 والخبر واللما على **مسئله** قال ومن كان له بيت في حايك  
 رجل الى مال له ورا ذلك الحايك ولم يكن الحايك محطرا فان اراد ان يحطره  
 ويجعل عليه بابا فليس ذلك له الا بترها الذي المومنه وان اراد ان يحطرها  
 لجعل بابا يعلق فليس ذلك له خوفا ان يقول ذلك وينشأ فجعل عليه باب  
 وبعال لها حب الممن ثبت اليه على مترك **مسئله** انما قال ذلك لان صاحب  
 الممن يلقه ضرر المحطه صاحب الحايك عليه لان ذلك يورث الى منعه من القو  
 الى حايكه ان وقت اذا اذا حطرت على الممن الذي له وقد جعل عليه باب  
 اذا كان ذلك كما قال ملكه وينشأ ما فوق حاجب الممن ويكلف ثبوت ذلك

خله صد عليه



مسئله قال واذا كان حايك من بشر يكن قاراد احد هما نفوس قد عا صاحبه  
الآخر معه فليست ذلك عليه انما قال ذلك لان صاحب الحايك نقد  
على الاستفاح به من غير حكاية فليست عليه ان يحكرة فعن بني حايكا  
ولم ير نفسه بفقته من غير ضوورة منه الى ذلك الا ان حجب ذلك فاما  
ان حجب عليه فلاه مسئله قال واذا كان من الوطن جدا  
فانهد من فقد قيل انه لو من سنابيه وقيل انه لو من به وذلك احب اليه  
وجه قوله انه لو من سنابيه فلان بعد الحجب على بنا ملكه اذا لم يختر ذلك  
والحق في حجب عليه فاما اذا كان سنابيه فلو لعينه فانه يجبر على ذلك  
اذا امكنه ووجه قوله انه لو من ذلك علان امناحه مع حاجته  
الى سنابيه اصرار بسفسته ولشركه فلا يترك وذلك وقد مال رسول الله  
عليه السلام ولا ضرر ولا اضرار فليست له ان يدع بنا شي يحتاج اليه  
ونقصه ذلك الا ضرر لشركه فاما بنا او قال سمى ان كان مثله لم يسمع  
او باع من بني مع شركه وهذا القول اقبس والله اعلم  
قال واذا كان من كان زقاق ليس بنا غدا وباب احد هما على راسه وباب  
الآخر قريب من اقصاده ليس بنذهب الا ودا الى الثاني الا الحاجة فارقا  
في الزقاق ان يفتح بابا مقدمه الى فراغ الزقاق فبنا بسفسته مما عني به وباب  
الذي على فراغ الزقاق فان كان ذلك بصر به فليست له والداس يقبلون  
ويديرون والشروق يكون مثل هذان اما حال ذلك لا يخفى تقريب رايه  
في باب جائه اضداد الجارة له بغير فناء وموضع باب وموقف الداس  
على باب جاره وقد يكون ذلك الى الشروق في جاره بغير فناء الداس







[illegible]



اذا لم يكن فيها فضل عنه وانما يكون ذلك لما اذا كان فيها فضل وليس له ان  
 يقول استغنى ودين حتى يبلغ ولكن لسبقه حتى يصلح بقره في الما فان ذلك  
 من صاحب الما اتقوا به من غيره وانما امر ان يسبق حارة فضل ما به انه  
 يسبقه وسبق حارة من حيث لا يضره فاما اذا لم يكن فيه ما به فضل لم يكن  
 عليه ان يسبق حارة لانه اتوجه اليه واحق به في وقوله ليس عليه ان يسبق  
 ورية حتى يبلغ ولكن حتى يصلح بقره فلان صاحب الودي وكذا صاحب الذرع  
 ليس له ان يتكلم على ما جاز ويدع اصلاح بقره بل عليه ان يصلح ذلك فحين  
 ترك اصلاحه لم يكن على حارة سبق كما انه ليس على حارة ان يتكلم لسبقه  
 فانزله او غير تسر على غير اصلاحه مسله وارولستك با ان  
 الحاشية بقره على احسنها الامارة الضرر قد ذكرنا ان ذلك انما هو  
 على تخية الضرر من غير حد كدود من اذرع وغيرها ولسوا كانت بقر  
 مانسة او زرع بعد لبعضهم الضرر عن بعض كما عاد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في ضرر وافراره مسله قال ومن ترك ارضه  
 تراجا فاقسمت في بيعت وغيرت فيها وكثر لمراع بعضهم حقه فقال  
 من ترك عليه ما به ما ادعك فمن علي ما بلك وذلك انما مقدار بعض  
 ما يعرف الا اني فانه يدعي ان يدعو باصل قسم كانوا عليه مما هو  
 فان لم يكن لهم قسم اقروا على حالهم انما قال ذلك لانه اذا كان لهم  
 على قدر عرف مقدار كل واحد منهم من ارض والماء وكف منهم ثم املوا  
 على ذلك ومنع بعضهم من البذر في ارضه من حقه وانما لم يعرفهم  
 على قدر اقرت ابد منهم على ما هي عليه لانه لا يمكن ان يكون لهم دور

بعض من الحاحر يجوز له ان يخرق بقرينه ثبت عنده او افرزت  
 والوا اذا كانت عن من يخرق فقل ما وها فامركف بعدا وكفت بعضا  
 فمشا من لم يكف فان يرجع وبها ما بوا عليه فان شا الذي يخرق عن ان يعمل  
 ويكون ما فضل من الما بعد حاشية ان كانت قبل العمل له وهو قد كلف له  
 ولا يوتر من كره الرفع مع حاجته ان يرفع معه ولكن الرفع الحق بفضل الما  
 وبالمالكه ان كانت البتر او الفتر حتى يقبض نصف النصفه وليس له  
 ان يرضى ان يماله الما الذي اعقل واجبا والبتر والعين في ذلك يتوان  
 وكذلك يخرق بقرينه ما يترها احداهما فكون له الما ولا يكون له  
 بقرينه الما الذي وقد قيل انه اذا كانت البتر او الفتر في بقرينه واما اصلاحها  
 شي كلف العمل معه اذا كانت لم تجوب ولكنه خلاف على ان العمل معه  
 ذهب بقرينتها لان ذلك ضرر وقد نفى عن الضرر وقد ذكرنا ان  
 سبع او يمت بالسرك وانما الذي لا يملكه معه اذا خربت وآله ولا يحب الله  
 وليس عليه اذا اعطى نصف النصفه الى انفق فيها سرب من الما الى ان  
 اعكاه شيا ولكن يكون ذلك بينهما فيما يسبقلان وجه قوله ان  
 الشريك الذي يكفيه من الما مقدار ماله لا خير على النصفه مع شريكه  
 الذي يكفيه من الما مقدار ماله على العمل معه فلان الشريك الذي يكفيه  
 ماله من الما غير مخرق بقرينه وشريكه بقرينه العمل لانه يسبق ما به  
 الذي له مما يريد العمل ويمل الما الذي له بذهب بالعرفا ما اذا ربحه  
 الما الذي له فقد مال ملك انه يمتد مع الشريك على العمل لانه مخرق بقرينه  
 ولشريكه بقرينه العمل لانه يمتد مع الشريك على العمل لانه مخرق بقرينه

- مسله







فدارت امر ولد لهنده لعله لان الحجة على رابعها انما لك لها في كذا انه دخل  
 على ابها تحترق ولد ولست كذلك ما لكها اذا راع عليه غير اعتبر امره  
 انه ينفذ اعله ولا يلزمه تعدد غيره وكذلك اذا نزلت على ابها حرة  
 فهي المتعدية على سيدتها وزوجها ولست يلزم ذلك سيدتها فافرقا  
 لهنده العلة والصحة من القول ان له اخذ الامه وقمة الولد  
 قال واذا حترق امر ولد من نفسه فقلت في السكفها سيدتها فان  
 الولد بقوم من على ابها حرار بعد موت سيدتها وحقق  
 عنهم في القيمة فان لم يقام الولد حتى مات سيدته او الولد على له وله  
 وزنته لا يهر قد عطفوا عنها انا ما عاين ذلك في حر كرم ولد امر الولد  
 حكاها في عقد الحرة التي قد عشت انا اذا كانوا من زوج او زافاها  
 انا كانوا من سيدتها فحرار فوجب عنهم لسيدها كما يجب  
 او الولد لسيدها اذا فلتت فخذ لك بحسب قيمة الولد على ابها لسيدها  
 اهر قد اتم خواص ملكه ولو يولى لسيدها اخذ مرة ان الحوا بالحر والحر  
 الواي دخل على ان ولده حر فلم يحر استرقاق ولده وحقق في قيمة  
 كما قال مالك لا يهر لستوا عبيد فن يكون حكمهم في القيمة حر العبد  
 لما قد عشت اهر من عقد الحرة بعقد ابها فان اخرجت فممنهم  
 حتى مات لست يهر ليركن لهر قيمة لا يهر قد عطفوا بعقوبتهم ولا قيمة  
 للحر والله اعلم من مسلة قال وما افستت السوا الشئ  
 ما له واب من الزرع والحوايك بالليل فثمان ذلك على اهلها وما كان  
 النهار فلا يس على اهلها بالدواب ونقوم الزرع الذي افستت على

مسلة

الرجا والخوف انما قال ذلك لان على ارباب المواشي حفيظها بالليل  
 حر وانه يهر الى اخرجها ونسب لهما للزعم من اهلها فافستت زرع  
 قوم كان عليهم اهر من اهر مفر كونه وقد روى بسبعين من عيشه حديثا  
 الزهرى انه سمع سعد بن المسيب وحرام بن سعد بن يحيى حديثا ان انا  
 للبر ادخلت حايك قوم فافستت مقضن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان علي  
 اهل اموال حفيظ اموالهم بالنهار وعلى اهل الماشية ما اصابهم من  
 مواشيهم بالليل وروى النوري عن عبد الله بن عيسى عن الزهرى عن حرام  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وروى مالك عن ابن سهاب عن حرام ان انا  
 للبر ان ما انا النهار فلا غرم على من عفا افستت من الزرع لان يهر  
 وضروا الى ان يسالها للزعم فوجب على اهل الحواي حفيظ اموالهم  
 بالنهار فممن لم يفعلوا ذلك اهر مفر كونه مضيعون ولا تعلم خلافا انه لا  
 شئ على ارباب الماشية بالنهار وقوله انه يقوم الزرع الذي افستت  
 على الرجا والخوف فلانه لما لم يكن من قيمته ولم يزد من قيمته على انه يسلم  
 بحاله ولا على انه تلف بحاله ووجب قيمته على الرجا للسلامة والخوف للتلذذ  
 كما جعل ذلك في حين ان ما انا فيه عشر قيمتها له قيمة ما استوى الخار  
 كما قيمته ادا خرج حيا لان ذلك يخر من يهر وعذ لك حسن الحرة فيه عشر دنها  
 لا قيمته في الحال وادبته ادا خرج حيا لا جعله عذ عبد او امه من وسخ  
 ما من قيمته في الحال وادبته ادا خرج حيا وكذلك يبين انه فوجب ان يكون  
 عذ لك قيمة الزرع على الرجا والخوف وعلى التلف بحاله او السلامة له  
 بحاله مسلة قال واذا قد ولت اهاب الخلب الفار



إليه يراو إليه مما اعتدت فلا ونهارا فليهر عزمه انما قال  
 ذلك في نهر متعدد رأيتا حيا بعد الفقدمة اليه من مهران ما  
 عتد والله خا على نهر ان لمسكوها ان انقدر النهر وذلك لمنزله  
 لما قال ان انقدر الى صاحبه في بعضه فليهر حتى انك انشاها او شيئا  
 ان عليه فتم ذلك في ماله او ان يري على عائلته مسله قال و  
 الخواصة التي تروا التي لم تروا او الممخر على وعمر الممخر سواء  
 نهر الممخر اما احانت بالليل لا لقا ما بلغ وان كان ذلك اكثر من فميتها  
 انما قال ذلك لافلتاه ولا فرق في عزمه من الممخر من الحيوان وغيرهما  
 ان ما انك منه هو يفرى صاحب الماشية فليهر فتم ذلك كله ما لقا ما  
 بلغ كما لو انك لوقشيا او انك لعملة لكان عليه فتمته بالغة ما بلغ فذلك  
 مسله قال ولوا فلتنا الدابة بالليل فوكت على رطل  
 ثم لم يترجم صاحبها شيئا وانما هذا في الخواصة والممخر في انما حال  
 ذلك ان النهر قد كان قادرا ان يخرق فينحى عن كرتق الها سبه او ناه  
 مرفعه ناله الماشية وليس كذلك الحيوان والزرع لانه لا يمكن  
 تحييتها والاجتران لها وقد روى مالك عن الزهري عن سعد بن  
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه واله قال اللهم جرحها جبارا  
 رفر الركان المحترق فوجب بهذا الحديث ان يكون على صاحبها شيئا  
 جرحه او جنته ما قامت الدابة على انه يلزمه ذلك وهو ما ذكرناه  
 مما عتده من الزرع لئلا لو توجب الجمع بين الحديثين واستعملهما  
 في سنة استعمل احدهما او احراز لشر احدهما او ان استعمل الاخر

مسله قال ويلزم الرجل النفقة على ابنته حتى تحل له وعلى ابنته  
 حتى يدخل بها زوجها فاذا رجعت اليه لموت او عرق ولا نفقة لها عليه  
 انما قال ذلك لان الله عز وجل قال فان رجعت اليه لموت او عرق ولا نفقة لها عليه  
 الله تعالى على ابنته ان ترضع لولده وان تقوم بكفايته لانه غير مستغن  
 بنفسه فكان في ذلك واجبا عليه حتى يسغن بنفسه وذلك بان تحل له  
 حينئذ يلزمه الحجاب وتقوم على التصرف والحساب او تزوج الحار به  
 ويدخل بها زوجها لانه انما يستغن بنفسه زوجها عليها عن نفقة ابنتها  
 تصرف لنفسها بزوجها ومقره صاحبها فاما على ذلك فعلى الاب  
 ان ينفق عليها جميعا الا ان يحدث لهما مال يستغنيان به عن نفقة  
 الاب فمقتان من مالهما روز من الابك وقوله اذا رجعت اليه لموت  
 او عرق ولا نفقة لها فان غرض النفقة قد زال عن الاب بدخول الزوج  
 بها فلا يعود ذلك اليه وعذر انك لا تبلغ الغلام وهو حاكم من نفقة  
 على ابنته لان فرض النفقة قد زال عن الاب ولا يعود اليه ابدا له  
 مسله قال ولا لحاسب الرجل ولده اذا لم يكن له مال وانما  
 كاستبه من يوم حدث له المال فما يستقبل عن خا كان او عينا انما  
 قال ذلك لان نفقته قبل ان يحدث لولده مال عليه فليس يجوز له ان  
 يحاسبه في ماله نفقة يلزمه وانما يحاسبه من حيث حدث لولده مال  
 لان فرض النفقة حينئذ يزول عن الاب ويؤجل بعد ماله الا ان سواها  
 ماله عينا او عرقا الا ان يعلل الاب بترج بالنفقة عليه او لم يرد الزوج  
 بها في ماله الا ان يكون له ان يحاسبه حينئذ نفقته كذا هو عليه



وجه الحاشية والعله **مسله** قال ولا يلزم الامر بالنفقة  
 على ولدها انما قال ذلك لان الله تعالى جعل نفقة الولد على الوالد  
 دون ان يقول له عن وطر فان اراد من لغيره ان يقول له وطر  
 وان حمل فانفقوا على من حتى يضرهم ولزم الامر بالنفقة على ولدها  
 وكذلك نسخ السنه الزامه من النفقة على ولدها وانما ذلك على ان  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ينفق خذ ما يكفيك وولديك المعروف  
 حيث قالت له ان اباسفنة يعك بها ما يكفيها وولدها بالعرف فيسب دليل  
 الكتاب والسنة ان النفقة على الاب دون الام فاما من جهة الذكر فلا ان  
 لما من نفق على من يترفق بهن ثم يجب على من ان ينفق على اولاده من  
 وقد قال الله سبحانه الرجل اقموا من على النساء ما فضل الله بعضكم على بعض  
 ولما اعتوا من اسوانهم فاما نفقتها على ابويها فذلك عليها اذا كانا محتاجين  
 لانها قد امتن بآبائهم وصار فرضا عليها ان يعقبا ما وليت من التراب فاعتما  
 ما نفقة على من واجبه عنها بالجماع العلم فاما على ولدها فغير واجبه  
 لعدم قيام الدليل على ذلك وان حرمه الولد لغير حرمه **مسله** المراه  
 قال ولا يلزم الرجل النفقة على اخيه ولا اخته ولا على ابنه ويلزم  
 النفقة على ابها وان حرم ذلك زوجها وان احاد ذلك لها لان الجماع  
 انه لا يلزمه النفقة على اخيه ولا على ابنه فليعد من قيام الدية له على  
 جوب النفقة عليه لهما لان زوج نفقتهما هو على غيره فلا ينقل  
 اليه الا بدله له الا ترى انه لا نفقة على الجد لان ابنه اذا كان ابوه باقيا  
 وكذلك نفقة على اخيه اذا كان ابوه باقيا موثرا واذا كان كذلك

مسله

علم بهذا ان فرض النفقة في الاصل لستر على الجد ولا على الاخ وان ذلك على  
 غيرهما **مسله** قال قيل قد قال الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك  
 وهذا يوجب ان يكون النفقة على كل وارث في قبله بمعنى قوله تعالى وعلى  
 الوارث مثل ذلك راجع على ان لا يخار له على النفقة ان النفقة للولد  
 لم يقدم لها ذكرها هنا فخرج المستحق عنها وانما تقدم ذكر نفقة  
 الزوجات بقوله وعلى المولود له من زوجه وكسوتهن المعروف **مسله**  
 ان نفقوا الوارث في النفقة على الزوجية مقام الموروث لان الزوج  
 انما انفق وجودا لا ستمتاع الذي في الزوجية ولا نفقوا عازة مقامه  
 عنها وقد روى الترمذي عن اخيه عن ابن عباس وعلى  
 الوارث مثل ذلك قال لا يخار وكذا قال السعدي والنضائي وغيرهما  
 قالوا لا يخار له وقد قال في الفتاوى ان رجلا لو خلف جده ابا امه  
 وان عمه كان المورث لان عمه والنفقة على جده ابا امه فقد جعل  
 النفقة على غير الوارث وكذلك بقول في الخار والامر ان النفقة على الخار  
 والمورث للعم وهذا خلافا لعله الذي بناء على هذا فتاوى قوله  
 وقوله ان المراه يلزمه النفقة على ابها وان حرم زوجها فلا نفقة لها على  
 ابويها حق من الحقوق التي يلزمها في ما لها كالنكاح وان تنجنا به  
 ونسبه ذلك فليست نفقة من نفقاتها لان حقها في ما لها  
 كحائاته ليست له منها من حقوق الله عز وجل عليها في بدنها مثل اعلاها  
 والصامر وعمر ذلك من الاهداءات **مسله** قال ولا يحد  
 الرجل من مال ولده شيئا الا اذن له ان يحتاج فسق عليه ابنه **مسله** ولا

بالسنة واهله







سوا كل واحد من الزوجين ان يترى انهما لو لم يترى الزوج وكانت بحال الزوج  
 لم يكن له ان يترى الزوج ولا يترى الزوج ولا يترى الزوج ولا يترى الزوج  
 كانت قادره ان تستغنى عن الزوج عن ابنتها فكذا اذا كانت  
 تحت زوج ولم يكن مستغنيه بفقده زوجها عن ابنتها فعليه ان يسق  
 عليها لانه لا يجوز له ان يبيعها او يعقربها وهو قادر ان يكفيها هو وبنه  
 ذلك مسلمة قال وليس على الرجل ان يسق على حده ولا على  
 بنته ان يسق على ذلك لانه قد حال بينه وبين فقده عليه غيره ان  
 يسق اهل بيته عليها عليه ان يسق ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته  
 على ان يسق ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته  
 اذا كان موجودا موثرا كانت البقعة على اقرب منهما دون الاخر ولو  
 استغنى عنه فكذا اذا عدم اقرب لم يلزم الا بعدة اهل بيته  
 ليست عليه ولا فطرته بفقده الجدة والجدة في ذلك اصل الجد والجد  
 وجوب بفقدهما ومن ابهما ابوان تزوج ابنتهما ابنتهما ابنتهما  
 ابوان فكذا لا يلزم ولداهما البقعة عليهما ولا يلزمهما ابناهما  
 البقعة على ولداهما لما ذكرناه من مسلمة قال ونقص  
 على الغائب في الزنى ينقص عنه الربع ولا ينقص عنه في الربع ان يكون  
 قنطار من عند القاهر ومعت عليه البينة واستقصى حخته ولباها  
 عما تقدم من هرب عنه فليقتصر عليه وان كان غائبا انما هو لانه نقص  
 على الغائب في الزنى وينقص عنه الربع فلا يلزم الله عن وطء ابنته على الحاضر  
 المحرم ابنته على من يثبت عليه ولزمت بینه تقوم بعدى الحق او اقرار  
 من ابنته عليه الحق لا ينفك عن المحرم صاحب الحق من حضر الذي عليه

ما  
 ٢  
 ٨

لما شا احد ان يسق الحق عنه ويؤخوه عن محله الا غاب ثم لم يترى عليه  
 المحاكم الا فعل ذلك فكان يودى هذا الى الاضرار بالناس حتى قفوا بها  
 عنهم ولا يسق على صاحب الحق ان لا يغب من عليه الحق لانه لا يمكن منه  
 من ذلك وحقيقته حتى لا يغب ولو كلف ذلك خسر ذلك به وبالذي عليه الحق  
 واذا كان كذلك وجب ان لا يسق له بالحق عليه من بيت عليه غائبا كان او حاضرا  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ابنته على المدعي واليمين على المتخذه والبينة  
 انما يقسمها المدعي للمحرم له بقا لا للسمع من غير حشر بها لانه لا يستفيد بذلك  
 نسيبا فاذا اقامها المدعي على غائب او حاضرا لم يسمع منه وحكم له بها وقد  
 حكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابنته ان يسق من وهو غائب ليعتد وادها بالبيع  
 عليه في ماله وامر بهند ان ياخذ ذلك من ماله ما يكفها وولدها بالعرف  
 فروي التوري وابو اسامة وابن سيرين هشاش بن عروة عن ابنه عن عائشة  
 قالت جات بهند بنت عتبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت  
 ترسلوا الله ان ابنا سيفين رجل سمع وانه لا يضمن ما يكفيني وولدت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكن حذي ما يكفك وولدت بالاجرة  
 وروي معمر بن عوف بن هوز بن عوف بن عوف بن عوف بن عوف بن عوف  
 ابنته على الغائب في وجوب بفقده ابنته ابنته ابنته ابنته ابنته  
 اذا كان له مال عن عند رجل امره الحاكم يدفع الى امرائه اذا كانت  
 بالبقة وان كان كذلك يقول في الرجل يدعي وامه رجل وامرأة رجل  
 قبل الموكل حقا ان للوكيل ان يثبت الوعالة على الغائب ان يصرف في ماله  
 في البيع والشراء من غير خوف او نيل موكل بعدد ما على الغائب وان



الوكالة وتصرف الوكيل في ماله من غير حضور الموكل وقد جوز ان  
 يكون الشهود كذبا او على كفاي الوكالة والشهادة بها فان قيل قد  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي اذا اتاك الخصمان فلا تقض بينهما دون ان  
 يسمع الاخر كما انك اذا ادركك اخصوا الا ترى الى قوله اذا اتاك الخصمان  
 فهما جميعا صراخا ولا لست بهذا صراخا ان المحر حتى يسلم وفي غيبه  
 احد الخصمين ضرر على خصمه اذا المحر عليه وقوله انه لا يقض عليه  
 في الرباع فلان الرباع وفي النور وكذلك الارضون هو ما مونه بعيد من التلف  
 فوجه السكارة حتى يقدم الجوزان يكون له وجه لخروجه مما شهد عليه به  
 ولست فاحتمل ذلك ضرر على صاحب الحق في خوفه ان يلف او يلف مال  
 خصمه فاما اذا كان غيبا او غيبا فانه لا يلف الا اذا لم ينع عليه فكان  
 بيعا صلاح للذلي الحق والذلي عليه الحق جميعا وقد مال ملك ان الرباع  
 يباع على القاب ويقض منه منها كما مضى من غيره من امواله وهذا هو  
 الصحيح ان ترك بيعها ضرر لصاحب الحق وسوا كانت مما لسوخ  
 تلفها امر لا نه منفعه له في بقاها على ملك الذلي عليه الحق وانما ينع اذا  
 بيعت ورفع حقه اليه من ثمنها **مسألة** قال ومن فليتر فقد  
 حلت حقوق الناس عليه وكذلك من مات **مسألة** اما قال ذلك لان الميت  
 قد بطلت ذمته ان كان الذلي على منعه او وجب قسم ماله بالهوت والذلي  
 مقدم على الميراث ولا خلاف في ذلك وكذلك فليتر ان صاحب الذلي انما  
 رضي به تسليمه من العيب فاذا فليتر فقد عتق عيب لم يرض به عند  
 الله الله لم يرض به هذه القلة وايضا فليتر بفرقة ماله على العزما

بان هو احد من وقد تروى عن النبي صلى الله عليه انه خلع ماله من ان  
 وقسمه على غير ما به **مسألة** قال ولا يباع جرة ولا يواجر **مسألة**  
 دتر انما قال ذلك لان بيع الحق عتق طين بوجه هو الحق من ثمنه حرام  
 كحرم ثمن الحق والخير بل هو او كحرمه الحق ولا يواجر ايضا في ثمنه حرام  
 عنوط طار وان كان وعسى فينكره الى ميسرة فواحب الله تعالى ان يخر  
 المعسر حتى يجد ما يقض دينه فلا يجوز بيع رقبته في ربه حرا كان او عبدا  
 لو نازا ربه ايضا فله لو حوب ان يخر الله تعالى اياه حتى يجد ما يقض دينه  
 او حبس او اوجر فهو خلاصا من الله به من ان يخره حتى يجد ما يقض  
 اضرا به وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخره ولا يخره ولا  
 الذي دأبه انما دخل على ابي عبد الله عليه السلام من ماله ورضي بذلك من ابي  
 او ثمنه ان كان حرا او عمنه ان كان عبدا واخره منا فمما والله اعلم **مسألة**  
 قال واذا افلست لوط فوجبت طر سلعته ان تفع الاسواق  
 او الحفصت فهو الحق سلعته ان فاعل لخرها وان شئت لخرها وحاصر القوم ان  
 يسا القوم ان يعكوه منها فيكون ذلك لهم وان كان المستر قد باع بعض  
 منها فخر بالمتبايع او لي غاوي جدمه ان وجد نصفه اخذه نصف الثمن  
 وحاصر القوم ما بالنصف ولو وجد المتبايع كله وقد اقتض بعض منه فان  
 احب ان يرد ما اقتضا وياخذ به سلعته فذلك له وان وجدت سلعته قد كملت  
 فان شئت اخذها بالجمع وان شئت اسلمها فان وجدها قد ولدت فباعها  
 وجبش ولها كان له ان يخذ ولها الحق من الثمن انما قال ذلك لان  
 باع الصلعة اذا وجدها بمثلها فليتر وقد فليتر لثمنها من غير



انما ما الذي ليس له من موهبة باعيا بها فكان اوليها لو حور عين  
 كما كان المهر والى بالرهن الذي يده من ثباتها لفرما الذي ليس له من  
 ايديهم انفق سبب المهر على عتق من ليس له من رهنه وقد  
 روى ذلك عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي سعيد عن ابي بكر بن محمد بن  
 نوح عن عمر بن عبد العزيز عن ابي بكر بن محمد بن ابي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال من وجد ما له بعينه عند فليس فهو خوبه ورواه  
 طبري بن سليمان عن ابي عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صله ورواه  
 بن ابي عمير عن ابي بكر بن محمد بن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا افلس الرجل فوجد الرجل سلفته لعينها فهو اخو لها  
 فهذا قاله ان التابع اخو لسلفته اذا وجدها عند الفلاس ان شاء الله  
 وان شئت كما وحاص الغرماء وقوله الان لسنا انما انما انما المستر  
 فيكون لك لهم فاما قال ذلك ان يابح السلعة انما كان اخو لها ان المستر  
 لما لم يجره ثمنها كان له اخذها فاما اذا كان المستر والفرق بينهما كما لم  
 يجر له اخذها ان له اخذها فاما من اجل تعدد الثمن فادفع اليه ثمنها  
 لم يجر له اخذها كقوله ان كان المستر قد باع بعض متاعه فرب  
 المتاع اولي ما وجد منه وحاص مما بقي من الثمن فلان التابع لما كان له ان  
 كل السلعة اذا وجدها اذا لم يدفع اليه الثمن كان له ان ياخذ بعضها اذا  
 وجدها وما من الغرماء لما لم يجد في هذا المستر وبأخذ ذلك ما له  
 وموله ان كان قد ابيع بعض من سلفته فله ان يريه وبأخذ سلفته فلانه لا  
 يجوز له ان ياخذ المهر والسلعة جميعا فكذا لا يجوز ان ياخذ بعض السلعة

. . .

اذا احتضنها فكما فلا غرم عليه فاما حكمه في مسنة  
 ومن دفع الى غشمال ثوبا فاحتكاه به اثنى رجل فلبسته على عتق موقوفه  
 غرم عليه والغشمال يغتفر لصاحب الثوب فان لبسته وهو يعرف انه ثوب  
 بثوبه فهو خا من ائتمار له انه لا غرم على لا ليق الثوب فيما لبسته اذا كان  
 على عتق موقوفه لان لبسته لم يعمد للاف مال صاحب الثوب بل بشر الثوب فكون  
 عليه بدله ولا احتكا عليه في ذلك فيكون ايضا عليه بدل ذلك والمحك عليه هو  
 الغشمال فوجب على الغشمال غرم من ذلك لصاحب الثوب لانه المحك عليه  
 ان لم يعلم والحاكي عليه ان علم فان لبسته وهو يعرف انه ثوب بثوبه فغيبه  
 فمعه ما ليس لصاحبه لانه قد ارف عليه مفعه شئ لم يملكه وملكها غترة  
 فوجب عليه بدل ذلك لصاحبه كما لو الف الثوب كان عليه فمعه ذلك لصاحبه  
 مسلة  
 قال واذا احترق بيت حياط فوار ثوب رجل  
 خسر في فعله الضمان الا ان يكون سبيل او حاصفه والفرق بينه وبين  
 قال ذلك ان كان قد ارف على الحليصة فلم يخلصه فعليه غرم من ذلك لصاحبه  
 وكذا لو ارف على غترة فمعه ذلك لصاحبه لانه في يده وهو قد ارف على الحليصة  
 فاما لم يفعل ذلك حتى يلف فهو قلة كان اللطف فوجب عليه غرمه لصاحبه  
 ويجوز ان يكون قول ملك انما هو اذا لم يعلم ما ذكره الحائز والمهر  
 يغتفر قوله فلا يحدق على ذلك وعليه غرم من ذلك لصاحبه فاما اذا كان  
 سبيل او حاصفه فلا شئ عليه لجهور ذلك ولا لانه لا يحدق على الحليصة  
 اذا كان كذلك فلم يفرق فيه حتى يلف ولم يوقعه لبسته  
 قال ومن دفع الى صباغ ثوبا بلبسه ومعه  
 مسلة



مع ان انت متزني فهو محدق والجباك مثل ذلك والصانع ابلان بانواعه  
 في استعماله من صله انما كان ذلك في الصانع موقوف على الصانع  
 فالقول قوله مع كونه لا صاحب الشئ قد اتهمه على العمل فهو محدق  
 بغير ان اذا اتى بما يشبه مثله وهو ان يكون الذي امر به بالعمل والصانع  
 لا يستر الذي امر به الجباك او الصانع او ما يشبه ذلك فاذا امر بالشيء  
 كان القول قول رب الشئ لان العرف يصدق قوله وكان سببه اقوى من  
 سبب الصانع فكان القول قوله مع كونه وكان القول قول الصانع مع  
 اذا اتى بما يشبه لان صاحب الشئ قد صدق على الصانع وظاهره في عينها  
 فكان القول قول الصانع فيها من قبل ان لا يرب له ولا يغيب في مخالفه  
 الشئ مما استعمله منه لانه يتولى على الصانع عمله ما امر به صاحبه  
 او يخبره لا يغيبه له في مخالفه ربه لان حقه العمل باخذها على حسب  
 العمل الذي عمله بل صاحب الشئ يهرم فيما يدعيه على الصانع من خلاف  
 لنصه فمعه الشئ الذي دفعه اليه لعمله فكان قوله عتق معصوا عنه  
 وان قبل عقل كذلك اذا اختلفا في يفتوا لعمل فقال صاحب التوب للصانع  
 اودعتك وقال الصانع بل امرني ان عمل فيه فله كذا فيقول ان  
 القول قول الصانع مع كونه وهذا قول ملك نصا ووجه هذا القول ان  
 العرف يصدق قول الصانع ان الصانع المادفع اليه العمل هو  
 العرف والغالب فيهم انه يدفع العمل للوديعه فخرج عن العرف  
 فمات عليه لم يصدق قوله ومن قال ما يصدق العرف فالقول قوله مع كونه  
 وقد كونا مما تقدم معنى هذا والعرف احل ربح اليه في هذا وفي الشبهة

والسفوف المحمولة واسباب ذلك سسله قالوا قال  
 الجباك اموتني بقيا وقال رب التوب بصيبي فالقول قول الجباك وعلمه التوب  
 وله عمه ذلك يوم عمله والصانع مثل ذلك انما قال ذلك لما قلنا ان الجباك  
 قد امر بالجباك واقمن عليه فكان القول قوله فيطامع لمسه لانه يتولى  
 حاك قبا او قبيضا اذ لا فائدة له في المخالفه ورب التوب الجباك يبد  
 تخصيه واستقامه اجرت له بذلك فلم يقل ذلك منه سسله  
 قال وسنرفع الجباك ثوبا فقال استعملني سبعة ارباع وقال رب التوب  
 حسنا في ثوب محلف الجباك فان دخل ضمن ما عتده والجباك في مثل هذا  
 والبنا ليستوا ستوا لان الجباك قد حاز ما استعمل والبنا لم يحزه انما قال ذلك  
 لان الجباك خلف على ما يقول لانه اقوى بسببه من صاحب التوب لانه قد امر  
 بالعمل واقمن عليه فان نكل عن التوب خلف صاحب التوب وكان القول قوله  
 وعليه عمه لما عتده لصاحب التوب ان صاحب التوب قد قوى بسببه  
 باستناع الجباك عن التوب فوجب ان يحكم بنكول الجباك مع من صاحب  
 التوب وقوله لست الجباك والبنا في هذا ستوا قال ملك لان الجباك قد حاز  
 ما استعمل والبنا لم يحز عن الجباك وغتته من الصانع قد اتفق على  
 الصناعه فالقول قوله مع كونه والبنا لم يحز ما يدينه فليست  
 القول قوله فيما نذكر ان صاحبه امره بنابه ويحتمل ان يكون قد فرق بينهما  
 من جهة زمان ما عتده قبل من الجباك ولا يلزم البنا اذا كان الحضره صاحب  
 البنا لان يكون البنا من عتق املا الصناعه فليز منه ذلكا بعدد  
 سسله قال ولا يفتقر البنا للقول انما ان كسرت ان يكون  
 عن من نفسه فمضمون ذلك ان التوب لم يرضح نفقوره ان يكون خروجه



انما قال ذلك لانه لا بد له من فعل ما فعله به وقد اذن له في فعله فلا شيء عليه  
 اذا لم يعمل به وذلك لانه لا يترتب له الكسب اذا عمل في فاني على يده وكذلك الحاكم اذا  
 حذر فاحكاما فلا ضمان عليه لانه قد امتون بالاحتياط فاما حكمه وكذلك امر الصانع  
 بالتقوى والتقارب للولوا اذا عملوا فلا ضمان عليهم فاما ما تاتي على ايديهم ويدر  
 الصانع كلهم اذا فعلوا ما لا بد لهم من فعله فاني على ايديهم فان خرجوا فيها  
 بفعلونه ضمنوا لا لهم قد خرجوا عما يعرف من العمل فيما استعملوا في مثله  
 وكذلك اذا كانوا من غير اهل البصر بالصناعة ضمنوا لا لهم متقعدون بها  
 فعلوا وغروا من افسهروا ذلك الحاكم اذا لم يكن من اهل الاحتياط واحكاما  
 من حكمه فهو ضامن لانه ليس من اهل الاحتياط فهو متقعد بما حكم فعله غروا  
 انك وافسد والله اعلم **مسألة** قال واذا افسد الحياك  
 حياكه المبيع فانه ترك الحياكه ويقوم فيه الثوب **مسألة** قال وان يفسد  
 قال ذلك لانه قد انك غرض صاحبه فيه فاما افسده فليز فيه فممة الثوب  
 لغرضه عمل وان احب صاحب الثوب اخذه وغرم الحياكه ما ينفع فيه  
 الثوب **مسألة** قال وان يفسد متفكوعا **مسألة** قال واذا افسد الحيز  
 ان الحيز فاعكاه فممة فممة ليس هذا حيز فلا يخذله ولكن يخذل حيزه  
 مثل حيزه وان اخذ **مسألة** قال واذا افسد الحيزه  
 يجوز ان يخذل حيزه وهو غير ان ذلك حيز غرضه فلا يجوز له ان يخذله  
 بل يخذل حيزه من الحيزان **مسألة** قال وان يكون مثله في الوزن وان افسد عدة من  
 الغرض في الحيز الوزن والمبلغ **مسألة** قال وان كان ذلك في الذهب والفضة  
 قال وان قال الحياكه فممة هذا الثوب وقول هذا يكتسب فممة فممة فلا  
 عليه

اما قال ذلك لانه لا يترتب له الكسب اذا عمل في فاني على يده وكذلك الحاكم اذا  
 حذر فاحكاما فلا ضمان عليه لانه قد امتون بالاحتياط فاما حكمه وكذلك امر الصانع  
 بالتقوى والتقارب للولوا اذا عملوا فلا ضمان عليهم فاما ما تاتي على ايديهم ويدر  
 الصانع كلهم اذا فعلوا ما لا بد لهم من فعله فاني على ايديهم فان خرجوا فيها  
 بفعلونه ضمنوا لا لهم قد خرجوا عما يعرف من العمل فيما استعملوا في مثله  
 وكذلك اذا كانوا من غير اهل البصر بالصناعة ضمنوا لا لهم متقعدون بها  
 فعلوا وغروا من افسهروا ذلك الحاكم اذا لم يكن من اهل الاحتياط واحكاما  
 من حكمه فهو ضامن لانه ليس من اهل الاحتياط فهو متقعد بما حكم فعله غروا  
 انك وافسد والله اعلم **مسألة** قال واذا افسد الحياك  
 حياكه المبيع فانه ترك الحياكه ويقوم فيه الثوب **مسألة** قال وان يفسد  
 قال ذلك لانه قد انك غرض صاحبه فيه فاما افسده فليز فيه فممة الثوب  
 لغرضه عمل وان احب صاحب الثوب اخذه وغرم الحياكه ما ينفع فيه  
 الثوب **مسألة** قال وان يفسد متفكوعا **مسألة** قال واذا افسد الحيز  
 ان الحيز فاعكاه فممة فممة ليس هذا حيز فلا يخذله ولكن يخذل حيزه  
 مثل حيزه وان اخذ **مسألة** قال واذا افسد الحيزه  
 يجوز ان يخذل حيزه وهو غير ان ذلك حيز غرضه فلا يجوز له ان يخذله  
 بل يخذل حيزه من الحيزان **مسألة** قال وان يكون مثله في الوزن وان افسد عدة من  
 الغرض في الحيز الوزن والمبلغ **مسألة** قال وان كان ذلك في الذهب والفضة  
 قال وان قال الحياكه فممة هذا الثوب وقول هذا يكتسب فممة فممة فلا  
 عليه

من محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن  
 من محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن



فالمراد رفع الصانع بوجوب دفع اليه اجره فدفعه الصانع الى غيره في قدر  
 الاول فوجد الرجل ثوبه فانه ما حذره ولا اجر عليه وينتفع الصانع بالاجر  
 الصانع الاول الذي استصعبه انما قال ذلك لان الصانع الثاني لا  
 معاملته لله ومرتبة الثوب وانما هو يملكه ويملك له ان دفعه الى غيره  
 الثوب فله ثوبه في نفسه ما له وينتفع الصانع الثاني الاول باجرته لانها وجبت له  
 عليه ومرتبة الثوب مسئلة قال واذا اصرع البيكار  
 انما قد انكسرت فلا ضمان عليه الا ان يكون تعدى فيضمون والحدس  
 مسئلة انما قال ذلك لما ذكرناه ان الحاسب والبيكار وغيرهما من اهل  
 الصناعة اذا غفلوا ما لا بد لهم من عمله فلف الشئ في ايديهم واصابه  
 عيب فانه لا يسأل عن عيبه في نفسه قد اذن لهم ان يفعلوا ما لا بد لهم من عمله مع  
 هذا انما يلحق ان الشئ المصنوع بما خلقه واذا كان كذلك لم يكن عليه عيب مما  
 خلقه من ثوب او نقص فاما اذا فعل ما ليس له فعله او سبغ في عمله او كان  
 من غير اهل الصناعة فلف ذلك الشئ او انفسد فعمله عليهم نحو ذلك  
 لا يضر من تعدون الفاعل او منقصون غيري التمرز مسئلة  
 فالمراد رفع الصانع بوجوب دفع اليه اجره فدفعه الصانع الى غيره في قدر  
 الثاني فوجد الرجل ثوبه فانه ما حذره ولا اجر عليه وينتفع الصانع بالاجر  
 الصانع الاول الذي استصعبه انما قال ذلك لان الصانع الثاني لا  
 معاملته لله ومرتبة الثوب وانما هو يملكه ويملك له ان دفعه الى غيره  
 الثوب فله ثوبه في نفسه ما له وينتفع الصانع الثاني الاول باجرته لانها وجبت له  
 عليه ومرتبة الثوب مسئلة قال واذا اصرع البيكار  
 انما قد انكسرت فلا ضمان عليه الا ان يكون تعدى فيضمون والحدس  
 مسئلة انما قال ذلك لما ذكرناه ان الحاسب والبيكار وغيرهما من اهل  
 الصناعة اذا غفلوا ما لا بد لهم من عمله فلف الشئ في ايديهم واصابه  
 عيب فانه لا يسأل عن عيبه في نفسه قد اذن لهم ان يفعلوا ما لا بد لهم من عمله مع  
 هذا انما يلحق ان الشئ المصنوع بما خلقه واذا كان كذلك لم يكن عليه عيب مما  
 خلقه من ثوب او نقص فاما اذا فعل ما ليس له فعله او سبغ في عمله او كان  
 من غير اهل الصناعة فلف ذلك الشئ او انفسد فعمله عليهم نحو ذلك  
 لا يضر من تعدون الفاعل او منقصون غيري التمرز مسئلة

رب الثوب على الصانع انه قد اخطا او خالف فيما امر به لم يفعل قوله عليه  
 السلام بسنه وقد ذكرنا الفئات مسئلة قال ومن رفع الصانع  
 ثوبا فنحن انما اعكاه لرفع نفسه من غير الصانع انه اعكاه بعماله فانما هو  
 الصانع انما قال ذلك لان اعكاه في الصناعة ايها الخادم دفع اليهم الشئ  
 ليعملوه لا ليعودع عند نفسه فاذا اذاع الصانع ما يوجب قوله عرف الناس في العمل  
 كان لقوله قوله لقوله بسنه مع بسنه ولم يفعل قوله رب الشئ لان العرف  
 لكذب قوله وقد قلنا ان العرف اصل يرجع اليه عند وقوع التذاع في ذلك  
 مثل النقد اذا وقع فيه الخلاف يرجع فيه الى عرف الناس في ذلك التذاع  
 والحمولة واسباه ذلك انه يرجع في كل ما الى عرف الناس في البلد فيكون القول  
 قول من سمعوا عرف له دون قول من خرج عن العرف والثابت  
 قال ومن دفع اليه صنعة ليصنعها فانه يملكه عليه بسنه فانكسر فلا ضمان عليه  
 وان ركب به الخمر اذن صاحبه ففقد ضمان عليه او تاني ان يفتقره فلا  
 ضمان عليه انما قال ذلك لانه اذا اعطى يلف الشئ عند الصانع بعينه صنعة  
 فهو غير متعدي بذلك ولا يفتقر في خلقه فلا شئ عليه لثبوت لفظه من عيب  
 صنعه وليس هو بمنزلة الفاعل فله من قومه ذلك وان يلف بعينه فعلمه وكذا  
 اذا عثر في الجير من حمله باذن ربه فلا شئ عليه لانه عثر متعدي حمله  
 مسئلة قال واذا افسد الصانع الثوب ففسد اكسرا ضمن  
 بوجوه فبعضه وان كان لغيره ان يفسد ففسد بوجوه من القمه  
 انما قال ذلك لانه اذا افسده ففسد اكسرا ففسد بوجوه من القمه  
 واللف بوجوه من القمه ففسد بوجوه من القمه ففسد بوجوه من القمه







اذا مات الامر قد اخذ عوضها اذا باعها فان مات اولدا وباعه وتقيت  
 الامر فان الباع له الخيار من اخذها بكل الثمن او تركها ومخاصه الفرما من  
 قبل ان لا وهو ان يقع عليها عقد البيع وهو يدرك الثمن الذي وجب له على المشتري  
 فاذا وجدها كان له اخذها على ما يجدها وان كانت ناقصة او تركها ومخاصه  
 الفرما وتساوى وجد ولدها الذي ولد عند المستري او كان قد مات او باعه  
 المستري فاما اذا مات المستري للسلفه فليس للبائع ان يخذها وان وجدها  
 بعينها من قبل ان يذمه المستري قد تلفت فلو جعلنا الباع اولى بالسلفه  
 كان مائة الفرما لا ترجعون الى حقوقهم من مال الميت ولا الى ذمه سلفه  
 حقوقهم منها والمفلس ترجع الفرما الذي يبيع سلفه لغيره الى ذمته فكذا  
 السلفه اولى لقوله سببه وان سائر الفرما لا سلفه هو الوهم ولا سلفه  
 حقوقهم فان قيل لا دلالة ان اخذ الباع سلفته في موت المستري  
 اولى اذا وجدها بعينها له لما كان له اخذها مع وجود ذمته كان لا يخذ  
 مع عدمها اولى كما كان الموهوب اولى بالموهن في موت الموهوب فليسته هكذا  
 له ما قلناه فخره زمين فليد ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الباع السلفه  
 اولى بها اذا وجدها بعينها في موضع ترجع سائر الفرما الى المشتري بقوت  
 به لحقوقهم وفي ذمه المفلس فلا سلفه حقوقهم وفي ذلك نكح جميع الفرما  
 فاما اذا تلف مال وذمته فليس يجوز ان ينكر لمصهوره ونفقات صاحب  
 السلفه اذا اخذها لم يكن لها من ثمن ترجعون اليه من مال او ذمه فكذا  
 ذلك حمل عليهم وقد قال الله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهد الله فاما  
 الميراث فقد حار اولى بالموهن لغيره الموهوب وجاز ثبته ان الموت والعلس

احداثا له حقا في الرهن لم يكن قد كذا لا في كذا الرهن لو اراد اخذ الرهن  
 من يدا الميراث لم يكن له ذلك بغير اذنه ان حقه قد استل به بالرهن وبعينه  
 ولم يثبت حق الباع في التسليم التي باعها قبل فليس المستري او موته على ما  
 ذكرت على ان التسليم قد فرقت بين الموت والحياه في ورثه ولو لم يكن  
 جماعه عن ابن سوط عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن الحارث بن عمار ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال ان يمار رجل باع متاعا فافلس ان اشتاعه ولم يصح  
 الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو الحق به وان مات فحاجب  
 المتاع استواه الفرما وفيه وحله عبد الرزاق عن مالك فقال عن ابي بصير  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في ورثه سلفه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن ابي لهوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثله  
 وقال ايما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اخذها منه شيئا او لم يخذ  
 فهو استواه الفرما فان قيل قد روي ان ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عمرو بن حبيب قال انينا ابا لهوي في صاحب لنا افلس فقار له قضيت  
 منك ثمنه نقض رسول الله صلى الله عليه وسلم من افلس او مات فوجد رجل متاعه  
 بعينه فهو الحق به لا يخل له انوا المعتمدين هذا رجل مجهول وقد صحت  
 خبره من معن وقال ابو داود في الحسن بن ابي المعتمدين من هو لا يعرف من اخذ  
 بمذاهب فاما من قبل ان الباع لا يكون اخذ سلفته اذا وجدها عند الميراث  
 لان ملكا المستري قد استلها فليس له ان يفرق بين غوما به اذا افلس او  
 مات فالحق عليه ما ذكرناه من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 ايما رجل باع سلفته فافلس ان ياتى بها من الذي راعها من ثمنها شيئا  
 هو



فان قيل ان معنى هذا الحديث هو ان يفسر الرجل فجد رجل سلفته عند مفلس  
 قد اودعها اياه انه الحق بها من غير ما به لا ما قد استراها المفلس قبل هذا  
 فايد به فانه من احد من هذا العلم لوكلف في هذا وحمل الحديث على فائده  
 مؤتلفه اولى على ان الحديث يفسر وهو على ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه  
 ايجاز بل باع ففاته من رجل ثرا فلما لم يستر فوجد الباع ففاته بعينه فهو  
 الحق به وقد قالوا ففاته ان المتبايعين انما اختلفا في الممن انهما اتفقا ان  
 وسفاسان ويكون الباع اولى بالسلعة وان كان المستر قد مضى وصارت  
 ملكه لقوة بسبب الباع فخذ كد كسب ان يكون باع السلعة اذا وجدها عند  
 المفلس لقوة بسببه والله اعلم **مسألة** قالوا وان وجد ثوبه  
 قد خلق فان شأنا حده وان قلنا سلمه الى المالك لانه لم يذره ان له اخذ  
 سلعة اذا كانت لها او كانت قد نقصت بكل الثمن الذي كان عليه  
 عليه وسلم جعله اخذها ان شأنا او تركها وحاصل القول **مسألة**  
 قالوا من استر ثوبا ففاته او بقعه فبناها في فلتان صاحب الفل  
 والبقعه يكونان سترين بقدر الكتان من الثوب وبقدر البقعه من  
 قدر الثوب **مسألة** انما قال ذلك لانهما قد حارا سترين الباع بقدر  
 ساعته والمستر بقدر عمله فوجب ان يستر كما في البقعه مع البنيان  
 او الثوب على قدر ما لكل واحد منهما ان كل واحد منهما له حق لا يكون  
 ايكاله ولا يخرج من حيزه فوجب ان يستر كما فيه بقدر قيمه ما لكل واحد  
 منهما **مسألة** قالوا من استر ثوبا ففاته ففاته من ثوبها  
 ففاته ثوبها اولى بولدها لانها كانت لها **مسألة** انما قال ذلك لان حكم

الولد حكم الامه او ذهو بمنزلة عضوه منها فله ان ياخذها مع الولد كما لو  
 زادت الامه في بدنهما لكان الباع اخذها ومما يدل ان حكم الولد حكم  
 الامه وان لم يستر خراج ففاته للمستري بالضم ان ولدا او الولد حكمه  
 امه وليس لسبيده ان يبيعه كما ليس له ان يبيع الامه ويعقوب يعقوب الامه  
 وليس كذلك خراجها لان سبيدها خراجها والنصف منها وكذلك ولد  
 المحكاته والحديث حديثه من جرحه من وقدر كراهته الغسله في غير هذا  
 الموضع فاما ما كان خراجا فهو للمستري دون الباع وذلك كاللبن والحق  
 وكسب العبد والشيء ذلك لان الخراج له بالضم ان وليس الولد خراجا **مسألة**  
 قالوا من استر ثوبا ففاته ففاته في حيزه لانه ليس هو ببعده او  
 دناسه فحبها في كلبه او بناه في قمه وخلقه بغيره فهو اولى به اذا  
 فلتس له انما قال ذلك لان ثوب الباع والبن قايمة من خلقه الباع  
 ففاته وكذلك الدناسه انما خلقها لثوبها لان مفعله ذلك كله واحده ولا فعل  
 من ذلك كله فالباع ان ياخذ بمقدار ما باعه من سلفته مما خلقه به  
 وكذلك الباع ففاته بالخلق لم يغير وهو باق كقوله قبل المله  
 وكذلك غرض النسا توحيه **مسألة** قالوا من فلتس **مسألة**  
 كعامة وعروض ففاته ثوبه لانه يقيم ذلك بولسته لغيره ويدفعه بالخلق  
 انما قال ذلك لان كل واحد من الغوما انما حاص له في مال المعلن بقدر ماله من  
 الحق من غير ان يخرج من الباع لانه العوض الذي ضرب بعينه لانه هو  
 الذي يجب له على الغوم **مسألة** قالوا لا جبر اولى بما فيه  
 من التذرع والحابه اذا كان صاحبه فان مات ففاته جبر استوه الغوما



انما قال ذلك لان الاجير في الحايك والزرع بمنزلة بايع السلعة اذا  
 وجدها عند المشتري له الحق بها فكذلك هذا الاجير في الزرع والمخل  
 انما زاد او وجدا بعمله فكان اولي به او جود عين ماله ولا يكون اولي به  
 المورث كما لا يكون بايع السلعة اولي بها ازامات المستتر بل يكون استوه  
 الغرماء على ما سناه **مسألة** قالوا والاجير الذي يبيع في الحياك  
 او الخدم استوه الغرماء انما قال ذلك لان هذا الاجير ليس لعمله ثابت  
 لحظ فكون الحق به كناية عن الذي يندفع او يستفي الحايك او يوتر وما السببه  
 ذلك لان منزله ما يتر عمل هو بمنزله من وجد سلعته عند مفلئ ومن لا ثابت  
 لعمله فهو بمنزله من لم يجد سلعته عند مفلئ فهو استوه الغرماء **مسألة**  
 قالوا صاحب الارض او بالزرع حتى يستوفى في كل ارضه انما قال ذلك لانه  
 بمنزله من وجد عين ماله عند مفلئ فهو اخوه لان الزرع انما يثبت عن  
 ارضه فهو كانه سبب حدوثه فاشبه ذلك من وجد عين ماله عند  
 مفلئ فهو اخوه به **مسألة** قالوا ومن فليس يربا له مال فغير ما  
 استوه فان لم يثبت له مال حتى ياتي اخر من مفلئ فقام به الاولون والآخر  
 فان اخر اولي به انما قال ان غرماءه اولي بماله اذا تاب له فلاته ليس  
 احد هم اولي باخذ ماله من الاخر اذ حقوقهم كلهم واحد لا فحبه له لا حكم  
 على الاخر في ذلك كما ان رايته قوم اخرين بعد الاولين فليس كان الاخرون اولي  
 بماله من الاولين من قبل ان هذا المال الذي هو في يده لغرماءه الاخرين وورث  
 الاولين فكانوا اولي به لقوه تشبههم من اني كذا ما لهم اوجده ذلك عن مالهم  
 والسببه ذلك من وجد سلعته لم يربا عند مفلئ فهو اخوه بها من

تساير الغرماء لقوه تشبيهه **مسألة** قالوا ومن دخلت عليه  
 فابده من ممتلك او عقل جرح فخاص فيه الاولون والآخرين وتبع الغرماء  
 المفلئ لما بقي من حقوقهم لان يكونوا يوم حيا هو زحوا بماله فابده  
 سببا فمقتصر عن حقوقهم فلا يسمونه **مسألة** انما قال ذلك لان ما حدث له من فائدة  
 ممتلك او عقل جرح فغرماءه فيه سواء لان احدهم ليس اول من الاخر وليس هذا  
 بمنزله ما يباينه قوم بعد قومه وانما خبر اولي لان هو الحق لما كان الذين في يده  
 اذ هو عين ما لهم او بدله وليس كذلك ما كان من فائدة ممتلك او عقل جرح **مسألة**  
 وقوله ان الغرماء تبصرون لمفلس لما بقي من حقوقهم فلان حقهم باق في ذمته  
 علمهم ان تبصروه وياخذوا ذلك من ماله از او جوده اياهم يجوز زحوا منه لما اخذوا  
 من المال وكان اخذهم على رايته يبيع ما لهم عليه من الدين القرض الذي قد اخذوا  
 او يكون على وجه الاتزان فليس لهم ان تبصروه بعد ذلك **مسألة**  
 قالوا وللمفلس الموصي في القضا ان الموصي حتى يقضى له انما قال ذلك لانه متعذر  
 ترك قضا الحق وادايه الى صاحبه اذا امكنه ذلك فليس ترك ذلك بل لو اخذ  
 يدفعه الى صاحبه وللمفلس حتى يقضيه وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم فروي عنه  
 عن بعض من حكيم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في لهما  
 وروي عن عبد الله بن المبارك عن ابي عبد الله عن محمد بن عمرو عن عمرو بن  
 الشريد عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اوجد لكل امرئ  
 وعقوبته فان ابن البار كان له عرقه يغلقه وعقوبته حبسه له وروي  
 انصري سبيل حديثنا لغرماء من حبس رجل من اهل البادية عن ابيه عن جده  
 قال است النبي صلى الله عليه وسلم اني فقال لي اني قال يا اخي اني اريد ان اغفر  
 يا شريك **مسألة**



قال ولا يحسن المعسر ذات عسرتة انما حال ذلك ان الله عز وجل قال  
 وان كان ذو عسرة فنكره الى ميسرة ولا يكون جلتى من قدر انقوه الله تعالى  
 وان صاحب الحق لا يستفيد لميسرة شيئا ونص به هو بانفكاعه عن معاشه  
 وتصرفه في مسلة قال ومن اكنز كنزا محملا على طهره وتون بها  
 فهو اول بها من الغرماء ان رخصوا له كراه في ثقة وملا وكذلك من تكارب  
 دابة او استاجر اجبرا فهو اول بالدابة والعبد الذي سده حتى يستوي  
 وكذلك لو لم يقضه حتى فلتس كان احق به وكذلك اذا كانت ابلا باعيا بها  
 انما حال ذلك كله ان المختار اقول شيئا من غنمه من الغرماء يقضه ما اعتراه  
 من الدابة او العبد فحاز احق به كما لم يهرانه احق بالرهون يقضه له وحيان  
 من غنمه من الغرماء وكذلك الاصناع او الما في ايدى من مما قد عملوه في الهوى  
 والفلس لقوه شبيههم تقبضوا الشيء الذي عملوه فحازت المهر بغير  
 موجد عن مال له فان هذا الحق في الفلس وزا لموت على ما سناه وقوله  
 وكذلك لو لم يقضه حتى فلتس كان احق به وكذلك اذا كانت ابلا باعيا بها  
 يعني ان المختار وان لم يقض حتى فلتس صاحب المهر وكذلك المستر وان لم  
 تقبض السلعة له ما حقرا لعقد فكانا او في حال عقد افه بالشرى والحرك  
 من سائر الغرماء منزلة من وجب له ذلك لا يقبضه مسلة قال  
 ومن تكارب حانقيا بيع فيه لم فلتس فصاحب الحانق استوه الفرماء وكذلك  
 المنزل لشركه انما حال ذلك لما ذكرناه ان الما لا يها و سائر الغرماء  
 منزلة لا فصيله لهما على من اذ لم يجد ائتمرا لهما ولا تار الما كثر  
 الفلس مسلة قال ومن فلتس عليه فلتس ففلسفه به مسلة

ثمة ائمة اخرون فهم اولي بها في يدية انما حال ذلك لما ذكرناه ان الما الذي  
 يده للغمما الاخرين انه عنى ما هو اولى به وما له هو مهورا و في ذلك هو الفرماء  
 الذي مال له من ماله ولا يدر ما له من ماله مسلة قال ومن  
 استر ادماء وقبضها خفا او نفا فلا سبيل لحاحه للنفوس الذي دخله  
 انما حال ذلك ان قبضها وان النفا عن حيا لها هو تغير لها وذلك موت فلتس  
 اخذها ولا تشبه لعداينة التدفعه وفتح القول لان عن الفرماء والمال  
 بعضه الى بعض وكذلك عن ائمة باقية وانما جعلها غير ما وقبض  
 الما لم يخرجه فلتس الثوب وذلك موت مسلة قال واذا  
 السلك كان مال الفلس لم يخرجه اقراره انما حال ذلك انه نهم على اخراج  
 المال عن الذي قد فلسفه الى غيرهم من اجل ما فلسفه وقاموا عليه  
 ولا يقبل اقراره في الما الذي يده ويلزم من اقراره فاذا احدث له مال  
 اخذ له الحق له وان الما الذي يخرجه قد وجب فيه حق لمن خسر عليه  
 فلتس ان خرجه بمهرها حديث من اقراره مسلة قال  
 وحاحب الرهن احق به من اهل الدون انما حال ذلك ان المهر هو اقول  
 لعينه الرهن وحيانته له ويعلق حقه فيه فصار اول من سائر الغرماء  
 وثقة من حقه ولا خلاف في هذا الفلمه مسلة قال ومن  
 السلك كان فباع ماله فوجده على يد رجل فباعه فمصبته من الفرماء  
 او قد يتولى الفرماء انما حال ذلك ان خسر الما من ماله الذي عليه  
 الذي هو من الغرماء لا يدره كابد به من انما بيع له ففكانه باع ماله  
 وتوجب له بما اذا فلسفه ان ذلك فهو مهورا به باع له من بعض الفرماء



قال وقد قيل ان الفيلسوف اذا جمع ماله فوضع على يد عدو فلف ان الذي  
 عليه كما هو وان مصنفه عليه ونماه له وهذا الجواب انما هو ان  
 من مال الغريم اذا تلف بعد جمعه وقبل بيعه فهو على ملك الغريم فلفه  
 منه لان ادته ان ادخله وان نقص عليه وكذلك فلفه منه لان ملكه  
 لم يزل بعد من الحاكم كما يروى ملكه ببيع الحاكم عليه وبصرف الفيلسوف  
 فلفه فرق ملك من يلفه قبل ان يباع انه من مال الغريم الذي عليه الحق  
 ومن يلف منه اذا بيع ان النقص للغريم وان يلف من يلف من يلف قد زال  
 عليه عن الذي عليه الدين وصار للغريم وليس كذلك ماله اذا جمع ولم  
 يبع وقد فسر هذا الذي قلناه ان القسم على ملكه وبذلك يخرج من اصحاب  
 ملكه وجعل ان عبد الحكم هذا خلافا من مولا ملكه واجبه من ملكه  
 النقل ان يكون بغير رواية لا اعلم انه اعلم بقول ملكه من جعل  
 الا خلافا في القولين من يلف النقص بعد البيع ومن يلف المساع قبل البيع  
 وهما ان المسلمان يختلفان في الحكم لما ذكرناه من اختلاف الفيلسوف في العلم  
 قالوا اذا وجد في حل سلعة منه الغريم منطوقا او ببيع وبعبارة  
 فليس ذلك لهم الا ان يدعو او يصحوا له انما هو ان ذلك ان صاحب  
 السلعة اعطى النافع هو الحق لسلعته اذا وجدها عند مفسد ان سأل احد  
 ان يبيعها عنها او يصرفه ذلك وانما ان يباع عليه بغير احسان فلا الا  
 ان ذلك الفيلسوف ليس له بها بعد فلفته ودفع من ذلك الى صاحبها فكذلك  
 الغريم ليس له من ذلك شيء مسئلة قال ومن كان يبيع في الله  
 وليس له ان يلفا لغيره من غير ان يلف عليه وانما اعيب وبعبارة من ان ما عند

مسئلة

نفسا وانما لا يتحقق ولا يجعل بيننا وجه انما قال ذلك ان هذا مقتضى ما فعله  
 ومقتضى ما ياب الدين فلا يتحقق وذلك اذا لم يعرف لتسبب ما ذكره من ذهاب  
 ماله لان المصاحب في الاموال لا يحق على الناس الا لعب وبخاصة على الجيران  
 ومن يقرب منه ولو تسويع من يدعي ذلك لا ضرر لاهل الحقوق ولا دين له  
 الى ذهابها مسئلة قال ومن يلفا لغيره من غير ان يبيع ان يبيع  
 من تسويع والمسلمون انما طال ذلك ان يركب بغير اثباته اموالهم ولفها  
 عليهم ولفهم كونه في التسويع وفقدته فيها فيؤدي ذلك الى اختلاف  
 اموال الناس وفي ذلك عذر عام عليهم في حب على الاما اقامته من  
 التسويع حتى يغتفر الناس تسويعه فيؤدي ذلك الى ذهاب اموالهم ان  
 ياتي بيان على ذهاب ماله فيكون له عذر اذا منع له في ذلك ولا احسان من  
 جلاله لا يمكن الا حذر من المصاحب في الدين والمال وقد قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصيبه مسئلة  
 قال واذا كان الحال بدت ابلحت قوم من علس ونحت احدهم منها  
 بعير فهو احق به انما قال ذلك انه قد صار اولي بقبضه اياه وحوزه  
 له فصار بمنزلة المورث له او له من ثلث ثلث الغريم بقبضه له  
 وجازته مسئلة قال ومن حملها ما فلف صاحبها فهو اولي  
 ما دلت عليه يد به وكذلك الصداق موت من دفع اليه او فلفه انما قال  
 ذلك انما قال بقبضه انما قال وحمله بمنزلة المورث انما قال  
 المورث من حصار اولي به لا يوافق عليه وكذلك الصداق هو اولي ما صنعوه  
 حتى يدفعوا اليهم الاجرة في الموت والفلسف ليس لهم الشئ وكونه



ايدهم والشبهوا في هذا الموضع انه اول الرهن الموت والفلس  
 لقوه سببه من عتق من الفرمما الذي كان منعه **مسله**  
 قال ومن بلغ دابة فبعت قباع نجاها وحبيتها فان اشياها حبيها اخذها  
 ولا شل في ولدتها وان اشيا سلمها وحصاها **مسله** اما قال ذلك في الاصل الذي  
 وقع البيع عليه قايرو وهو الذي وجب له على المشتري الممنوع وهو الدابة  
 الولد الذي راعه واذا كان كذلك كان البايع مختارا من اخذها بكل  
 الثمن ولا شل فيما بعد المشتري من الولد ولا خاصة بمن ذلك من امر  
 وان اشيا سلمها الامر وحاصر الفرمما ثمنها وذلك كما لو بعت الفرمما  
 بعور او عمن او عمن كان حكمها ما وصفنا اما اخذها واما سلمها وحصاها  
 الفرمما لا شل غير ذلك **مسله** قال واذا طلع الرجل من  
 ماله ترك له ما يعيش به هو واهله وعيونه وفي وجهه سلك  
 وان اجتر نفسه فذلك **مسله** اما قال ذلك في حروقه الى ما يعيش به  
 من قوت **مسله** وحياته فليس يجوز منه من ذلك ولا اخذ منه  
 في ذلك اخذت اياه لا ترى انه لا يجوز ان يعزى ويؤخذ ما عليه من  
 الثوب الذي يستحق به وكذلك يجوز ان يؤخذ قوته الذي يستحق  
 به منه وذلك على قدر احتياجه الى كونه يكون وجهه مثله اذ  
 غنايه عنها فحكمها حكمه ولم يكن يجوز مخالفة له لان الاشيا  
 يستحق عن وجهه ولا يستحق عن الكسوة والا حله وسواء كان ذلك  
 المالك يؤخذ من يده او مما يوجب به هذا حكمه لما حله الى ابد له منه  
**مسله** قال واذا وهب الفلوس للثوب اخذ الفرمما ذلك والواهب على

اذا اقلست صاحبها منزله البع **مسله** اما قال ان الفرمما الفلوس اخذ ماله  
 الذي حدث له سواء كان ذلك ثواب هبة او غيره من المال الذي حدث له  
 والهبة اذا كانت ثواب ان فلوس الموهوب فللواهب اخذها لان ذلك  
 بمنزلة البيع لان الهبة اذا كانت على ثواب دين اجرت بغير البيع سواء  
 كان اعمى الواهب ثوابا ولا كان له اخذها **مسله** قال  
 ومن اشاع راينين بعثت في دار او امضى عيشه وبيع راينين في دار  
 فليكن دهمشه لم يكونا اوليها وجد من الفرمما اما قال ذلك في العشرة  
 التي مضى هي بعض من الراينين فعليه ان يرد ما احاب الراين الذي يفتن  
 وهي خمسة لانه لا يجوز ان ياخذ الفرمما والساعة **مسله** قال  
 وكذلك لو كانت اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب وهذا فهو علمنا ذكرناه  
 في الراينين اذا بيعا جميعا لانه لا يجوز ان ياخذ الساعه ومنها فذلك بعض  
 كل ساعه وبعض الفرمما **مسله** قال ولستنا ناعزى الفرمما  
 ودوره الشهرة والسهر من كلب بها الا فان ولستنا بالحيوان البشري  
 اما قال ذلك لان الحيوان يخاف نفسه اذا تركه كبراهيم ببعه لان اصل  
 الفرمما الى حقوقهم وليس في ذلك عن الفرمما الذي عليه الحق فاما الدور  
 والاعزى فانه يستأننا بها اكثر من الحيوان لانها مأمونة لتوفر ذلك  
 على الفرمما والذين عليه الذين لم يزلوا في منها اذ في ذلك نعتهم جميعا  
 منضاه عليهم **مسله** قال ومن نكاح كرا مضوا  
 او اسلف في سلعه مضومة لم يفلت اكثر من قبل ان يضر هو اسوة الفرمما  
 اما قال ذلك لان حق المشتري في سلعته قد وجب في ذمه البايع وعذرك الحق  
 المحذور قد وجب في ذمه المبيعون فوجب ان يضر بذلك ماله



مستزلة او كثرى له ما كان له في الزمه وليس هذا بمنزلة ما بعض الدابة  
 من المكثرين برقلس ان المكتور اولي بها لانه قد مضى وجازها وصار  
 اولي بها كالمترين ان احدى الرهن وجاز ان اولي من سائر الغرماء  
 مسله قال ومن قلست فوقف ما له فوجد رجل سلعة فتو انما عن بعض سلعته  
 حتى مات المفلس فهو الحق لئلا يباع من الغرماء وان مات المفلس او وقف السلطان  
 ما المفلس في انما قال ذلك لان باع السلعة له اخذها اذا وجدها عند المفلس  
 ان سائر مات المفلس قبل اخذها فله ان اخذها بعد موته لانه لما كان  
 له ان اخذها قبل موته اذا لم يدفع اليه الثمن فكذلك له اخذها بعد موته  
 اذا لم يدفع اليه الثمن وذلك بمنزلة السفيح اذا وحت له السفحة في  
 مال روات المستر في اخذها له ~~هو~~ ان اخذها بعد موته كما  
 كان له ان اخذها قبل موته ويحتمل ان يكون وجه هذه المسله هو ان يكون  
 باع السلعة قد اخذها بعد قلست المستر ثم موت المستر قبل دفع  
 البائع لها فيكون له قضيا باختياره لها قبل موته والله اعلم وليس  
 هذا بمنزلة اختياره اخذها من مال الميت المفلس قبل تقديم قلسته للموت  
 وقد بينا هذا فيما تقدم انه لا حول له ان اخذ سلعته دون سائر الغرماء  
 ان ترجعوا الى ما ذكرناه مسله قال ومن باع اصل حايك  
 المتزبه برقلس وفيه ثمر فما اخذه صاحبه ثمنه الا ان يجب الغرماء  
 ان يفعوا اليه حقه وهو اولي به ما كان في الاصل فاد اجده فلا يسب له  
 اليه ولا الى ما اخذه قبل ذلك انما قال ان له اخذ اصل الحايك ثمنه اذا  
 كان له ثمنه فلان ذلك هو طاله وزياده الثمن كزياده السله في يد لها  
 طاله او السله

وكذلك لادابه لان الثمن غير مفصله من الخلل كالسفن غير مفصل من  
 الامه فاذا انفصلت الثمنه من الخلل علس له اخذها وذلك كما انفصل الدين  
 والصوف من الثمن اذا بيعت انه ليس للبائع اخذ ذلك لانه خارج وكذلك  
 اذا جدد الثمنه او بلغت الجداد وناهيت فهي للمستر دون البائع وهذا  
 وجه قول مالك والذى بوجه البائع ان يكون الثمنه للمستر اذا كانت  
 قد ابرت وكذلك يجب ان يكون السفيح يكون الثمنه للمستر اذا اخذ  
 بالسفحه بعد ابراء لان الثمنه خارج فاذا ابرت لها حكم ملك المستر  
 في الفليس والسفحه فيكون له باع للخل اذا وجدها في يد المفلس ودون  
 السفيح اذا اخذ للخل من يد المستر والله اعلم على ما قلنا ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم عرف من حكم الثمنه قبل ابراء وبعد محققا بعد ابراء للبائع ان  
 لشتر حكم المستر مع الخل وقبل ابراء للمستر وكذلك حكمها في  
 الرهن انها خارج وانما ليست برهن مع الخل واذا كان كذلك وجب من  
 ابرت ان تكون المشترى في الفليس والسفحه وقبل ذلك للبائع في  
 الفليس والسفيح في السفحه والذي قاله مالك استحسن وهذا الباع  
 والله اعلم مسله قال ومن اثنى سفيحه واستر في حياها  
 فحببه فيها ومن اخبر فحببه فيها ثمن الفليس فله ان يتحاضر على قدر  
 امواله ~~انما~~ قال ذلك لان الفحيح هو عين امواله فله ان اخذ في الكل  
 على مقدار ما هو مع الكل وهذا اذا كان شيئا واحدا فاما اذا كان محلقا  
 بيع وكذا في الثمنه اليه دون الثمنه مقدار ما لكل واحد من الثمنه  
 وليس هو ان ينفقها ~~انما~~ قال ذلك لان الفحيح هو عين امواله فله ان اخذ في الكل  
 مسله



قال ومن غير جلا في عكابه فحسب انك اكله مال فيه وفا فلا تاخذ ذلك  
 من ماله يعني انه يعكبه ماله ليرفع اليه اكثر مما اعكاه من عكابه فهذا  
 يجوز ان لا يبا ويسقط عنه ان ياره وخاص بالمال مع الفرمه  
 قال ومن شارك جلا في مال عينه فلا يلحقه ما اذا ان سركه انما حال  
 ذلك ان الشريك انما تكون الحال الذي استركا فيه دون عتق مما لم  
 يستركا فيه فليس يلزم كل واحد منهما ما استدان سركه ولا يكون  
 بينهما شركه في غير ما استركا والشركه غير وجهين عند ملة الشريك  
 معاوضه وهما ان تقاوضا فاما استركا في مال نفوذ كل واحد منهما  
 الى صاحبه البع والشركه على الا نفوذ وتنتسبه عنان وهران لا يبيع احدهما  
 دون صاحبه ولا يستترن فاما ما نفوذ اهل الفراق في المعاوضه انما حدث  
 لحد منهما من فائده او ان يتجانبه او مترشك على قول بعضهم فهو بينهما على  
 الشريك فهذا غير جائز وكل واحد قد يبيع سوا الله صلى الله عليه وسلم  
 بيع الفزد وان ذلك اكل المال باكله لانه ليس به عن كسب نفس ولا اخلجه  
 على معاوضه حصل له مسئله قال ومن اراد ان يسلعه ليرحل  
 فاستراها منه ثم فليس فالتزاول بها فان احب الباع ان يفتكها من الموهن  
 فتكون اولي بها بالتمسك الذي له وخاص الفرمه بما افتكها به فذلك له انما  
 قال ذلك ان الموهن قد يبيع الفرمه او يبيع الفرمه او يبيع الفرمه او يبيع  
 بالبايع اذا كان له فله اخذها او يبيعها له ولا فرق بين ان يبيعها عند موهن  
 او عند المسترك اذا فليس له ان يبيعها او يبيعها له ولا فرق بين ان يبيعها  
 او يبيعها له او يبيعها له او يبيعها له او يبيعها له او يبيعها له

قال ومن غير فلس فوجعت له ثمنه فقال له الفرمه حذرها وكن بذكر ما به  
 دنش في فنها وفتكها من يدك فابا فليس ذلك لهم عليه ان يخذها انما  
 قال ذلك من قبل انه ليس لهم على الفرمه ان يخذها انما  
 لهم اخذ دينهم من ماله ان يخذوا ولا يتبعوا في ذمتهم مسئله قال  
 ومن استاجر اجيرا على ان يخدمه رجله وعلاؤه كعنه او مع متاعه فافلس  
 فاما اجيرا استوه الفرمه انما قال ذلك ان الاجير ليس له ما هنا عن مال  
 ولا شيء حدث له تايق عمله فحان استوه الفرمه في الموت والفلس مسئله  
 قال ومن كثرى دارا سنه فليس له سنه الفرمه فليس له صاحب الدار او ان  
 لما بقي من السنه وخاص بها من سنه الفرمه وان احب ان يسأل الدار  
 كلها وخاص بالحق اكله فذلك له انما قال ان صاحب الدار او ان  
 السنه كان ذلك عن ماله فله اخذ ذلك كما ان له اخذ سلعته في الفلمس  
 مضي فهو بقوه الفرمه في اجرتيه فان احب خاص الفرمه بكل الخوا وسكن الفلمس  
 باقى السنه كما يكون له ذلك في الفلمس انما وجد بعض سلعته مسئله  
 قال ومن باع سلعه ففقدت بعضا ونفى بعضا فان احب ان يخذها ففقدتها  
 فباع فذلك له وخاص بالباقي فان احب الفرمه ان يخذها ففقدتها  
 قيمتها على حساب ما باع فذلك لهم وان احب ان يسلمها وخاص فذلك له  
 انما قال ذلك لان باع السلعه لما كان له اخذها كلها او اخذها عند  
 مفلس او تركها ويحاجه الفرمه ان يخذها ففقدتها فذلك في بعضها اذا  
 وجدها ان يخذها ففقدتها فذلك له ان يخذها ففقدتها فذلك في بعضها اذا  
 لها اليه فذلك له ان يخذها ففقدتها فذلك له ان يخذها ففقدتها فذلك في بعضها اذا



لانه لما كان للغريم ان يدفع ثمنها كله او بعضه وباخذ البعض تركا  
 للغريم ما هو مال الغريم فلهو فعل ذلك فيما بينهم وبين صاحب السلعة كما  
 كان ذلك الذي عليه الحق لا يهرق قد قاموا مقامه الا ترى ان الوارث يقوم مقام  
 الموروث في امواله وحقوق المال المتعلقة به ثم كان الغريم الحق في المال الميت  
 من الوارث كانوا ايضا لهم من الخيار في اخذ سلعة الغريم المفلس ورفع  
 ثمنها الى البايع مثلا ما كان للمفلس والله اعلم **مسألة** قال واذا  
 افلس الصانع فاحرج الصانع تسبيكه فقال هذه لعلاء واخرج التسليم  
 عنك فقال هذا لعلاء ولا تقبل ذلك منه الا سببه **مسألة** قال فان ذلك انه يهرق ان يكون  
 يتردد الى الجاهل لا يتردد الى الجاهل له فلا تقبل قوله بغير ثمنه كما لا تقبل  
 اقراه اذا قلنا ان المال الذي في يده وقد قال ملكه بغير ان يهرق ان يكون  
 في الصانع هذه الا شيئا اقامه في يده وليس يعلق بغير ثمنه كالدبر الذي هو  
 متعلق بغير ثمنه بوجوه من ماله فلا يجوز ان يقضي بغير ثمنه دون بعضه كدرك  
 الجوزان بغير ثمنه بغير ثمنه ذلك اخرج المال عنهم وذلك غير جائز بل من  
 الاقراض في دينه لمن اقترله **مسألة** قال ومن باع جارية  
 بمائة واقضى من ثمنها خمسين فولدت عند المشتري لغيره من غير سببها  
 ثمرات وفلس ما اراد ان يخذ ذلك فليرد اليه حسن كل ما وليس هذا من الرجل  
 مع الراس فيقبض لغيره من ثمنه ويطلق ويحذر مما هو **مسألة** قال ذلك ان  
 ولد الجارية الذي ولد له ملك المشتري لها هو كمالها الجارية ان يكون الولد  
 حراً او مملوكا فما شاء لها بقدر ما يستلزمه ان يخذ من ثمنها اذا اخذ  
 الولد ملكا او ليس له اخذ بغير ثمنه اذا اخذ مملوكا وما به يكون ان يخذ

وليس هذا بمنزلة سلعة ان ابعتها فاحضى بعض ثمنها بغير ثمن واحد لان  
 احدا هماً لا يقوم مقام الآخر وليس حكم احدهما حكم الآخر فوجب ان  
 ترد من الثمن بقدر ما الحق بالباقي دون التي بلغت **مسألة** قال  
 ومن باع جارية فافترض ثمنها بغير ثمن فترده واحدا ثم وجد بها عيبا  
 فان نشأ ردها وحدها وانشأ حبسها واسلم **مسألة** قال فان ذلك ان البايع اذا  
 وجد سلعة عند المشتري اذا فليس يخذها بالثمن الذي له فهو كمنه المشتري  
 من المفلس انه كانه استنابها بالثمن الذي له الا ترى انه ليس بحق على المخذ  
 اذا لم يرد اخذها فاذا اخذها ثم وجد بها عيبا حدث عند المشتري  
 المفلس كان له ردها بالبيع ورجع الى الثمن الخاص الغرماء كما يكون ذلك  
 لو استراها من غيره **مسألة** قال ومن استدان فترده فاستأجر  
 اجترأ ثم رجع عنه واستدان فانه سدا بالخرق لاخره انه اجباة للذي كان قبله  
 فان فعل شي كان للاول وان لم يفعل شي لم يكن له شي والاجترأ سدا لغيره  
 كان اوله واخره **مسألة** قال ذلك ان صاحب الدار اعترافا في سبب الاجارة  
 الزرع لئلا كانه ولو له دينه الذي يقو على الزرع لفظ الزرع وكان  
 لغيره من وجد سلعة عند المشتري انه اخذها من غيره الذي لم يجد غيره  
 سلعة لم يكون له الذي يملكه في الفقه بل الذي يملكه على هذا النوع  
 حكم من اخذ منه الذي يملكه الزرع اخذ من غيره من يملكه وعنده  
 الاجرا من يملكه الزرع الذي يملكه من يملكه الزرع



بعض غرمائه روز بعض كسبه واتباعه انما قال ذلك لان من عليه ان يكون  
له ان تصرف في ماله بالبيع والشراء فكذلك يجوز له ان يبيع بعضه لانه على  
اصل الاطلاق حتى يجر عليه وقبل ذلك قلنا ان يتصرف فيما لا يملك ماله  
قال ومن تكاثر في ارضه فزرع واستاجر ثم زرع في الارض وقبضه الموهب ثم  
فليس فيها صاحب الارض والاخرى كما ان صاحب الارض يكره ارضه  
وكما ان يجر باجرته انما قال ذلك لان صاحب الارض لا يجرها لغيره من  
وغيره من ماله لان الزرع يتسببها وجدد ارض صاحب الارض ويعمل الاجير  
فكان اولي به ان يجره وجرت تسببها فكانا اولي من الموهب الذي  
يوجد الزرع بعمله ثم ان فصل بينهما شيان الموهب اولي به من سائر الغرماء  
لان الزرع هو الذي يجره مسله قال ومن كان عليه دين بلسه فاقرب  
المال من ولست له من عليه بنيه فذلك ثابت عليه ما لم يسن فليست باذات  
فلا يجوز ذلك له وكذلك لو اقرب دين من ماله واقام سنين من قبلها لخاص  
مع الغرماء انما قال ان قرار الذي عليه الدين بلسه جائز بالدين وان لم  
يكن على اقراه بنيه لانه لم يفسد المأجر ولا دين بلسه فهو على اصل  
فيما كان تصرفه في ماله بالبيع والشراء والعصا والاقتضا فذلك هو  
اقراه بالدين اذا كان عليه فاذ اقلسته المأجر او دين بلسه لم يجره الا  
بالدين في المأجر الذي يدينه لانه تويد اخراجه من الدين بلسه فانه  
في ذلك وكان له من ماله الذي يجره له وكذلك اقراه بالدين  
فانما اذا كان له دين

فانما بذلك انما اذا رخصت انما كان هذا احب الناس انما قال ذلك لان  
السيد انما له ان يستمتع بامر ولده دون سائر المنافع من البيع والاجارة  
والنكاح فذلك لانه من زوجها وان رخصت وحكي ملكه من ريعه انه من زوجها  
فهذا المعنى الذي ذكرناه وقد جوزه ملك اذا رخصت لانه ولها ماله من زوجها  
اذا رخصت كما من زوج ولسته بزوجها عموما وانما الذي يجوز ان يجره  
على ذلك كما لا يجزى الاول ولسته اعني غير الاول مسله قال  
ولا باس ان يجر الرجل امته المحسنة الوعد من العبيد ان يكون على الضرورة  
فلا يجوز ذلك وقد قبلنا انه لا يزوج الحرة المرفوعة للوعد الاسود لان  
ذلك ضرر والاهل واجب انما قال ذلك لانه ما كان له من ارضه الرجل  
حسن الصورة في المناجح وانما ارضي حسن الاعمال بمانعها بالدين والدين  
ان يزوجها من ليس بحسن الخلقة اذا كان حسن الفعل ووجه منعه من ذلك  
فان الضرر يجرها في نكاحه بالوعد كما يلحق الضرر في العيب والجنون  
فلم يجوز ذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار  
مسله قال ومن كانت له امر وابنه فذهب ذلك منه ولا يقدر عليها  
فليس عليه شيء من ثمنها وقد كان بعض من مضى خبيرها في عيقها او حبسها  
وذلك حسن وليس بواجب على الناس انما قال ذلك لان الله وامر الولد  
لاست نكاحه فيكون لها حق في الوكيل او في نكاحه للزوجة دون الاما  
فليس عليه بيع الامه ولا حق من الولد فان خيرا فاما ملكه فان ذلك  
حسنا لانه فعل خير وليس بواجب عليه مسله قال وعده  
ام الولد حقه وادامه خير منه اسير انما قال ذلك لانه يجرها اسيرا  
ولست بمادة الا وهو ملك المملوك لا يفسد المأجر



والوره انما حب على الزوجات موت الا زواج عمنها وحلها فمهرها بالزواج وقد  
 زور مائة على افع عن ابن عمر قال عده امر الولد ان يتوفى عنها سيدها فاحبها  
 فاذا الى الحنف فليته الشتر كان الله تعالى جعل عده مكره لمخبر له فمهرها وايا تسليه السهر  
 فكذلك الامه امر الولد ان لا يرضى استبرات بعثها سلاته السهر لخوان ان يكون  
 حاملا لان الحمل ليس باقل من سلاته السهره  
 كتاب المديت  
 فالعبد لله فليته لما لك المديت ابيعه حاجبه قال المديت له سبعة حاجبه وكه نفقه  
 عن موضعه ما عاش سيدة على حاله في ذوقه في غيره ما عاش فلان مات عنق  
 من لفته ان يخرج كله او ما خرج منه وان لم يخرج له شي يخرج منه ولا بعضه  
 فهو منفق وان لم يخرج عنه عنق فليته وزوج لثاه ولم يستلج  
 المديت له باع في ذوقه غيره في حياه مديت له ان الله حل وحرار او فوايا العقول  
 وان لم يرضى عنه لثاه لثاه لثاه ولا سبله الى رفعه ولا حله  
 بل يخرج منه وسعة ايكال عقد حرته فلا سبله الى انكار ذلك ولا زده  
 ان لم يرضى عنه عقد حربه رحمه آتية كاله فلا سبله الى زده ولا حله  
 ان لم يرضى عنه حياه دن من عمره ونشأ عن ابن عمر عبد الله ان السبل الى الله عليه  
 وسلم بلغ مديت له وبله فذا بتر مديت له يذكرفه الى معنى بيع وقد فسقه  
 ترا في قول الله تعالى في سبله من كميل عن عكا عن حار قال اعنق حليل الانصار  
 علامه عن رسل سبله من كميل عن عكا عن حار قال اعنق حليل الانصار  
 مولا الله عليه وسلم من ماله درهم فاعطاه وقال له اقصي رسله سبله  
 المديت له ان سبله انما كان من اجل الدين عليه فاما ان لم يرضى عنه في ذوقه  
 فلا سبله الى الله عليه وسلم

كما يجوز الرجوع في الوصية قبل ان تستكونه وصية يجوز الرجوع فيه كما  
 كان العتق من طرقت لا يجوز الرجوع فيه وان كان يخرج من الملك فخر له  
 المديت له فان فلا اذا كان المديت حفيه لا يجوز بيعه عند عمره قبل  
 الحنف فكذلك حب ان يكون مع المديت كان معقبا حفيه قبله العتق  
 بالصفه على وجهين صفه آتية الامانة كموت زيد ومكي السهر فتن علق العتق  
 بهذه الصفه لم يخرج بيعه في ذوقه غيره وصفه اخرى ليست آتية الامانة بل قد  
 يجوز ان ياتي في كنفه ويزيد ودخول الدار فليست تقع العتق الى المديت له وقد  
 زور سلمت من حرب قال حياه حياه دن من عمره ونشأ عن ابن عمر عبد الله ان السبل الى الله عليه  
 وسلم بلغ مديت له وبله فذا بتر مديت له يذكرفه الى معنى بيع وقد فسقه  
 ترا في قول الله تعالى في سبله من كميل عن عكا عن حار قال اعنق حليل الانصار  
 علامه عن رسل سبله من كميل عن عكا عن حار قال اعنق حليل الانصار  
 مولا الله عليه وسلم من ماله درهم فاعطاه وقال له اقصي رسله سبله  
 المديت له ان سبله انما كان من اجل الدين عليه فاما ان لم يرضى عنه في ذوقه  
 فلا سبله الى الله عليه وسلم



تدع ورتك اغنيا خير من ان تدعهم حاله تنكفون الياسه وقوله لا تسلمني  
المدتر وما نفي عليه من لرق للورثه فلا ن ذلك الحق للورثه للشر بل من  
استغواوه ولا عتقه بفعل غيرهم ولا السعابه ايضا لمخرج عن العدل لا نه  
قطا الزامر العبد ماله لغنا حيايه ولا حيايه كانت منه وقدر ور ملك وعبيد  
الله واتوب عن ما فاع عن امر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعترف بغير كاله  
في عبيد قوم عليه فمما العدل فاعك شر كاهه وحدهم وعتق عليه العبد  
ان فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في حديث سعيد عن قتاده عن النضر  
بن النضر عن شبيب بن يحيى عن ابراهيم بن سواد الله صلى الله عليه وسلم قال  
من اعترف بغيره في مملوك فمما خلاصه في ماله فان لم يكن له مال استسعى العبد  
في ماله غير مشقوق عليه في ماله هذا حديث السيوخ للشر مثل حديث  
عن افع عن ابن عمر ولا يعارض حديث فلك قتله لا وقيل ان ذكر السعابه انما  
هو من قول قتاده كذا قال الهام والشر يجوز ايضا ان هذا حديثا للشر يكن  
ياضا والخر دنيا وقدر ور عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم اعترف  
بعبد من ارق ربه وان استسعه من كان المعنوق لهم قد اشاع الحريه فمهم  
كلهم من قال بالسعابه خالف حديث عمران بن حصين وحديث ابن عمر ولهما  
صحاحان في حديث غيرهم في السعابه وفي الحسن انه لم يزل العبد ما لم يزل نفسه  
بالسعابه ولا تزمه ذلك كفايته مساله قال وانما حال  
المدتر لسبيده عمل لا اعترف بمسمن دنيا السعابه كذا في قوله فمهم  
السعابه كذا في قوله فمهم وحسن عليه انما قال ذلك انه قد يرمي  
في حاله حاله سبيده ولا يرمي فيه فمهم والاعليه الحسوت سارا دينا

لسبيده فان مات ورثها عنه ورثته فاما المدتر فقد عتق بسبيده اياه  
في حال حياته وصحته مساله قال وانما هكذا الرجل وله مال  
نحاسبه وانما المدتر وليه يكون في الحاضر ما يخرج منه وقف المدتر ماله  
وجعه دراجه حتى يسخر الما رعتق منه ماله ماله سبيده اما وان ذلك لا  
عنتقه لا يجوز حتى يجمع ما لا المدتر انه لا يدور كمن عتق منه قبل اخضاع الما ل  
خو ان سلف الما ل مساله قال ومن يترك عبيده لزمه ذلك  
كله انما قال ذلك ان المدتر عقد حريه فاذا رعتق بعضه لزمه مدتر كله كما  
اذا اعترف بعضه لزمه عتق كله مساله قال والمراه ذات الزوج  
كذلك لا في المدتر انما قال ذلك ان المدتر انما يكون في الثلث ولها  
النصف في ثلث ماله على غير وجه المعاوضه مساله قال وانما  
اقرار المدتر انما هو ان سبيده دتره لزم ورثته ان خلفوا بالله ما علموا انما  
قال ذلك ان العبد قد ثبت له سبيده فمما تدعيه من المدتر انما هو ان  
اقامه فوجب على ورثته الميثاق ان خلفوا ما علموا تدعيه ان الموت لو كان  
باقيا وجب عليه ان خلف ذلك ورثته ولو خلف العبد انه الحكم لثا هو  
وسمى في العتق والمدتر وانما الحكم في الما وحده  
قال وانما المدتر المدتر انما هو المدتر في المدتر فمما تدعيه من المدتر انما هو ان  
حريه الموت فمما تدعيه من المدتر انما هو المدتر في المدتر فمما تدعيه من المدتر انما هو ان  
تدتر سبيده اياه فاذا السلم لم يزل يبعه لوان ان يخرج من ثلثه ماله ولا يجوز  
ان يبعه ما قد ثبت له من ثلثه الحريه ووجب ان يخرج على سبيده ان لا يبعه  
ان فلا يكونان كمن عتقه في الموت سبيده انه اما ان يبعه عتقه لمدومه



مسألة  
 قالوا إذا كان عبد من رجلين فتره أحدهما نفا وماء فان  
 صار للذي يتره من ماله واكله وان صار للاخر انتقض يده الا ان يشاء الذي له  
 فيه الترق ان تسلمه بغيره فله من ماله ويحوز ماله كله وكذلك لو اذن احد هما  
 لخاصة ان يتره فله من ماله فله من ماله فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 المسألة حقها والاولى ان يحب النسيان اما قال ان بعدا فادرس احد الرجلين فله من ماله  
 على ما وقع عليه لان الذي لم يتره يقول ليس له من ماله فله من ماله فله من ماله  
 فلا يلزم من ان تسلمه واخذ قيمته كما يلزم من ان يتره في العتق ولو كانا اكله  
 التمسك به انه عقد حريه لموزان لم يموت المدة فكان في الوجه في ذلك  
 القفا ومعه اذا انجنا ان الذي لم يتره اكله فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 كان له من الترق في عبده واخذ قيمته لان سريته قد ادخل عليه خيرا في ملكه  
 فجاز له تسلمه اليه واخذ قيمته وبصير العبد ماله كله كما يصير حرا كله  
 اذا اسلم سريته حصته بعد اخذ القيمة من سريته الذي اعقبه ويتره  
 راد سريته وغتر اذنه سواء في وجوب ابقائه ولا في ذلك الحق للعبد بغير  
 به قوله غتر ويطر كما لو اذن له سريته في عتق حصته وحبس عليه القيمة  
 في حصه سريته وعين العبد كله لا نه حق له غتر وحله ووجه قوله  
 الاخر انه لا يقوم اذ اراد سريته حقه فلان التمسك هو راد الى العتق لا  
 بل انه كالعتق اذ وقع فلا قيمة فيه لجهة سريته اذ لم يتره ذلك سريته  
 وشان من سريته في حصته باذنه مسألة قالوا اذا  
 نقار من سريته المدة فله من ماله الذي لم يتره ما صار للذي يتره من ماله فانه  
 يصح به ما شاء اما قال ذلك لان الذي لم يتره فله من ماله فله من ماله فله من ماله

حريته ان له حياز للسريته الذي يتره فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 عبده الذي كان يتره ولا يبيع المدة قد جوزه قوم من اهل العلم  
 مسألة قالوا اذا تر الرجلان عبدا فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 قوم عليه وعين كله لا يتره ولا يبيع المدة قد جوزه قوم من اهل العلم  
 احب اليها انما فاز ذلك لان عتق احد هما يتلا او كد من يتره الا حذر  
 حصته لان العتق قد حصل للغير والندى فلا يتره يكون معه العتق امره  
 فلم يسكن ما قد ثبت ووجب من حبيب الحريه لشيء من ماله فله من ماله  
 ووجه القول الاخر ان الذي يتره فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 الولد الذي هو كالسبب لكنه من حريه فان خرج حرا بالندى والاقوى من  
 حسن على العتق وكذلك قالوا في المدة من الرجلين اذا ابيح احدهما  
 فحلت انه من ماله فله من ماله فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 على الاول انه قد علم انه لم يتره ولا علمها لغير الوالي والقول الاول اع  
 انه يتره عليه بالقيمة على الذي اعقب حصته منه يتلا  
 قالوا اذا تر الرجلان حريه فله من ماله فله من ماله فله من ماله  
 ويكون له ولد له ويسقط المدة وقد قيل يقوم عليه نصف الولد ومنع من  
 ومعهما وتكون على حياهما فان هلك الذي له نصفهما وله فاعقب نصفهما  
 فان لم يترك فاقومت على الذي وهو كاست امر ولدوا والاولى ان يحب النسيان  
 انما فاز انها تصير امر ولد للذي وعينها فلان حريه امر الولد او كد من يتره  
 المدة لان امر الولد يتره لغيره وليس كذلك المدة لحوار يتره  
 وحبس عتق كل المدة على الشريك الذي اعقب حصته منه يتلا على ما



من العتق النثر وخدم من المدر فوجب تقدمته عليه فكذا يكونها ابرو  
 او خدم من المدر فوجب ان يصير كلها او وهدلوا اخر بعد ان يدفع الى السرة  
 الذي لم يكن نصف فممنها ووجه القول لا فرق لان المدر عقد حريم  
 بقدر في ثلثي ولا يجوز انكاله ولا بيع انكاله الا ان يدر قد دبره وليس يكون  
 انكاله الا لو لا ولا نقله عن صاحبه الى غيره كما لا يجوز ذلك في السب وقد  
 روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم انه قال لو ائتممت حكمه العبد  
 ببيع ولا يوهب واذا كان كذلك وجب ان يفعل ما وصفه مولا في ثلثي فان  
 خرجت الى حريمه من سبدها والاعتق على الذي اعتق حريمه  
 مثلا او صارت كلها او ولد له بعد اخذ الفدية منه لو رتبته الفدية  
 ولم يرد واما ما عتق منه **مسألة** فلو كان حوزان يتردد طائر  
 كالماعل انه ابره ما مات كان لاخر محبوسا عليه فاذا هلك صار حرا وقد ذكره  
 ابن تيمية في حلال العبد ولو فعلا له حاز ولم يرد له اما ما ذكره فذكره  
 فخدمه حصته من عهده مدة عمره على ان حريمه الاخر خدمته من حريمه  
 مدة عمره ولفه محبوسه وتمام ذلك عتق حاز ما عتق حريمه من حريمه  
 العبد فذلك حوزان يعتق بعضه المدر على اجد هما ولا يكون الا حريمه  
 فهو الامر الى ان يعتق بغير عهده لم يقو عليه بالحب فكله لهذه الامه له  
 انه منع منه **مسألة** قال وولدا لمدر فممنها ههنا  
 وقد ذكره كل من هو حريمه له فولدت كان وليه له ماتته ولدا حريمه  
 المصاب مهاب والمعتق بعضه كذلك والمدر كذلك فان هلك  
 روي لم يكن فليكن ما سعى عتق المدر وولده عتق من كل انسان موهو

اما قال ذلك لان حكمه يوجب على حريم العمة اذا جمعها في احرام  
 فليست يجوز له ان يخل من ثلثي حريمه العمة اذا جمعها في  
 الاحرام كما لا يجوز للمهر بياح ان يفعل ذلك حتى يهرج حريمه العمة  
**مسألة** قال وانما خلق الله حريمه ليعتق حريمه ولا يخلو  
 ووسع حريمه يبيع الهدى محله قد ذكر ملك الحجة وذلك ففعل  
 الذي دلى الله عليه وسلم في ثلثي حريمه ففعل الذي دلى الله عليه وسلم  
 فان خلق قبل ان يخل فلا شيء عليه لان الله عليه وسلم يسل قبل  
 خلقت قبل ان يخل قال اذ ذبح ولا يخرج ويصل فقبل له ذبح قبل ان  
 فقال ان امره ولا يخرج رواء ملكه وعينه عن ان يشا بغير عتق حريمه  
 عمر عبد الله بن عمر وقال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فحلا  
 بطل فمات له وذكره **مسألة** قال لو كان حريمه قبل الفجر من  
 يوم النحر اما قال ذلك لان الله جل ثناؤه قال ليدخرن اسم الله في ايام  
 ههنا ما رزقهم من رحمة الانعام فذكر الله الذبح بالثياب وكذلك  
 انحر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالثياب الهدى والخيمة والقبعة فليس يجوز  
 الذبح من هذه الاشياء باليد كما لا يجوز ان يفرق الانسان ايام من  
 الليل يذبح الله جل ثناؤه بالثياب ففعل ذلك لا يجوز ان يذبح شيئا من الهدى  
 ان غيره من خيمة او عتق بقة بالليل يذبح الله الذبح في ايام المعلومات  
**مسألة** قال وانما خلق الله حريمه ليعتق حريمه ولا يخلو



عن راسه انما افاد ان خلق الراش هو نخله كلبس الثوب  
 هذا الخيط وليس يجوز ان يفعل المحرم ذلك قبل ربي حرة العقبة  
 من فعله عند ربي كل ذلك فان قيل قد روي عن النبي صلى الله عليه  
 انه سئل عن رجل قبل ان يركب فقال اني لم اركب ولا خرج فيلبيس كذلك  
 وحيث قلت وعينه من ثياب احباب الزهري فان كان ذلك فهو  
 غلط وليس يجوز ان يكون ذلك قياسا على ما ذكر في الخبر ولو جاز  
 ذلك لكان ان يحا قبل ان يركب ويسبق قبل ان يكوف وبعد افاضة  
 بقض على ما ورد في الخبر به وهو ان يركب قبل الرمي والخلق قبل الذبح  
 فيكون وقوله ونحو الموضع على راسه ليكون كانه قد خلق بعد  
 ان يكون **مسئلة** قال وموافقا قبل ان يركب حرة العقبة  
 فيكون من يخلق ثم يلفظ كذا قال ذلك لان طواف الافاضة يجب ان  
 يكون بعد اتم فعله ان يعيده بعد الرمي **مسئلة** قتلا  
 ومن افاض قبل الخلاق فقد اختلف فيه فقيل يرجع لخلق ثم يفيض  
 ونحوه يفيض اجرا وقيل يخلق ويخلق ولا شيء عليه والاول اعجب الناس  
 وجه امره باعادة الافاضة لان النبي صلى الله عليه وسلم افاض بعد الخلق  
 فوجب ان يغتدى به وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عن مناسككم  
 وحب ان يمشي ذلك ما فعله في الحج واجبا كان ومستحبا كان  
 سندوا به ووجه قوله لا اعادة عليه لا اعادة فلان الخواف لما كان

لفول الله جل ثناؤه لكرم فيها منافع الى اجل مسمى ثم يحلها الى البيت العتيق  
 بعين ذلك ان المنافع في هذه المواضع هي الاعمال فيها في اوقافها المجموعة  
 عيني انقضت فلا عمل بعد ذلك فيها فانما غنينا لشمس من اخر ايام  
 الشربق وهو اليوم الرابع من الخوف فقد تقضت ايام مناهة عمل فيها  
 بعد ذلك وتاويل قوله جل ثناؤه ثم يحلها الى البيت العتيق ان يحل  
 الله على من هو بالخواف ما ثبت العتيق كانه آخر فروع الحج الذي بقي  
 بعده فرض من ايج به وقد قبل معنى قوله عز وجل ثم يحلها الى البيت  
 العتيق ان يحل البدن **مسئلة** قال ومرتفع مع الامام  
 من ترفة فلا ينزل ببعض تلك المياها لينعشي ويقضي حوائجه افا قال  
 لا يلائم تفرقة الصلاة مع الامام بالمرتفعة بانقطاعه عنه لان السنة  
 انه مع من يجلي معه بالمرتفعة الا ان يقطع عن ذلك عذر **مسئلة**  
 قال ومن اتي عرفة بعد رفع الامام فيقف يدعو وينصرف ولا يوتر  
 الصلاة حتى ياتي المزدلفة افا قال ذلك لان سنة الوقوف بعرفة  
 مع الامام وعيد الانفراد واحد فيقف ويدعو ويحلي هو لنفسه القرب  
 وانشاء كانه لا يخلق حلاتهم مع الامام اذا وقف بعرفة بعد فليعلم  
 هو لنفسه **مسئلة** قال ومن اخر الخواف والسعي حتى  
 لا يركب فقد حل له ما حل لمن بدأ بالخواف بعين اذ لم يكف الخواف  
 الواجب وهو الخواف الدخول والسعي لعذر منعه من ذلك فان حمله



على رأسه من انما كان خلق الارض هو تحليل كل شئ الثوب  
 من الغيب وليس يجوز ان يفعل المحرم ذلك قبل ربه حمزة العقبة  
 من فعل اغتدى به كل ذلك فان قيل قد روي عن النبي صلى الله عليه  
 انه سئل عن حيلة قبل ان ترفع فقال ان روي ولا حرجه قيل ليس كذلك  
 وحديثه من ثقات اصحاب الزهري فان كان ذلك فهو  
 غلط وليس يجوز ان يكون ذلك قياسا على ما ذكر في الخبر ولو جاز  
 ذلك لكان ان يحا قبل ان يرفع ويسبق قبل ان يكوف وهذا ما سددوا  
 بقضه على ما ورا الخبر به وهو الدخ قبل الرمي والخلق قبل الدخ  
 في قوله ونمى موسى على رأسه ليكون كانه قد خلق بعد  
 ان يكون **مسئلة** قال وموافاض قبل ان يرفع حمزة العقبة  
 فيتم من الخلق ثم يفيض اما قال ذلك لان طواف الافاضه نجس ان  
 يكون بعد الرمي فعليه ان يعيده بعد الرمي **مسئلة** عتلا  
 ومن افاض قبل الخلق فقد اختلف فيه فقيل يرجع فيخلق ثم يفيض  
 ونحوه يفيض اجزا وقيل يحرق ويخلق ولا شئ عليه والاول اعجب البنا  
 وجه امره باعادة الافاضه لان النبي صلى الله عليه وسلم افاض بعد الخلق  
 فوجب ان يغتدى به وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عن مناسككم  
 وحب ان تمثلكم في كل ما فعله في الحج واجبا كان ومسكونا  
 سددوا به وجه قوله لا اعادة عليه لا افاضه فلان الكواف لما خلقت

105  
 لقول الله جل ثناؤه لكرم فيها ما فاع الي اجل مسمى ثم يحلها الي البيت العتيق  
 بعين بذلك ان المنافع في هذه المواضع هي الاعمال فيها في اوقاتها المجمولة  
 عبرتي انقضت فلا عمل بعد ذلك فيها فان اغتدى بشئ من غير ايام  
 الشتريق وهو اليوم الرابع من الخريف فقد انقضت ايام مناهة عمل فيها  
 بعد ذلك وتا ويل قوله جل ثناؤه ثم يحلها الي البيت العتيق ان محله  
 الله عاين هو الكواف بالبيت العتيق كانه آخر فروع الحج الذي كيبقى  
 بعده فرض ومنما الحج به وقد قبل معنى قوله عز وجل ثم يحلها الي البيت  
 العتيق ان محله بدن **مسئلة** قال ومز رفع مع الامام  
 من ترفه فلا ينزل ببعض تلك الاماها لينعش ويقضي حوائجه اما قال  
 ذلك ليلانقوته الصلاة مع الامام بالمرطقة بالمرطقة بانقطاعه عنه **مسئلة**  
 انه عني يولي معه بالمرطقة الا ان يفرغ عن ذلك عذره **مسئلة**  
 قال ومن ان ترفه بعد رفع الامام فيقف يدعو وينصرف ولا يوتر  
 الا لا جزي ياتي المرطقة **مسئلة** اما قال ذلك لان سنة الوقوف بمرطقة  
 مع الامام وعين الا نفراد واحد فيقف ويدعو ويحلي هو لنفسه **المغرب**  
 وبعثا لانه لا يخلق حلا تمام مع الامام اذا وقف بمرطقة بعد فليطعمها  
 هو لنفسه **مسئلة** قال ومن اخر الكواف والسعي حتى  
 في اجرة فقد حل له ما حل لمن بدأ بالكواف يعني اذا لم يكف الكواف  
 الواجب ولو كواف الدخول والسعي لعذر منعه من ذلك فان دمه



من اجله ويحكم من قد خاف هذا الخوف وسعى واحدا من  
 حين انفق ورجل في الخلق والبشر واشبه ذلك كما نحل لمكان  
 خوف الخوف وسعى **مسألة** قالوا لا يتر على الحق يضرا  
 منه الا من هو من الخوف في الناس يعرفه يعني انه لا ربح عليه  
 فانه عن الناس من الخوف ان يفتت بعرمة سوا كان مع الناس  
 وتده واما اختيار ان يفتت مع الناس فاذا شري ذلك لعذر فلا شيء عليه  
**مسألة** قالوا اذا كانت الشئ تعرفه بقطع الخوض في التلبية ولا يلبس  
 على ان يتر يوم عرفه انما قال ذلك لان التلبية تقطع يوم عرفه  
 زانت الشمس والامام يخطب يوم عرفه بعد زوال الشمس  
 يلبس لكنه يكثر لهو والناظر معه لان التلبية هي استجابة فاذا بلغ  
 الموقف فقد اجابوا وانتهوا الى اقصى موضع دُعوا اليه فوجب  
 بعد ذلك ان يكثروا ويدعوا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال افضل الدعاء يوم عرفه وخير ما قلت انا وايقون قبل الله  
 صلى الله عليه وسلم وقد روي مكر عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه كان يلبس الجحشي اذا رامت الشمس يوم عرفه فقام  
 قال مكر وذلك الذي روي عليه اهل القبل بلدنا وروي مكر عن  
 عبد الرحمن بن الحسن عن ابيه عن ابيه انما كانت تترك التلبية اذا  
 رامت الى الموقف وروي مكر عن محمد بن ابي بكر عن ابيه انما كانت تترك

عليهما شيء وقد قيل ان البعير ينز اذا اهدى ساكنين فذبح كل واحد  
 منهما شاة صاحبه اخما بها ان ذلك لا يجزي عنهما ويضمن كل واحد  
 منهما قيمة ما ذبح وبما تنفقا الهدى ولو ذبح احدهما شاة صاحبه عن نفسه  
 ضمنها ولم يجزه وذبح شاته الزا وجبها وعزم لصاحبه قيمة شاته  
 ان ذبحها واشترى صاحبه شاة واهداها والاولى انما قال ذلك  
 لان الهدى قد وجب بالتقليد والاشعار فليست بقدر صاحبه على رد  
 الي صاحبه ولو مات في ملكه ورثته عنه ولا جان لمن قسمه على سها من  
 المرات واذا كان كذلك فمن ذبحه او لم يذبح سوا كان باعتر صاحبه او لم يذبح  
 امرة لا نه فقل ما على صاحبه ان يفعله فاما اذا كان الهدى شاة فليست على  
 كل واحد منهما عزم قيمة الشاة لصاحبه وعليه هدي مستأنف من قبل  
 ان الشاة لا توجب بالتقليد والاشعار كما توجب البدنة والبضرة  
 بالتقليد والاشعار وانما تجب الشاة بالتخ فليست تجوز ان يوجب صاحبها  
 غيره هديا عن نفسه فان كان اوجب شاة هديا بالقول فان الحكم فيها  
 كالحمرة البدنة والبضرة اذا اوجبها بالتقليد والاشعار لا نه  
 بقدر علي ردها الي ماله بعد انجاها هديا بالقول ونقل ابن عبد الحكم  
 ان الشاة تنبغي ان لا يذبح من قول مكر والذي عندي ان ملكا  
 قد ذبح الشاة والبدنة والبضرة لهذا المفسر الذي ذكرت لانه  
 اختلاف قول والله اعلم وقوله يفر من كل واحد منهما قيمة شاة







صاحبه ولان الف مال غيره يعني اذنه فعليه قيمته لان انلا ومارا الاشارة  
 في وقتها الميراث عليه وانما كان سواك **مسئلة** قالوا  
 دلتهم في عيشة دن حجة ومعه شدة جزا حيدوا اذا جاز من عمرته  
 الشريعة في حجة من سبعة سنين فلهذا لان هذا النماذج بها في الشيخ  
 من عمرته من سبعة سنين ما زوي عمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرناه  
 انما يكون **مسئلة** فتارة لتناق العنصر الامن عرفة اذا كانت  
 فيها وما قرب مكة انما قال ذلك لان يتوقفها بغيرها وبها في تنصها  
 على غير ما علم من الغيب في السقوط على حمله الا على الجفت  
**مسئلة** قالوا ولا بأس بالبيت في الهدى والنعمة انما قال ذلك لانها من  
 الجفت الذي يجوز في الهدى كان الهدى هو من الابل والبقر والغنم الضان  
 والحمير سوا في ذلك الذخر والاشياء بعد ان يكون من النصار الجذع و  
 من الابل والبقر والحمير **مسئلة** قالوا ولا بأس على من  
 من ان يتوقف الامام بعده وليس ذلك عليه لانهما ذلك عليه في  
 اوقات انما قال ذلك لان يجوز لهما انما هو هدي واجب عليه فلا بأس ان  
 يقد قبل امامه كما لو رمى قبل امامه او كما في قبل امامه لجان دار  
 وكذلك لو صلى فيه وانما الذي لا يجوز ان يدخل قبل الامام في الاضاح  
 وهو ان يضيها اهل الافاق في الهدى الذي هو منا ومكة  
**مسئلة** قالوا ومن كانت عليه بدنة واستبناها فحينما فانه يبدل

انما قال ذلك لان عليه ان يتوقفها من الحل الى الحرم من قبل ان يهوى الهدى  
 الا ما سبق من الحل الى الحرم فانما يتوقف ذلك من حجة لانه لم يهد وعنده  
 البدر **مسئلة** قالوا اذا وقف الفارس هديه بعرفة وخره  
 بمكة فان ذلك يجز به انما قال ذلك لان هذا قد ساقه من الحل الى الحرم  
 وخره به فذلك يجز به **مسئلة** قالوا ومن نوى بدنة في  
 غير مكة فليجزمها حيث نوى وقد قبله يفعل وهذا حب البنا ان يفعل  
 وجه اجازته لخرها بغير مكة مكانه لم يقصد بها الهدى وانما اراد  
 نفوقتها على مسالك الموضع الذي نوى لخرها فيه فعليه ان يفعل ذلك  
 ووجه منعه من ذلك ان يتوقفها الى الموضع الذي نوى لخرها فيه فليجزمها  
 لذلك الموضع ولا يجوز ان يعظم موضع يتوقف البدن اليه فيشبه ذلك  
 مكة كما لا يجوز ان يشترط اليه ويجوز ذلك في مكة لانها مشي اليها في حج  
 وعمره **مسئلة** قالوا ومن وجد بدنة ضالة فما فليجزمها  
 الى اليوم الثالث من منجزها انما قال ذلك لان صاحبها لو وجدها  
 وجب عليه لخرها ولم يخر له ردها الى ماله فجاز لهذا الذي وجدها ان  
 يفعل بها ما يلزم صاحبها فعليه بها وهو ان يخر **مسئلة**  
 قالوا ومن نذر بدنة فليجزمها بغيره فان لم يجد فسبع من الغنم وعذر البدنة  
 والبقرة سبع من الغنم انما قال ذلك لان البدنة والبقرة اعظم من النشاة  
 واكثرهما فاذا اوجب على نفسه بدنة او بقرة فلم يجزها خارجة ان يخر







الهدى الواجب عليه وهو ان ياكل من الزكاة الواجبة او التقاة  
 الواجبة وقد روي في حكاية النور للامام ان ينفع بشي الخرجه  
 من راتب عليه وهو المفقود الكفارة الواجبة انه يجوز له وكذا المفقود  
 والكفارة فليما كان من نفسه عنفة في العتق وان كان شيئا اخرجه  
 عن راتب عليه فانما كل من يهدي الخرجه عن واجب عليه والله اعلم  
 قالوا وما عجب قبل محله فانه يا كل منه وبدله ان كان واجبا  
 في كونه ولا بد له ان كان كونه فان كل منه ابدله انما قال انه ياكل  
 من الهدى الواجب اذا عجب قبل محله فلا عليه بدله فليست تنضم عن  
 محله ليا كل منه ان عليه بدله فاما التذرع فليست يجوز ان ياكل منه  
 اذا عجب قبل محله لانه يضر ان يكون اعجب شيئا كل منه فان ابلغ محله  
 جاز ان ياكل منه ان عليه زكاه بعد بلوغه محله وليست تنضم عليه  
 بعد محله وقد روي عن هشام بن عروة عن ابيه عن ناجية الخرج  
 قال قلت لابي عبد الله كيف اصنع بما عجب من البدن قال اخره واعلم  
 عنه في ربه وقل من الناس ربه فلياكلوا رواه مكي عن هشام بن  
 عروة عن ابيه ان صاحب هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول  
 الله كيف اصنع فذكر منه فمن اكل من الذموع اذا عجب قبل محله  
 فعليه البدن كله لانه كانه زكاه لنفسه واكله فعليه بدله كله  
 فلهذا العلة **مسئلة** قال ومن جعل عليه بدنة فلياكل

منها انما قال ذلك لقول الله جل ثناؤه فكلوا منها واحموا عبيدنا  
 قبل هذا وهذه ليرويها للمساكين وانا اوجها على نفسه مكلفا وليعتد  
 للمساكين في ان ياكل منها ويكفر **مسئلة** قال ومن اكل  
 من لحم جزا صيد شيئا ابدل الهدى كله انما قال ذلك لانه يجوز له اكل  
 لشي من جزا الصيد لانه للمساكين بدله ان بدله كفارة للمساكين فمتى اكل  
 منه وجب عليه هدي غنمه لانه لم يذبحه للهدى والما زكاه للاكل فوجب عليه  
 هدي مستأنف لهذه العلة واحتمل ان عبد الملك لم يحن عن ملك ان عليه  
 قدر ما اكل يعني قيمته كالهدي كله ووجه هذا القول ان الهدى قد اتى  
 به على ما قد امر به وليس عليه ان يهدي ثانيا فانه اكل ما اكل لانه  
 قد اكل شيئا للمساكين كما ان اكله غنمه فعليه قيمته **مسئلة**  
 قال وليس لغير الله ان يذل وقت معلوم لقول الله عز وجل فكلوا منها  
 واحموا العبيد البائس الفقير والقانع هو الفقير والمفتقر هو البائس  
 بحر ليس لمقدار ما يكفر كل مسكين حد ودولكن يفرقه عليهم  
 على حسب اجتهاده كما يفعل ذلك في الزكاة وعقارة الامان **مسئلة**  
 ليس لها ياكله خذ لانه يكفر اكثر واكل الاقل  
 قال واذا عجب هدي الذموع فليخره ثم يفتش فلا بد في ربه ولا ياكل  
 ولا يقتل ولا يكفر فان فقد فمن انما قال ذلك لما روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال له فيما عجب من الهدى خذ منها ومن الناس











عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الجاهل اذا وثق بتركه او بلسانه من امور الحج  
 يعني تلك تقبيل الحديت الذي روي عن ابن عباس انه  
 يمشي في مكة فلههزة دما وقد غسرت الدماء التي تحب  
 في راسه الموضع المثلثة دما تحب بترك شعيرة من شعائر الحج  
 بعد من كان له حمار ثلثة ايام في الحج وسبعة بعد ذلك ودم  
 في شعيرة بوجهها الى نفسه مثل الخبيث ويحلقوا لشعره واللبس  
 في الحج والرمح في راسه ودمه وهو حمار الصيد وهو هدي محله  
 في الحج وكذا في كل ما كان له حمار ثلثة شعيرة مثل ترك حجرة او ينيوته  
 حمار قد شتر حنته قبل هذا الموضع  
 ومن اوصى بحد من بدنة فاعدى عنه ذكر فلا بأس وكذلك الذك  
 عن عن زينة الهبات والذكور في ذلك سوانه انما قال ذلك لان البدن  
 مع على الذكر والتمس قال الله جلنا وه والبدن جعلنا لها الحمر من شعائر  
 الله فالذكر والتمس سوانه وكذلك الرقبة تقع على الذكر والتمس قال الله  
 جل وعز فذكر بر رقبه مومنة وقال في رقبه ولا فصر من عتق الذك  
 والتمس في الرقاب الواجبة فذلك اذا اوصى بعتق رقبه او هدي  
 بدنة فالذكر والتمس في ذلك سوانه  
 فذكر الخ والتمس لما حذمت شعيرة حتى يهديه قال الله جل وعز  
 ولا تملكون راسكم حتى يبلغ الهدى محله ولا تمل من شيء حتى يكملها

النثر من ملك وهما غايبان من منيا الى عرفة كيف كنتم تصنعون مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اليوم فقال كان بها المهر فلا  
 يلقى عليه ويحترق الحبر فلا يند عليه وروي عن عمر وعنه من  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يلقون النبي يوم  
 عرفة اذا زالت الشمس ويحترقون وقد روي ابن عباس ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم لما حنى رمي حجرة العقيقة فان لبسا الملبس بهذا الوقت  
 حار وان كبر حاروا والخيار النخيل لما ذكرناه  
 قال ولا يجزى الامانة بالقرعة يوم عرفة انما قال ذلك لان الصلاة  
 بعرفة هي كغير قصص كاجل السعة وليست بجمعة فلا يجزى فيها  
 بالقرعة كما لا يجزى في الكهنة  
 مسألة قال ولا جمعة بعرفة  
 ولا في ايام التشريق وفي يوم النحر وفيه انما قال ذلك لان الناس  
 هذه المواضع وفي هذه الايام مستأفرون والجمعة بمسافر  
 مسألة قال ولا صلاة عيد بمنى انما قال ذلك لان اهل مناسك فريز ولا  
 يجب على مسافر صلاة عيد ولا منى ايضا ليست بمصر والجمعة انما  
 يجب على اهل مكة مصر والفريز لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل  
 منها يوم النحر صلاة العيد فوجب اتباعه صلى الله عليه وسلم في ذلك  
 وعنه  
 مسألة قال والحللة بعرفة والمنزلة  
 باذان واقامة لحل صلاة وكذلك ليلة المحرم انما قال ذلك



عن الأذن وإقامة تسعة لكل صلاة فليست تجب تركهما إذا جمع بين  
 الصلاة والفرد أحدهما يجوز ترك فرضهما إذا جمعا ووافق ذلك  
 ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بعرفة والمزدلفة بأذان  
 وقراءة لكل صلاة ورؤياذان وإقامتين ورؤياقامة وإقامة لكل  
 صلاة من قبلها ما فات من صلاة ما ذكرناه هـ

مسألة قالوا في قولنا حين فراغ الإمام من خطبته الأولى  
 إنما قال ذلك في ذلك وأسمع في وقت أذن بعد فراغه من الخطبة أو  
 قبل فراغه والخبر إذا نه قبل فراغه من الخطبة لتكون إقامة الصلاة  
 مع فراغه من الخطبة وإن أذن بعد فراغه بآن وكل ذلك واسع  
 مسألة قالوا لا بأس أن يحرك الرجل الخفيف الشان عن رحله قبل الصلاة  
 بمزدلفة وأما الزواجر والحامل فلا حتى يبدأ بالصلاة فيها إنما قال  
 ذلك لأن السنة من دفع من عرفة مع الإمام أن يصل بالمزدلفة المفرد  
 والعاشق معه فلا ينبغي أن يشتغل بعين الصلاة من عمل عمله إلا أن  
 يكون شيا خفيفا لا ينقطع إذا عمل عمل الصلاة فلا بأس به  
 مسألة قالوا ومن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة فليجمع بينهما ولا  
 يصل على واحدة في وقتها إنما قال ذلك لأن سنة الصلاة  
 بعرفة والمزدلفة الجمع بينهما سواء صلاهما مع الإمام أو وحده  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما فيجب الاقتداء به صلى الله عليه وسلم  
 مسألة

وروي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وقدر في ذلك  
 تأويل قول الله جل وعز والبدن جعلناها لكم من شعائركم فمنها  
 خير قيل الانتفاع بها اليوم والنحر مسئلة قالوا ولا  
 يكون منحر في الحج إلا مناهة وفي العمرة أو ما يليه من مكة  
 من منازل الناس وإن عصب الهدى في الحرم فحرمه فلا يجزيه وإن حرمه  
 عند ثنية المدلين فلا يجزيه إنما قال ذلك لما رواه وجميع عن أسامة  
 بن زيد عن عمار عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل فحلح مكة  
 منحره وروى زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن عيسى بن  
 أبي كمال رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال منا كلها منحر  
 وروى أبو أسامة عن أسامة بن زيد عن عمار عن جابر أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وكل منا منحر وكل المزدلفة  
 موقف وكل فحاج مكة فليترك منحره فلهذا قال مالك في منحر في  
 الحج إلا مناهة وفي العمرة إلا مكة وقوله إذا عصب الهدى في  
 الحرم فحرمه أنه لا يجزيه لأن الله جل وعز قال هديا بالغ الكعبة وقال  
 بسمات والهدى معكوفان يبلغ محله وذلك على ما قسمه مالك النبي  
 صلى الله عليه وسلم في الحج مناهة وفي العمرة مكة لا يجوز أن يكون محله  
 الهدى غير هذين الموضعين من الحرم وأكل فان قيل فقد  
 أخر النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم وهو من الحرم قيل له























قال ومن حيث علمه فديه فان ذلك كما قال الله عز وجل في كتابه  
 فديه من صا او صدقة او نسك فالنسك يشاء بذلها حيث يشاء  
 وتصديقها ولا حرج فيها والعيب وليته اما وصومها حيث يشاء والصدقة  
 اعلموا سنة متساكنين فدين الله على كل مسكين بغير ذلك  
 فدينه من حيث يشاء هو في هذه الثلاثة الاسماء الخصال ان يعمل  
 فعله نفسا كان او موسقا انما قال ذلك لان الله عز وجل قال فمن كان  
 مشر موقفا او باذ من راسه فديه من صا او صدقة او نسك خيرا  
 لله تعالى من حلق راسه من ان يصوم او يصدق او ينسك سواء كان  
 معسرا او موسرا لان او موضعها في لسان العرب الجبر الا ان يقول  
 دلالة على انها لغز الخمر وكذلك روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما من ذلك كعب بن عجرة وروي عنه عن عبد الرحمن بن مالك الخزاز  
 عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاذا انقلم في راسه فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلق  
 راسه وقال صر ليته اما او كعب سنة متساكنين من مدين لكل  
 انسان او نسك سواء ان ذلك فعلت اجزا عكده وروي مالك عن  
 حميد بن قيس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهلك اذاك لهوا ثم راسك ففعل  
 رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق راسك وصم  
 اما او كعب سنة متساكنين او نسك شاء ورواه حماد بن زيد عن  
 اوب عن حماد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة قال ان كان

ما  
 كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقوله بفعل ذلك حله حيث يشاء  
 ثم وان يشاء لغيرها فلان الله عز وجل قال فديه من صا او صدقة  
 او نسك ولين يعيد ذلك في موضع دون موضع وان موضع اتى به فهو كمن  
 الا ان يمنع من ذلك دليل وعزل فعل على اني كالب ما حلف عليه  
 الاسلام حيث هو في السقيا ام يخلق راسه ويحرقه بها بغير  
 وروي مالك عن حميد بن سعيد عن يعقوب بن حطاب عن حماد بن عبد  
 الله بن جعفر انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة  
 فمروا على حسن بن علي السقيا وهو مريض فاقر عليه حتى اذا ظف الفوات  
 خرج وكعب الى علي والسقيا فحدث ما علمه من ان حسنا اشترى  
 ان راسه فامر على براسه فخلق لم يسكن عنه بالسقيا فمروا  
 فلهذا قال مالك ان فديه الاذي يكون في الحرم وعمره ان موضع جعلها  
 الا لسان حازك فان قيل فدل الله عز وجل هدايا الخ الكعبة  
 فوجب ان لا يهدي ذبذخ غير الحرم فدل انه اذا كان هدايا الخ الكعبة  
 فهو كذلك يذبح في غير الحرم فاما اذا كان يستحق الهدى فانه  
 يذبح في الحرم وعمره كما يجوز ان يذبح في الحرم ويذبح في الحرم  
 في غير الحرم ومما يدل على حوا ان الذبح في فديه الاذي والكفار  
 الكفار في غير الحرم ان صومها يجوز في غير الحرم وكذلك الذبح والكفار  
 فان ذلها اطارا اصوصة عن الحرم فانه لا يذبح فيه اهل الحرم وليس  
 كذلك الذبح والكفار لان صومها مفسدة في الحرم فدل ان لو لم يكن  
 الهدى والاكفار فديه الاذي الا في الحرم لو ثبت ان روي السور



عمله وان وجد فيه مفعلة مثل الحرمان من انزاله العزاز والمتعة هو  
 في الخبز فيكون له من وجوبها الذي هو بدلها في الخبز وان لم يكن فيه مفعلة  
 مثل الخبز فلما كان صورته في كمالها صورته المفعلة والقرار واجب ان  
 يكون بذكر النكاح والاعطاء والله اعلم **مسألة** قال واراد المحرم  
 مفعلا او ذرة فليس هو كغيره من ذلك بل هو المحدث فعلى ذلك المقتضى ان  
 يستحب ان يكون بعدل مقدار ذكره المحدث الخنك فليكن الميسر في مقدار  
 ما هو في نفسه وليس اقرب على حقيقة ما قاله انه عبد المحرم في هذه **المسألة**  
 وسببها ان يكون فيه اذنى لغالب من موت اهل البلد الذي يكون فيه  
 خنكه كانت او بعد او ذرة او غير ذلك كما يفعل ذلك في كاه الفلتر  
 وحفارة اهل طان والكاه وغير ذلك **مسألة** قال ولا يجب  
 في الفدية جذعاه يعني ان الشئ احب اليه كانه اعلى سنانا ان الشئ طين  
 الله عليه وسلم لما قال لا يحب او انك نشاء وانسى له ان انك نشاء  
 خاله وعمل الشئ مما فوقه **مسألة** قال ولا معنى لحدان  
 ما في سيا من عت ضروره ليقدر لبيتاره موونه الفدية عليه وانما  
 نرضه في ذلك للضروره **مسألة** قال فان ذلك ان الله تعالى قال فحق على منكم  
 من حيا وبه ان من راسه فدية من حيا من او صدقة او لسك مغناه  
 خلق فاباح الله تعالى الملقين ذنبا الذي هو حيا فوجب ان الملقين  
 ان ذنبا فعمل سيا مهيأ عنه لضروره واذ ذلك من الشئ على الله عليه  
 كعب من حيا فخلق الله حيا اياه هو امر راسه فليس ينبغي ان يحد من  
 سيا ما مد له في لضروره فحق على من ذلك مقدار الشئ وعليه فدية المحدث

كما ان اعمد فذل الصيد في الا حرام فعله الحزا وقد انزلوا فذله من غير  
 فقد فعله الحزا ولا ان عليه **مسألة** قال ومن خلق كتابا  
 فليقلده الحزا فان ذلك ان قد عقد على يدنه عقدا هو مسدق عنه وليس  
 يجوز له فعل ذلك فعله ان يقدر **مسألة** قال ومن ربك  
 عما منه على ازاره فليقلده وهذا انما ان قد عقد عقدا هو ميسر  
 فعله الفدية **مسألة** قال عبد الله بن عبد الحكم وقد  
 اختلف في اسند فالحرم ازاره **مسألة** يعني ان يحد كف ازاره فحقه في حوته  
 فاجب وخره عند الركوب والنزول وارتجوا ان يكون اسعا ان الله  
 وجه اجازته فلان ضروره الى ذلك فلا ينكسف عودته وليس ذلك  
 عقد الا ان ذلك هو كغيره من عقد **مسألة** قال ومن اشتهه هو انه لا ضرور  
 به الى ذلك فحق على من لا ضروره به اليه كان مكرها له ان يشبه العقد  
 ان المحرم انما منع من العقد وليس القصد والسر او بل ان حاله ليس  
 حاله نعم ولا كما بينه بل هو حاله وسببها ان من ليس في حيا  
 محكما او عقد مقدما كما ان في ذلك فوجبت عليه الفدية لهذه القلة  
**مسألة** قال ويستقل المحرم السيف اذا اضحك الى ذلك وهذا  
 كما لشد عليه هيبانه الذي فيه بفقته حاجته الى ذلك فذلك به  
 حاجته الى بقل السيف ليدفع به ذلك عنه ضرر من يرد نفسه وهاله وذلك  
 مباح له وبه الله حاجه **مسألة** قال ومن اضحك الى حمل  
 مناهمه فحقه فسقك سعه ولا س عليه ومن حرك لخته عند الوضوء  
 او ادر حركه في انفه فليس عليه فدية ولا س عليه **مسألة** قال فان ذلك ان حمله







ولو صرحت لوجب عليه حنفاً أو نفي فعله ان حمل المرحى على الدواب انقل من  
 حمل الاما وكذا لو ولدت لكان عليه حمل ولدها معها لا نه عن ذلك  
 كله روى محمد بن ابي انفسيت حبس عليها الخري حتى تكبر فزكوف و  
 استوفى ثمنها في المثل للأقامة كما ليس عليها ان تعينه في ذلك اذا  
 عرفت ان ولدته لتقل ذلك على المرحى وفي المسألة زكوف الله اعلم  
 بالصواب **مسألة** قال في حاشية بعد الافاضة فلنفسر فان  
 نشرحت عليه عمرة المرحى فاحتجب ان تغتفر فلا تحبس عليها غيرها  
 ولا يوجب عمرة من غيرها شيئا اما قال ذلك لان كواف العدة وهو  
 الوداع ليس من المحرمات عليها كغيرها من المحرمات لان كواف الافاضة  
 الذي هو تركها فانه ترك كواف الوداع ولا يضرهما ولا ينقصه  
 ولا تعد ترك كواف المرافعة وكذلك تعد ترك كواف العمرة التي  
 نشرحت عليه في المحرم والذبي يثنى الحريم من الضرر بانقضاءه عن الناس  
 اكثر مما يلحقهم من ترك العمرة في المحرم **مسألة** قالوا النزول  
 بالمحرم حسن يقيمون حتى يصلوا العشاء اما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه  
 وآله لم يفتى بالانسان ان يغتفر بفعله ويأثم به فروي ابن اسحق عن نافع  
 عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر والمهاجر  
 وروى سيف بن عميرة عن عمار بن ابي اسحق قال ليس المحرم بشيء مما هو  
 نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** خلا قدر عليه **مسألة**  
 ودفعه عن البيت

والحلالة فيه ولا يغتفر شيئا من اسما حبيته اما قال ذلك لان ذلك فعل  
 خير وقربة الى الله جل ثناؤه فاعلى ما اكثر منه فهو خير وقد روى ابن  
 عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان البيت وحلي فيه روي ذلك نافع عن ابن عمر عن بلال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان البيت وحلي فيه روي ذلك نافع عن ابن عمر عن بلال  
 من اسما حبيته ان ليس عليه فعمل ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغتفر  
 انه فعله **مسألة** قال ولا يدخل الرجل الكعبة بفعله  
 ويجعلها في ازاره او في يديه ولا يضعها بين يديه اما قال  
 ذلك تعجيبا للكعبة ولتقربها لها ان يدخلها الانسان بفعله او خف لانه  
 يجوز ان يكون قد صابها شيئا من الاذى ولتتبرك ايضا بها شدة قدمه لها  
 قال الله جل ثناؤه ذلك ومن يدخن حرما لله فهو خير له عند الله وقوله  
 ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوي القلوب وقوله لا يجعلها بين يديه  
 فلكراهية ان يمسها الكعبة بهما **مسألة** قال ومن ترك  
 وداع البيت حتى يصدر فلا شيء عليه اذا كان قد افاض الا ان يذكر ذلك من  
 قريب فيرجع اما قال ذلك لان كواف الوداع ليس بمفروض ولا مسنون  
 الا ترى ان الحايض يخرج من غير وداع ثم روى عليها فلو كان مسنونا لكان  
 عليها الدم لتزكوه **مسألة** قال ومن اعتمر فطاف وسعى  
 وحلق ثم اراد الخروج فلا شيء عليه ان يودع البيت ومن افاض ثم خرج  
 فذلك الجزية من الوداع اما قال ذلك لان كواف الوداع اما ان يكون  
 اكثر من الوداع عهد الانسان الكواف بالبيت



فمن خرج عقب عواف نخ وعمره فليست عليه ان يكرّر عوافاً اخر  
 ان عوافه عن اخ والعمره يكرّر عن عواف الوداع اذا انخرض هو ان  
 يكون اخ عمره ما يبيت العواف **مسئلة** قال ومن ودع  
 فلا بأس ان يكرّر بعض حاجته ثم يخرج ولا وراعه عليه ان انما قال ذلك  
 من هذا خفيف وبه ضرورة ان يكرّر ما يحتاج اليه ويصلحه فلا بأس  
 ان يفعل ذلك بعد الوداع وليس عليه اعادة الوداع **مسئلة**  
 قال ومن ترك الوداع فلا يكرّر من انما قال ذلك لان الهدى انما  
 يجب عن من ترك مشيئاً في الحج وكواف الوداع ليس بمسئول عن انما  
 هو مستحب ان يكرّر الخاف من تركه ولا من عليه ولو كان مشيئاً لكان  
 عليه ان يكرّر **مسئلة** قال وليس من المكرّر ما واجب على الناس  
 على التزام الكعبة ليس بواجب هو مباح ان شاء ففعلوا شيئاً لم يفعل  
**مسئلة** قال ومن ودع البيت ثم رآه كرهه فارجو ان يكون في سعة واجب البناء  
 ان يعود في وراعه انما قال ذلك لان امر عواف الوداع خفيف فاذا  
 خاف ثم رآه لم يكرّر عليه شيء قد ودع مرة وثقل الرجوع للوداع عليه  
 وليس عليه ان يعود في وراعه ليعمل ذلك بالخرج **مسئلة**  
 قال ومن ودع بعد العصر فليكرّر عن عواف حيث شاء الحرم وغيره  
 انما قال ذلك لان قامته حتى تغرب الشمس ينقل عليه يجوز له ان يخرج  
 ورجوعه حيث شاء من الحرم وغيره الى اعقاب الشمس وليس عليه ان يكرّر عوافه  
 العواف العواف

لنا كيدا من العواف الواجب فعذلك امره كعفيه وتخفيف امر  
 عواف الوداع فعذلك كعفاه **مسئلة** قال ومن اراد ان  
 يعتصر من الجعرانة او من الذنوع فلا وراعه عليه ان انما قال ذلك لان خرج  
 من مكة هو الى موضع قريب وليس هو سفر بعيد فيودع فان خرج الى  
 الميقات او الحجة ودع لنفاه يدسقره عن سفره لشعره والجعرانة **مسئلة**  
 قال ولا يتعلق باستار الكعبة عند الوداع وكذلك عند غير النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم انما قال ذلك لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
 فعل ذلك باستار الكعبة ولا نقل عن اصحابه انهم فعلوا بعده وليس ينبغي  
 له حدان يفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه **مسئلة**  
 قال ومن ودع قبل طلوع الشمس فاستأر فانتقض وضوءه فان كان قد استأعد  
 فلا يرجع وليتوض عليه شيء كان من العواف الواجب فليتركعهما وليهدئته  
 او بقرة او شاة ان لم يجد غيرهما انما قال ذلك لان عواف الوداع لما كان  
 تركه حد لكان ترك كعفيه او تركعهما حيث شاء ولا حد عليه  
 ولما لم يكرّر عواف الواجب كذلك لا يكرّر ترك كعفيه وتركعهما  
 اذا استأعد ولا يرجع وليتوض عليه الركنين للعواف في موضعيهما  
 ولترك انصافهما ايضا بالعمارة **مسئلة** قال ومن قرز واخر  
 عوافه حتى صدر فذلك من غير وجه وعمرته ووداعه وافاضته اذا كان ذلك  
 عند خروجه **مسئلة** قال ومن اراد ان يكرّر الوداع ان يكون اخر عمره  
 العواف



فتوا ان ذلك في طواف فريضة حج او عمرة فذلك نجس به وليس عليه  
 تكرير الطواف للرداع لان حدهما ينوب عن الاخر كما ان الاخران يالحج  
 ينوب عن العمرة اذا قنعما والغسل من الجنابة ينوب عن الحيض  
 او اخبر عن الجنابة اذا اجتمعا **مسئلة** قال ويوم الحج  
 كثير يوم النحر انما قال ذلك لان يوم النحر كان فيه اجتماع الناس  
 كثير من غزير وشباب العرب لان قريشاً كانت تخرج الي عرفه تقول  
 كف نعتير غير اخر وشباب العرب كانت تقف بعرفة فامر الله نبيه صلى الله  
 عليه وسلم ان يقف بعرفة عن ما امر به امره عليه السلام فقال جد وعمر  
 اغضوا من حيث افاض الله به وازاد بالحج الاكثر اجتماع الناس ليؤذوا  
 بما امر الله به وشابوه نبيه صلى الله عليه وسلم ان يؤذوه به وهو الذي كان  
 وجهه به النبي صلى الله عليه وسلم ايا بكر الحدائق واجعه بعلي رضي الله عنهما  
 عن ان يكونا ببيت عثمان وعمر ذلك وذلك يوم النحر فيه نادوات  
 وقد روي من حديث محمد بن اسحق عن ابن اسحق عن ابي حنيفة عن ابن  
 صلى الله عليه وسلم قال تسالنه عن يوم الحج الاكبر فقال هو يوم النحر  
 وهو يوم علي وابي عباس وابي عمرة **مسئلة** قال وكونا نزار  
 انما لمعترس اذا قلنا حتى يحل عليه واف من سنة غير وقت صلاة فليقم  
 حتى يجر الصلاة ثم يحل ما بدا له انما قال ذلك لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم عزس به روي ذلك ملك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم

انما باليها التي تذي الحذيفة وجلي بها وكان ابن عمر يفعل ذلك  
 وتور عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يخرج من كثرة الشجرة ويدخل من طريق المعبر فاستحب ملك ففعل ما فعله  
 النبي صلى الله عليه وسلم فنداه وتاسيا **مسئلة** قال ومن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترقا بالانحلال انما قال ذلك تعظيما  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه ان يترقا لموضع الذي كان يرقاه  
 بفعل او خوف قال الله جل ثناؤه ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب  
 وقال سبحانه ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه وليس على احد  
 ان يكون حافيا من كثرة تقوا النواضع لله جل وعز في هذا الموضع وكل موضع  
 لشريف مثله كالعبادة وما اشبهها **كتاب الذكر**  
 قلنت لملك رايست الرجل يزوج ابنته البكر قبل ان يستامرها فان ذلك  
 احسن ذلك ان يستامرها وتزوجها اياها بغير مشورة فاجابني عليه ولا  
 يكون عليها امر غيره الا تزوها وامر الاب في ابنته البكر جاز عليها وان كانت  
 حرة **انما قال ذلك لان الله جل ثناؤه قال وانكحوا اليها ممن هو الصالحين**  
 من عباد خروا ما يكرهوا قال تعالى **تنكحوا المستحسنة حتى يوسوا** وقال تعالى  
 ولا تعملوا فتنين حتى ان واجهوا في انكحوا النبي صلى الله عليه وسلم لانكاحه  
 بولي وروي ذلك جماعة عن ابن اسحق عن ابن عمر عن ابي موسى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم **الحمد لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم**  
 الدعاء الي الله

انما قال ذلك لان الله جل ثناؤه قال وانكحوا اليها ممن هو الصالحين من عباد خروا ما يكرهوا قال تعالى تنكحوا المستحسنة حتى يوسوا وقال تعالى ولا تعملوا فتنين حتى ان واجهوا في انكحوا النبي صلى الله عليه وسلم لانكاحه بولي وروي ذلك جماعة عن ابن اسحق عن ابن عمر عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الدعاء الي الله



وقرباء وليها بانه ليس احد انفق لنفسه من نفسه ثم من ابويه  
 واذ كان كذلك كان موافقا لابيها لانه ليس من اهل النفقة  
 كما ان نفقته وولدها ونفقته لولدها ولا اخبرتهم فنعرف ما يصلحها  
 وعما يصلحها عندهم فعان امرها الى ابها واختيار ذلي اليه لمعرفته بذلك  
 فتصور معرفتها عن ذلي فحان له ان يزوجهها بغير رضاها لانه لا تعرف  
 موضع اختيار نفسها ولما عرف بذلك منها في هذه العلة عقد  
 عليها جبرا فاذا صارت ثيبا فعرفت طارا لوطا وخرتها وكان  
 رئيسة لم يعقد عليها ابوها بترائها تعرف من مصلحة نفسها وخبرة  
 لرجل مثل ما يعرفه ابوها فلم يكن له ان يعقد عليها جبرا ليرزوجهها اذا  
 ارادت وليس كذلك ابوها وقد روي ملك عن عبد الله بن الفضل عن  
 مافة بن حمر عن عبد الله بن عمار عن عوف بن حلي الله عليه وسلم قال لا يبر  
 اتق بنفسها من ولدها يعني لا يجنس واذن ابوها صاما لانه لا يستحي  
 من الحرام واذا كان كذلك كان امرها في العقد واختيار المعقود  
 عليها ابوها والامسرا لبيتها وولدها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ثاروا والنساء في بيتهم فيستحب للامسرا ان يستأذن ابنته  
 البكر ان ذلكا يجب لنفسها وكذلك يستحب له ان يستأذن امها  
 فيها وليس كذلك له واجبا عليه فاما غير الاب فلا يكون له ان يزوجهها  
 حتى يستأذنها وترضى لانه لا يقو مقام الاب احد في ولده ولا يكون

قال فان بات رجل بعض ليلة عن منة فلا شيء عليه انما قال ذلك لانه قد افان منة  
 بعض ليلة فلا شيء عليه كما اذا افان منة بعض الليل فلا شيء عليه وجه ثامن  
 قال وان افان في يوم جمعة فليرجع الى منة ويدع الجمعة انما قال ذلك لان هذا  
 مستأفر لجمعة عليه وتعيبه الرجوع الى منة افضل ناسيا بفعل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مسألة قال ومن اراد ان يكمل اهله فكمه ايام منة  
 فيصيب منهم وينفق في ضيعته فلا ياتر بذلك ما لم ينفق كل يوم ويكمل  
 الاقامة انما قال ذلك لان هذا خفيف وبه حاجة اليه وضرة فلا يمنع من ذلك  
 ما لم ينشأ على ما عليه من عمل اليه مسألة قال واصلها ان يبيت  
 الذين يرمي يوم النفقة ونفقة مكانه فان كان لا يستطيع ان يحمل تلك  
 الساعة فليست آخر ما لم تجفرا الشمس انما قال ذلك لان الاقامة بعد النفقة  
 غير مستحبة لان النفقة في اليوم الاول هو ليرفق بسترعة الرجوع فاما اذا  
 افان بعد الرمي فكانه لم يختر ما جعل له من الرفق وله ان ينفق بعد ذلك ما لم  
 تنفق الشمس ويقرب دخولا الى فلا يجوز له حينئذ ان ينفق لان النفقة هو  
 بالنهار دون الليل مسألة قال ولا يترى التكبير في ايام منة  
 حتى اذا كان الصدر انقضى التكبير فلم يكن بعد الصدر في ذلك اليوم  
 يعني التكبير في ايام الشرف بعتر اهل منة حتى يعطوا انهم منا ويرموا  
 ويجوز لهم ان يرموا بعد الزوال وان لم يعطوا لا يكبرون لان التكبير  
 معنا هو ما دام عليهم ان يقبوا معنا فاذا سقط عنهم الاقامة لم يكرهوا



واما اهله فاقوا فاشهر بكترون يوم النحر اظهروا بقتلهم يوم الرابع  
 من النحر بكترون عقيب صلاة الصبح ثم يفتكفون وهم خمس عشرة صلاة  
 عدد او قد ذكرناه في موضعه **مسئلة** قال وتعمل الافاضة  
 يوم النحر الحب الشبان وان اخرجوا ذلك واسعه اما قال ذلك لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان يحوف الافاضة في يوم النحر فاستحب الاقدار بفعله فان  
 حرمه في يوم النحر اخرجناه لان ذلك كله وقت للحكوف روى عبد الرزاق  
 قال حدثنا عبد الله بن عوف عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض  
 يوم النحر ثم رجع فملى النحر منها **مسئلة** قال ولا تحب احد  
 ان يتفعل يحوف بعد حواف الافاضة اذا افاض في ايام مناه فان فعل فان حوان  
 يكون خفيفا يعني انه اذا كاف حواف الافاضة رجع الى مناه ولم يتفعل  
 شي غيره من حواف او صلاة او غير ذلك لان رجوعه الى مناه افضل من كل ذلك  
 وخذل فملى النبي صلى الله عليه وسلم فاستحب الاقدار به فان كاف لم يكن عليه  
 شي من ذلك مباح والاختيار غيره **مسئلة** قال ووضي النحر الافاضة  
 حين رجع الى بيته فله رجع على حرمه حين يفتق ما عليه فان كان اصاب النساء  
 رجع فافترق اعتمر واهدي اما قال ذلك لان حواف الافاضة فترض  
 بدل الحاج ان ياتي به فعليه ان يرجع على يقية احرامه وليس له وحى النساء  
 والصيد ويكره له الحبيب فان كان اصاب النساء كاف ثم اعتمر بها في حواف  
 احرامه لا يكره له واهدي لنا خبره الحواف عن وقتله ووجبه في احرامه

نكته لهم كنفن آلاب ولا يزوجها الجدا ابوا بيها على قول ملك بعد فربه  
 منها الا توي انه لما لم يزوجها باب المبرات منها كابيها فكذا يكون  
 باب عقد النكاح عليها كابيها **مسئلة** قال ولا بأس ان  
 يزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ولا يكون لها اذا بلغت نكحة **مسئلة** اما  
 قال ذلك لما ذكرناه ان احدا لا يكون نكحه لغيره كنفن النساء لنفسه  
 مثل آلاب انه بنكح لولده كنفن لنفسه فتاب نكح آلاب عن ولده  
 واخبرنا به له كنفن لولد لنفسه واحتياجه لها اذا بلغ فجاز له العقد  
 على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ فيستأذنها لهذه العلة ولا خلاف في  
 ذلك بين حفها الامصار الذين يرجع اليهم العمل وقد روى مسلم انه  
 بلغه عن الفسري بن محمد وسالم بن عبد الله وسليم بن يسار انه كانوا  
 يقولون في ليكن يزوجها ابوها بغير اذنها ان ذلك لا يرضيها وقد  
 استدل بعض اصحابنا على جواز ذلك من القرآن بقوله جل ثناؤه واللاي  
 يلبس من المحيض من نسائك ان تزينن فقد تزينن انشهر واللاي المحض  
 فعل بهذا ان عقد النكاح في ايامهم من كان علامة البلوغ الحيض فاذا  
 زوجت قبله فهو تزوج قبل البلوغ وليس احد من زوج الصغيرة فيلزمها  
 النكاح حتى يكون لها فسيء اذا بلغت عتق آلاب ومما يدل على  
 جواز تزوج آلاب الصغيرة ان ابى بكر الصديق رضي الله عنه زوج عاتكة  
 من ابنته صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة لها سبع سنين وبناتها والاشع



فعلى ما ذكرناه جواز تزويج الأب لابنته الصغيرة والله اعلم وقوله  
 ولا نكحة لها إذا ماتت فلا عقد الأب عليها هو عقد من عقد عليها  
 رضاها إذا بلغت علما لم يكن لها فتح عقد النكاح إذا كان رضاها  
 من غير رضاها ففتح ما عقده الأب عليها إذا كانت صغيرة وكذلك إذا  
 كانت كبيرة بغير رضاها لأن عقده عليها بغير رضاها يقوّم  
 من العقد عليها رضاها والله اعلم **مسألة** قال  
 ومن تزوج بغير رضاها ففرق بينهما وهي بكر وقد اختلف فيه  
 فقيل لا يزوجها إلا برضاها وقيل إن كان فراغه أياها الحداثة زكروا فيه  
 فمنها من لا يكره تزويجها بغير رضاها إذا كان رضاها وشهدت الشاهد  
 وقامت في أمرها فلا يزوجها إلا برضاها وهذا أصح النيات يعني بقوله أعين  
 عنها أن لا يقدّر أن يكاهن من القنّة ووجه قوله أنه لا يزوجها إلا برضاها  
 فلا يقدّر أمرها بزوج وجهها وعشرتها الزوج وخبرتها  
 لذلك فإن من يزني بعقد عليها أبوها بغير رضاها قد صارت من أهل  
 الاختيار لنفسها مع رفقتها بامرئ لا يزوجها شهادت الشاهد في ذلك ووجه  
 قوله أنه يعقد عليها إذا كان أمرها لم يكمل معه ولم يكاهن فلا حكمها حكم  
 البكر التي لم يزوج وجهها ولم تعرف الرجال أنها إنما تختبر بها لها شرع  
 وهو أن لا أثر معهود وقوعه وهي إقامته من مويل فاما إذا كان يسيرا  
 قال الأب يعقد عليها بغير رضاها إنما يستعمل أهل الخبرة بالأزواج

ضرر عليها إذا لا يتوصل إلى الأب إلا بعد وقوع الضرر بها وقد لا يتوصل  
 إليه أيضا أصلا فإن لم يتوصل إلى وليها أو الحاكم من وجوها برضاها كان  
 حكمهم وليا وإن كان بعضهم أقرب ولاية وأوكد سببا والله اعلم **مسألة**  
 قال وكذا بأسر من تزويج الرجل اخته أختها إذا كان أبوها غائبا إذا  
 لم يثبت أنهما قال ذلك لأن الأخ والأب في المرأة الشب واحد ليس  
 بفضل أحدهما الآخر وتزوجها فأيضا من وجوها بامرها جاز أن تزني  
 الأب لا يقدّر أن يزوجها بغير رضاها وكذلك الأخ لا يزوجها إلا برضاها  
 فاستوى الأخ والأب في هذا الوجه انهما لا يصلان إلى العقد عليها إلا برضاها  
 فمن عقد عليها كان جاز أن يزوجها وهي من القنّة للذكر كما ذكرناه قبل  
 هذا ولو زوجها أخوها بغير رضاها وكان أبوها حاضرا في البلد جاز النكاح  
 ولم يكره للأب أن يزوجها من الأخ والأب وعقد الأخ وعقد الأب إذا  
 ذكر بغير رضاها أن تزني الأب لو عقد على شيب بغير رضاها لم يزوج  
 لو عقد عليها الأخ فكذا إذا عقد أحدهما أو أحدهما عليها بغير رضاها كان  
 العقد جائزا والله اعلم **مسألة** قال ولا بأس أن ينكح  
 ابنته أمقرأ خولتها وإن كان أبوها غائبا إذا كان عذرا ولا يفتقر  
 إنما قال ذلك لما ذكرناه من صغير الأخوة وخبرهم من تزويج الأخوة  
 بمنزلة واحدة لأن كل واحد منهم لا يقدّر أن يزوجها بغير رضاها  
 إذا بلغت فاستوى الصغير والكبير في تزويجها فإن هذه العلة أن







على مدته وان كان عموه وحملها من قبله ومروا سدا الكسوة مما  
يكسوا الناس وما الخروا العصب والسمو والعسل فلا يقوض ذلك على  
احد وليست ذلك عليه ان ينفق على رفقها الا على خاير فانه لا بد لها من  
خادم يخدمها انما قال ذلك لان الله تعالى قال والوالدان بوجوه الارث  
هو ليس كاملين لمن اراد ان ينقل الرضا عنه وعلى المولود له ان يرضع من قبله  
المعروف فان لم يرضع من قبله فاعلى من الرضا عنه ما كان عليه  
حاجة في القوت وما تنفع من آة رزق الكسوة على حسب حاجته  
وكفايته وحالته من جاز الزوج على ما قد جرت من عرف الناس في البلاد  
التي هم فيها في مثلهم بقدر كفايتهم وعلى قدر احتياج الحاكم في ذلك  
فقر حوائج القوت والادوية والكسوة بقدر حاجتها وقد قال الله تعالى  
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقال ليقض ذمعه من سقته وال  
وعاش وهو بالمعروف وقال ان اريد آة الا صلاح ما استكفحت وعلى  
الحاكم ان يفعل ما هو صلاح للزوج والزوجة وكما يقضي هو ضرر على  
واحد منهما من تكليفه ما لا يقدر عليه او ينقص الزوج من كفايته  
فهذا هو الاصل في اعتبار مقدار نفقة الزوج وفرضها على الزوج بوجه  
ذلك في كل بلد الى ما يعرفه في الحنكية والزي والتم والحك وبغير  
ذلك من الآدمر ما لا يستعوز عنه وقوله مدته وان فلا اعرف كم مقداره  
وهو ليس يعرفه اهل المدينة ولكن هو على حسب كفاية الناس بالمدينة  
وذلك قال مالك في كفاية المسكين المدينة بالمدينة كاف اعني مدته  
على الله عليه فاما في سائر المواضع فليس بمعروف غدا وعشا فذلك نفقه

وسلم حذر ما يكفيك وولدك بالمعروف فثبت بحكم الله وسنة  
نبيه صلى الله عليه ان على الرجل ان ينفق على امواته وولده بقدر ما  
يكفيهم بالمعروف وكسوة وشكته مسله قالوا اذا  
هلك الرجل عن الحمل فنفقة عليها فاذا وضعت كان رضاع الصبي من  
ماله وان لم يكن له مال فليست على ورثته ولا على عصبته رضا عنه اما  
قال ذلك لان الهية قدرا لملكه عن ماله وحار لغيره من الغرما او  
الورثة فليست بحب للحامل نفقه في مال عمر الزوج فعلمنا ان ينفق على  
نفسها من ماله فاذا وضعت الحمل كان رضا عنه من ماله لانه ليس  
ان ترضعه اذا كان عينا لانه مستغنيا عنها به فان لم يكن له مال لم  
يكن على ورثته ولا على عصبته رضا عنه لان رضاع الولد ونفقه على الاب  
اذا لم يكن للولد مال دون غيره من العصبه وذوي الارحامه  
فان قيل ان على الوارث ان ينفق عليه لقول الله عز وجل وعلى الوارث  
مثل ذلك فيل معنى قوله وعلى الوارث مثل ذلك راجع على ان ينفق  
والنسق عليه رجع لا على النفقة لانه لم ينفق من رزق نفقه الولد وانما  
نفق من رزق نفقه الزوجات وهو قوله سبحانه وعلى المولود له من رزق  
وكسوتهن بالمعروف اراد الزوجات وليست حيل ان ينفق الوارث  
على نفقه الزوجات لان الوارث لا يثوب بمناك الزوج في النفقة لان  
نفقه الزوجات هو لولا استمتاع الزوج وليس لخوان يقوم مقامه  
لان معنى الذي وجب من اجله نفقه الوارث وقد قال مالك في رزقه  
المسلة ان الصبي اذا كان له اموال وعمر وحال ان ينفقه على خاله وان ميراثه



لما اخرجوا من مكة فبعثوا بنت حمزة تنادي يا عمر يا عمر فبناولها علي  
 رضي الله عنه فادى بها فقال دونك تحتك فحملها فقال حمزة  
 انه عمي وخاتمها ثم مضى بها النبي صلى الله عليه وآله لخاتمها وقتل  
 الخاتم حمزة الاموي وروى النوري عن ابن زياد عن عبد الرحمن بن ابي  
 نعيم عن علي قال وقضى بها لخمعة زنا لها عنده لعن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم مسلة قال ونقلت الحاربية عند جدتها في خضائها  
 الا ان يبعث او يكون مسنة فانما قال ذلك لان الحدة احق خضائه  
 من بعد الامه لانها تدلي بالامه فاذا ضعفت عن القيام بالولد اخذ  
 منها الولد لانه لا يقهر الاخر من ترك خد متهم والقيام بهم  
 نظم لهم  
 ما لم يدخل بها زوجها يعني ان الامه اولي خضائه الحاربية ما لم يدخل روح  
 الامه بها لانها بدخوله بها تشغل عن نفسها وتعاهد بها وكذا يكون  
 الامه احق خضائه بناتها وان تزوجت البنت ما لم يدخل روح البنت  
 بها لانها تستغنى عن خدمه الامه وقيامها بها الا خدمه الزوج  
 لها وقيامه عليها  
 مسلة قال والحده للام  
 اولي خضائه ولدانها من الحده للاب واولي من ولده الولد لانها  
 قال ذلك لان الحده ام الامه يقوم مقام الام لانها تدلي بالامه وهو اصل  
 الام فكانت اولي بالولد من الحده ام الاب لانه لما كانت امهم اولي بهم  
 من امهم فكذلك امهم اولي بهم من امهم وكذلك هو اولي بهم  
 من جميع اولي الولد لانها اسبق على الولد وارفق بهم واحق الناس

الزواني على كل استاز انهم يكفونها على حسب حالهم وعرفهم  
 في بلدهم في قوتها وادامتها وسائر مصالحها وكسوتها لئلا يتركوا  
 وهم على احتياج الناحية على حسب الوقت وقوله انه لا يرضى لها  
 العصب والخن والسمون والعسل فانما يعني بذلك اهل مدنه الرسول صلى الله  
 عليه وآله وسلم لان احوال اكثرهم يقصرون ذلك فان كان فيها من حمل طاله  
 ذلك وحال زوجته وخناج الى ذلك وعليه دخل فعليه ان ينفق عليها ذلك  
 ويكسوها والا فانها لا تمنع منه وكاينته بالفراق وكذلك سائر احوالهم  
 اذا كان عرفهم قد جرى به مقتضى او سمعه من قوت وعسل وسمون وخروشي  
 فان عليه ان ينفق عليها على ما يحتاج اليه في قوتها ومصلحتها وكسوتها حسب  
 كفايتها والا فارقها لانه على ذمها دخل وقد ذكرنا ان اصل ذلك هو على  
 حسب كفايتها وحالها من طاله على ما قد جرى العرف في بلدهم ووقتهم  
 وقد تروى عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ورواه  
 ان هوق بن عروة عن عائشة ان هند انت عتيقات الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فعالت برسول الله ان ايا سفيان رجل سمع وانه لا يعكف ما يعكف وولدي فقال  
 لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذي ما يعكف وولدي بالمعروف ففدا  
 هو الاصل في مقدار وجوب نفقة الزوج على الزوجه ان ذلك على حسب كفايتها  
 وكفايه ولدها بالمعروف وقوله انه ليس عليه ان ينفق على خدوها الا  
 واحدا فلا زواج واحد بالمراد منها اذا كانت لا تخدمه شيئا واقل ذلك  
 هو واحد فليس عليه ان ينفق على اكثر منه لانها لا تسمن عنه الا ان يكون  
 لها جاح الى اكثر من خادم ليرخص او عذرا او يكون الملاءة من كفايتها خادما



من عمه اذ مات فقد ائتموا النفقة عن الوارث واستفكوها عن  
الوارث فهذا نص لقوله وترك لكاثر ما احتجوا به من قوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك انه النفقة **مسألة** قال واذا  
استرضع الامه ابنه وقد ماتت امه ثم مات ابوہ قبل لتستوفى اجرة  
رضاعها فما ارضعت في حياته امه فذلك لها في مال ابى العلاف وما كان بعد  
موتها ففي مال اهلها **مسألة** اما قال ذلك ان ما ارضعت في حياته الاب  
فذلك كان واجبا على الاب فهو خذ من ماله اجرة ذلك لان ذلك كان ماله  
فادامت سقك عنه الرضاع والنفقة على ولده لان ملكه قد انتقل الى عتقه  
فما زل ان يضع به النص في ماله دون مال الاب ودون سائر ورثته **مسألة** انه  
ليس على ورثته ان يسترضعوا له ولا على امه ان ترضعه بعد موت امه **مسألة**  
ذلك في مال النص دون غيره **مسألة** مال واذا استرضع  
الرجل امه فدفعت اليها نفقة سنة ثم هلكت امه بعد ثبوتها وسقطت نفقته  
حاسبها بقدر الشهور واخذها افضل عندها **مسألة** اما قال ذلك لان اجرة  
الرضاع انما تستحقه المرضعة بالرضاع المدة التي استأجرها فان اقامت  
النصي رجع عليها ما بقي من المدة لانها لم تستحقه كما لو اكرت علاما  
لخدمة سنة فمات قبل السنة رجع من الاجرة ببقية السنة وكذلك  
ترجع عليها ما دفع من النفقة للنصي تمام السنة لان قدرتي في يد امه  
فعلما ان تردد ذلك الى امه **مسألة** قال ويفرض للمراة  
اذا قامت زوجها في نفقتها ولها عيال ورقيق مد من حنكته لمدته ان  
وما يملكها من الزيت والخبز والكسوة وان كان موثرا زيد في الحنك

ولا ما يملكها فماتت امها او لي بها واستفك عنها وامو لها حتى يزوج  
فليس عن تزوجها عن امها فلهذا ما اذا انحد استغنا الجارية عن الحضانه  
ان تزوج لا يخلو من كفاية الحضانه الى كفاية الزوج **مسألة** وقوله  
ان الاب يدفع عليها اخذها ما ملان النفقة واجبه عليه في الاصل فلا  
لستقك عنه الا باستغنا الولد اما مال او تصرف في كسب وحد ذلك  
في الجارية ان تزوج ويدخل بها زوجها لا بما لستقك النفقة الزوج عن  
نفقة الاب والامه حتى يبلغ ويكون عتق من كانه لستقك بتعريفه  
كسبه عن نفقة امه **مسألة** وقوله فاذا نكحت فاوليا وهم ائحق بهم فزيد  
دونها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للامرات ائحق بالولد ما لم ينكح  
ولا نكحها اذ انزحتا شملت خدمه زوجها عن خدمتهم ولا تزوجها  
بشئنا ولها من عتقه ونفقتهم ونفقةهم على نفقتهم ضررته **مسألة**  
فوجب كاولياهم اخذهم من امهم فان كانت لهم جده او خاله فحق  
ائحق بهم من اولياهم **مسألة** قال واذا نكح الصبي  
ادبه ابوه وعلمه برجبر الى امه يكون معها **مسألة** اما قال ذلك لان  
ادبه حلا حوا ومفقده له في العاجل والاجل وصداق النبي صلى الله عليه  
وسلم مما رواه الحسن بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال ما خل والولد له افضل من ارب حسن **مسألة** وقال صلى الله عليه وسلم  
مروهم بالصله تسبع واخر يومهم عليها لعسر ملايا **مسألة** ان  
وعلمه ما يملكه دينها ودينها ينقلب بالليل واوقات حاجته الى امه  
والا يغار لهو سقوك **مسألة** سئل ائحق ما اخذ من النحر وهي ثلثه تكون



نفس وخذلدا لصدا ووقع سنه بخون قد اسلم فوه . مسله  
والا وادخل النساء عندهن كفايه فالأولى بهن إلا أن يكون  
امهني فاما كفايه وحوز وامانه فلا خلاف علمه في موضعين فيكون  
الأول بمنزلة النكاح في ذلك عند ما يحتاج إليه إلى أن يكون  
واحقا لا يجوز بعد الولد وليس هو كسبها من الصفات وادامه من  
موضع المراه سنه اخذت منها الخا فالذلك لان النساء حوزة  
صالح وخصم والافضل لهن فاما موضع علمه من العسار وما يكثر  
ضرر وقوعه من سبب ان ينكر في الأصل لهن في الحرز والكفايه والامانه  
والمحرر في الترتيب ان كان ذلك في موضع امهني فهي الحق وان لم يكن  
تلك كان بولهن ومخرجه من ذوى ارحامهن وأولى بهن وانما ينكر  
ذلك إلى ما هو اصل لهن واخر كما قال مالك كنهه في الحاکر حسب ما  
في دلائل لهن وقد قال الله عز وجل ان اريد الاصلاح  
بمنكف فاذ إلى يكن للولد صلاح والحاجه النساء في كونهن عند  
الأمر اخذوا منها وجعلوا عند عمرتها وكذلك الأب اذا لم يكن  
كونهن عند صلاح لهن لانه لا يقو برهن ولا تراعيه من ان يكون سببا  
فاسدا . فتناهد عن اخذ وامنه يفعل الحاکم ما يراه صلاحا للولد  
مسله فالرفق بالخانه بولد احتهاه خطا بهم الاما فالذلك  
لان الخاله تنفق الاما من السفقه عليهم قريب من السفقه  
امهم بصلاته أولى بالخانه الولد وروى السعيل بن جعفر عن  
اسرايل عن ابى اسحق عن هاني بن هاني وهبيرة عن علي بن رض الله عنه قال

وحضانتها لهما اذا كانت تحت ابهم لان ذلك حق عليها فخذلدا  
فارعها وكذلك الجده والخاله والنسب لهما من علمه الخضانه  
ليش لحوز لهن لان اخذن احوالها . مسله فالوالد الجده  
أولى من الخاله الخا فالذلك لان الجده تدلي بالام وبفقير مقامها في اول  
مسله قال والخاله أولى من العمه الخا فالذلك لان الخاله تدلي  
بالام وهي لسفقه الام في صارت أولى من العمه . مسله قال  
ومن خلق امراه وهي ترضع فالفت استمها اليه حتى اذا فكر اخذته فقال  
ان كان لها عذر تركها الرضاع فانها أولى بالخضانه يكون تركه لوجع  
او قله دُر ولم يتركه رخصا له الخا فالذلك لانها اذا تركته  
لعذر لم يترك تركها على وجه الحق للولد وقلة السفقه عليها  
فلما اخذهم بعد ذلك لانها تركتهم للعذر لا رغبه عنهم فاما اذا تركهم  
لفتر عذر فليست لهما ان اخذهم بعد ذلك لعدم سفقتهم علمهم ولا لانه  
لا يوسع منها ان تركهم ثانه فيترك ذلك لهما ليمتنعون  
رضاع من قد افوا رعايه ونخر احكاما بهم ذلك لانه كالحاج ان  
يكلب لهم من تركهم وفي ذلك ضرر على الولد . مسله قال  
واذا تزوجت امراه فاخذ الأب ولده منها لم يكلت فليست لهما الامهم  
رجعه ولا حق لهما فمهم الاما فالذلك لان كونه امها اذا تركهم  
لم يكلب الأب لهم من تركهم ويكفلهم بمراة امهم ان تزوجوا  
الها بعد هلاك روحها لم يكن لها ذلك لان ذلك ضرر على الولد لانه  
لا يوسع منها ان تركهم ثانه ويترك وفي ذلك ضرر على الولد



مسألة قالوا إذا طلق امرأته فمهرها فمهرها  
 نسألهم من ارادت احدهم فليست ذكرا لها الا ان يكون كحرمهم  
 من عذرا او قحاح بنى فانها بمنزلة عذرا او قحاح بنى  
 ذكرا لها اذا تركهم لعذر عذر على نفسه عذرا او قحاح بنى  
 اليها لم يوفى من تركهم بانيه وفي ذلك ضرورة على الولد وانهم ايضا  
 فان كان لها عذر في تركهم ردوا اليها الا ان يكون لها مهر لست نسأله  
 نسأله نسأله والرفق بهم انها لو عذر كان لها مهر مسألة قال  
 واذا طلق بعد الحرة وله منها ولد فمهرها على الولد منه وليس  
 له في ذلك مثل اخر الا ان يخاف عليه عندها الضرر فاذا جرد  
 حث ثلثه انما كان ذلك في بعد مسفول بحرمه نسأله عن حرمه  
 ولده والقيام عليهم ونعاهدهم فكانت امة لهم والى بهم وان كان لها  
 زوج انما وان كانت مسفول بحرمه الزوج عن حرمهم هي اسفول  
 بهم والرفق بهم عن امة فحارت اول هذه العلة ان الاب مسفول  
 بحرمه سبيبه ولا انه لا يملك من نفسه سبيبا اعني انه لا يتصرف الا باذن  
 سبيبه فهو في حرمه ولده ونعاهدهم اقل بصرفا من امة لان امة  
 لا يملك من نفسها وابولهم فمهرها ربيته وحرمته مسألة قال  
 ومن زوج امراه ولها بنت صغيرة بعد ذلك مريضا بها وهي معها ثم قال  
 لو بعد اخر حيا عن فليست ذكرا لها انما قال ذلك لانه لا يجوز له ان  
 يفرق بين امة اذا كانت حرة وامة لان ذكرا لها حيا و  
 ذكرا لغيره عليها وليس له ان يفعل ما يحسن بها وقد قال النبي صلى الله عليه

وسلم لا ضرر ولا ضرار وقال الله جل وعزور يا سكران لا تخرج من حرمك  
 نسألهم من ارادت احدهم فليست ذكرا لها الا ان يكون كحرمهم  
 من عذرا او قحاح بنى فانها بمنزلة عذرا او قحاح بنى  
 ذكرا لها اذا تركهم لعذر عذر على نفسه عذرا او قحاح بنى  
 اليها لم يوفى من تركهم بانيه وفي ذلك ضرورة على الولد وانهم ايضا  
 فان كان لها عذر في تركهم ردوا اليها الا ان يكون لها مهر لست نسأله  
 نسأله نسأله والرفق بهم انها لو عذر كان لها مهر مسألة قال  
 واذا طلق بعد الحرة وله منها ولد فمهرها على الولد منه وليس  
 له في ذلك مثل اخر الا ان يخاف عليه عندها الضرر فاذا جرد  
 حث ثلثه انما كان ذلك في بعد مسفول بحرمه نسأله عن حرمه  
 ولده والقيام عليهم ونعاهدهم فكانت امة لهم والى بهم وان كان لها  
 زوج انما وان كانت مسفول بحرمه الزوج عن حرمهم هي اسفول  
 بهم والرفق بهم عن امة فحارت اول هذه العلة ان الاب مسفول  
 بحرمه سبيبه ولا انه لا يملك من نفسه سبيبا اعني انه لا يتصرف الا باذن  
 سبيبه فهو في حرمه ولده ونعاهدهم اقل بصرفا من امة لان امة  
 لا يملك من نفسها وابولهم فمهرها ربيته وحرمته مسألة قال  
 ومن زوج امراه ولها بنت صغيرة بعد ذلك مريضا بها وهي معها ثم قال  
 لو بعد اخر حيا عن فليست ذكرا لها انما قال ذلك لانه لا يجوز له ان  
 يفرق بين امة اذا كانت حرة وامة لان ذكرا لها حيا و  
 ذكرا لغيره عليها وليس له ان يفعل ما يحسن بها وقد قال النبي صلى الله عليه





عليها ان يرضع ولده وعلى امه ان يرضع له اما ان يعكاه احده  
 رعايه واما استرضع له من غيرهما والدليل على انه ليس عليها  
 ان يرضعهم بعد الحلاقه كما عليها ذلك قبل الحلاقه قوله تعالى  
 فان ارضعن لكم فاولعن اجورنهن وعلى اجل اسمهن وارضعن لهن فستورن  
 له اخرن وذلك بعد الحلاقه فليس عليها ان يرضعهم بعد  
 الحلاقه بغير احواله ان يكون ابوهم ممن لا يقدّر على احواله الرضاخ  
 واما ما دللوا عليه ان يرضعهم على كبره او لا كانه لهم لا كخور  
 فانهم ان يفعلوا يودي الى تلفهم كما لا يجوز ذلك للمسلمين حمله ان  
 يعلوه فمن احتاج اليهم وقوله انه ينفق على امراته حسب ما  
 خاف اليه وعلى قدر حالها من الغنى واليسر ولا نه على ذلك دخل فعله  
 ان يرضعهم كفايتها او يخلقها ان لم يقدّر على ذلك وليس له ان ينقصها  
 من قدر كفايتها ذلك كقدرتها كما ليس له ان ينقص غيرها من  
 قدر قوتها وما يخلقها ان كفايه كلاله شان على حسب حاله وقد  
 قال الله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وما ارسلنا من رسل  
 الا بلسان عربي مبين وقوله تعالى وما ارسلنا من رسل الا بالحق  
 ان يكافها بما لم يحوها من ثمنه ولا ان ينقصها عما رزقها من ثمنه  
 على قدر حالها كما لو دخلت على انه لا يقدّر على الثمنه عليها على  
 حسب حالها او لم يقدّر على الوكيل او السباه ذلك لم يكن لها ان يكالبه  
 بالكره ما دخلت عليه وقوله ويدينق على جاريتها فلا يعليه ان  
 خدمها اذا كانت لا يخدمها بغيرها والخدمه من كفايتها فعله ان يكفيها

ذلك وينفق على من يخدمها لا ذلك لا بد لها منه فان كانت ممن يخدم  
 بغيرها لم يخدمه ذلك ماله مساله والول للمراه ان  
 يسترضع تولد لها اذا ارضعها ذلك هو تحت زوج اذا كان لها عذراء او  
 غلبه اما ما دللوا ان يرضعها ولدها اذا كانت محتاجه اليها  
 اذا كانت ممن يرضع ويختلف ذلك فلها ان يرضعهم بغيرها او من  
 بقوه فقاها اذا اضررت ذلك او كان لها عذراء من مرض او عسر  
 مساله والوا اذا كان للمراه الولد الصغير فاردت  
 ان يرضع الى عمه ونسب وليس ذلك لها ان يكون له من المال ما  
 يسترضع له فيكون لها ان يرضع اليه الى حصته وسكن وليس لها ان يرضع  
 ولدها مكانها على زوجها حتى يكمل له مرضعا ولو كان لا يقبل من  
 غيرها وبنت ذلك ان تمت رضاعه اما ما دللوا ان يرضعها ولدها  
 وترك رضاعهم ضررا عليهم وليس لها ان يفعل ذلك ولا عايشه  
 واحتاجهم فدلوا انها فليس لها ان ترضع منه فان كان لهم مال كافها  
 ترك ذلك لا يرضع لغيره فليس لها ان يرضع لغيره او يرضع لغيره  
 عسرهم وعليها ان يرضعهم حتى يحدوا لهم من يرضعهم فان  
 يحدوا من يرضعهم او وجدوا لم يرضعوا الوضاع الا منها انما  
 ان يرضعهم ويخير على ذلك لا يرضع ترك رضاعها لهم بغير  
 ولعل ذلك يودي الى تلفهم وليس لها ان يفعل ما يودي الى تلفهم وقد  
 لن منها احتاجهم كما يرضعهم المسلم او احدهم اذا قصر العسر  
 عليه ان يرضع الخانع وليس في العسر العار والاسباه ذلك











فيكون ذلك من جهة احتقاعها وانما يزوجها بالذي يزوجها ويسمى لها من خبيثا  
 ١٥ فما قال ذلك كان في نكاح الولي لوليتته شيئين اخدهما عقد النكاح باذنها  
 لا يجوز له ان يعقدها بغير اذنها اعني غير الاب والاختيار عن الزوج  
 فمضى اذنت له في العقد لم يجز ان يعقد حتى يعرفها عن العقد عليه لا اختلاف  
 اغراض النساء في اعيان الرجال فلهذه العلة قالوا انما يزوجها وان اذنت  
 له في التزويج حتى يسميها من خبيثا فان اذنت له في النكاح وجعلت اليه  
 الاختيار جاز له ان يزوجها وانما يزوجها على ما جعلت اليه وكذلك يعرفها  
 مقدرا ما بذل لها من الصلح الا ما يزوجها في ذلك ان شئت رخصت او لم  
 تخرج على حسب ما تراه في ذلك فمسألة "قاروا ولا تزوج  
 السفينة الا برضاها" انما قال ذلك لما ذكرناه انه لا يجوز عقد احد عن  
 امرأة حتى تزويجها بعقد الاب في بنته البكر صغيرة كانت او كبيرة  
 فاما عتقها من الابا فلا يجوز ان يعقد عنها وليته دون ان يستأذنها ويرك  
 سفينة كانت او شديدة فمسألة "قاروا اذا نكح الرجل  
 ابنته البكر وهي غيبه فلا تزني ذلك نكاحا وانما يزوجها وانما يزوجها  
 بنوا نكاحا يعزى اذنت بنتا فليس يجوز لاب ولا احد من الاولياء  
 ان يزوجها بغير رضاها فمضى فعل ذلك كان النكاح فاشدا من قبل انها  
 هي الاصل في جواز العقد فتنبه الا ترى ان اولياءها لا يعقدون النكاح  
 عليها الا باذنها فمضى انما يزوجها من العقد ولا يجوز ان اجازته  
 لان احد لا يقوم مقامها في العقد عليها

فيكون ذلك من جهة احتقاعها وانما يزوجها بالذي يزوجها ويسمى لها من خبيثا  
 ١٥ فما قال ذلك كان في نكاح الولي لوليتته شيئين اخدهما عقد النكاح باذنها  
 لا يجوز له ان يعقدها بغير اذنها اعني غير الاب والاختيار عن الزوج  
 فمضى اذنت له في العقد لم يجز ان يعقد حتى يعرفها عن العقد عليه لا اختلاف  
 اغراض النساء في اعيان الرجال فلهذه العلة قالوا انما يزوجها وان اذنت  
 له في التزويج حتى يسميها من خبيثا فان اذنت له في النكاح وجعلت اليه  
 الاختيار جاز له ان يزوجها وانما يزوجها على ما جعلت اليه وكذلك يعرفها  
 مقدرا ما بذل لها من الصلح الا ما يزوجها في ذلك ان شئت رخصت او لم  
 تخرج على حسب ما تراه في ذلك فمسألة "قاروا ولا تزوج  
 السفينة الا برضاها" انما قال ذلك لما ذكرناه انه لا يجوز عقد احد عن  
 امرأة حتى تزويجها بعقد الاب في بنته البكر صغيرة كانت او كبيرة  
 فاما عتقها من الابا فلا يجوز ان يعقد عنها وليته دون ان يستأذنها ويرك  
 سفينة كانت او شديدة فمسألة "قاروا اذا نكح الرجل  
 ابنته البكر وهي غيبه فلا تزني ذلك نكاحا وانما يزوجها وانما يزوجها  
 بنوا نكاحا يعزى اذنت بنتا فليس يجوز لاب ولا احد من الاولياء  
 ان يزوجها بغير رضاها فمضى فعل ذلك كان النكاح فاشدا من قبل انها  
 هي الاصل في جواز العقد فتنبه الا ترى ان اولياءها لا يعقدون النكاح  
 عليها الا باذنها فمضى انما يزوجها من العقد ولا يجوز ان اجازته  
 لان احد لا يقوم مقامها في العقد عليها







ثم وثقها إلى ذلك وتاجتها والصورة قد نقلت من أصله إلى غيره  
 وقد ذكر عن مالك أنه رجع عن هذا القول فقال لا يزوج أحد الصغير إلا أبو  
 وهذا هو القياس وهو الصحيح لما ذكرناه والله أعلم  
 قال ولا يشترط أن يشترط الصغير بل يكفي أن يبلغ على وجه التكليف وبما روي عنه  
 ولله وجه آخر في كونه كونه بلوغا أما إذا كان الصغير يزوج ولله إذا كان  
 ذلك كونه فلان الولي هو من يقوم مقام الأب والصغير فلما حان  
 للابن العقد على الصغير إذا كان في التمييز ذلك للوجه والولي كما يجوز  
 أن يعقد عليه في أمواله فيبيع ويشتري إذا كان نكاحا فاما الصغيرة فلا  
 يعقد عليها الولي ولو كان في حال بلوغ لم يستطع لها بعد البلوغ غير وجهها إذا  
 رخصت وقد روي عن أبي سعيد الفهماني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن  
 أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال تستأمر اليتيمة في نفسها رواه عن الحسين  
 بن أحمد بن حنبل وروى أبو بكر بن أحمد بن يحيى بن أبي اسحق عن أبي زرارة  
 عن أبي موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال تستأمر اليتيمة في نفسها فإن  
 سقطت فقد ألفت وإن عرت لم تنكح ففي الخبرين أحدهما أن الأب  
 كفاح لا يستأمرهما إلا في محرم تكهيب نفسها والآخر أنها لا يزوج إلا  
 كان الولي غير الأب أو بعدا لهما من ذلك بعد البلوغ لأن ذلك الصغير  
 ليس بذكر في الفرق بين الصغير والصغيرة من جهة القياس أن الصغير  
 يقدر على رفع العقد من نفسه إذا بلغ أن يكافق أن يكافق إليه وليت



المنهاية